آذار ٢٠٢٦ عدد ١٥٠ السنة الثالثة عشرة

الأمن العام

@DGSGLB

اللواء حسن شقير:
الطائف أكد على تحديث المؤسّسات

سفير الأردن:
لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان

بين التجديد والتمديد انتخابات 2026 تنتظر مَن؟

- شبه إجماع الكتل على عدم تأجيل الانتخابات
- ضغط الضرائب يأكل القدرة الشرائيّة
- الأبنية المتصدّعة: إغاثة باللحم الحيّ
- مكتبة الجامعة الأميركية: حافظة للذاكرة

في هذا العدد

الديموقراطيّة اللبنانيّة بين التأجيل والإرباك

في الانظمة الديموقراطية المستقرة، لا تقاس قوة النظام بنتائج الانتخابات فقط، بل بانتظام مواعيدها. فالمهل الدستورية ليست مادة تفاوض سياسي، بل هي جزء من ايقاع الدولة نفسها. اما في لبنان، حيث تدار السياسة غالبا بمنطق التسويات اللحظية، يعود الحديث عن تأجيل الانتخابات النيابية بذريعة "الاسباب التقنية" ليطرح سؤالا أعمق من مجرد موعد انتخابي: هل ما زال النظام البرلماني قادرا على حماية نفسه من ارباك طبقته السياسية؟

النقاش الدائر في الصالونات السياسية والاعلامية حول القانون الانتخابي لا يجري في المكان الطبيعي له، اي البرلمان. فالنواب الذين يفترض ان يناقشوا القانون تحت قبة المجلس، يفضلون السجال عبر الشاشات والمنابر، وكأن القانون الانتخابي شأن اعلامي لا مسألة دستورية. وهنا يتجلى الخلل المزمن في الحياة السياسية اللبنانية، حيث تتسع مساحة الكلام، وتضيق مساحة الفعل المؤسسي.

في هذا المناخ، يتردد المثل الشعبي: "هناك كلام للرعية وهناك كلام للخورية"، وهو مثل يلخص ازدواجية الخطاب السياسي في لحظات الازمات. فهناك كلام يقال للرأي العام عن اسباب تقنية وصعوبات ادارية، فيما يدور في الكواليس كلام آخر يتعلق بالحسابات السياسية وموازين القوى والهواجس الانتخابية لكل فريق. هكذا يتحول النقاش حول القانون الى مرآة لانقسام أعمق بين خطاب رسمي يطمئن، وخطاب فعلي يحسب ويؤجل وينتظر.

المسألة لا تتعلق بالتقنية بقدر ما تتعلق بالسياسة. فالدول التي تحترم نفسها لا تفاجأ بمواعيد انتخاباتها، ولا تكتشف في اللحظة الاخيرة انها غير جاهزة لها. الانتخابات في الانظمة البرلمانية موعد دوري معروف سلفا، تبنى عليه الخطط الادارية والمالية والسياسية. لذلك، فان التذرع بالأسباب التقنية يفتح باب الشك المشروع: هل المشكلة في التقنية فعلا، ام في السياسة التي تختبئ خلفها؟

التأجيل، في ذاته، ليس مجرد اجراء اداري، بل هو فعل سياسي ذو اثر دستوري عميق. فحين يرجأ استحقاق انتخابي، تتعرض فكرة التمثيل الشعبي نفسها للاهتزاز. الشرعية في الانظمة البرلمانية ليست صفة دائمة، بل عقدا زمنيا بين الناخبين وممثليهم. وكلما طال هذا العقد من دون تجديد، تآكلت شرعيته، حتى لو بقيت النصوص الدستورية على حالها.

لكن الاخطر من فكرة التأجيل نفسها، هو حالة الارباك التشريعي التي تسبقها. فالقانون الانتخابي في لبنان لم يتحول يوما الى قاعدة مستقرة للحياة السياسية، بل بقي اداة قابلة للتعديل عند كل استحقاق. كل انتخابات تسبقها ورشة تعديل او نقاش او تسوية، وكأن البلاد لا تملك قانونا دائما، بل مجموعة قوانين مؤقتة تولد على عجل وتطبق على مضض.

في لحظة يعيش فيها لبنان واحدة من أعمق ازماته الاقتصادية والاجتماعية حتى الوجودية، كان يفترض بالاستحقاق الانتخابي ان يكون لحظة تجديد سياسي واختبارا لقدرة النظام على انتاج شرعية جديدة. لكن المشهد الحالي يوحي بالعكس: نقاش اعلامي صاخب، ورشة تشريعية غائبة، واخيرا تلويح بتأجيل يطرح أكثر مما يجيب.

ان استقرار اي نظام سياسي لا يقوم فقط على التوازنات الطائفية او التسويات، بل على وضوح القواعد وثباتها. فالقانون الانتخابي يجب ان يكون معروفا قبل سنوات من موعد الانتخابات، لا ان يتحول الى مادة تفاوض في الاشهر الاخيرة. والاستقرار التشريعي هو ما يمنح النظام صدقيته، ويعطي الناخبين ثقة بأن قواعد اللعبة لن تتغير في منتصف الطريق.

لبنان اليوم امام اختبار هادئ في شكله، عميق في معناه: اما الالتزام بالمواعيد الدستورية وتجديد الشرعية عبر صناديق الاقتراع، او الانزلاق مجددا الى منطق التأجيلات والتفسيرات التقنية، بما يضعف ما تبقى من ثقة بالمؤسسات. ففي النهاية، لا تتآكل الانظمة بضربة واحدة، بل بسلسلة من التراجعات الهادئة واللكمات الصغيرة، الى ان يصبح التأجيل قاعدة، والديموقراطية مجرد سراب وتداول السلطة عنوانا لا يقرأ.

"الامن العام"

الافتتاحيّة بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

وزارة الداخلية... إصلاحٌ على حافة الدولة

في لحظة لبنانية مثقلة بالتطورات الدولية والاقليمية، تأتي الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية والبلديات للأعوام 2025-2028 بوصفها محاولة لإعادة تعريف دور الدولة من داخل احد اكثر اجهزتها التصاقا بقضايا الامن وشؤون المواطنين. ليست هذه الخطة مجرد وثيقة تنظيمية، بل هي، في جوهرها، محاولة لإعادة تركيب العلاقة بين الامن والادارة والديموقراطية، في سياق دولة تستعيد تدريجا قدرتها على اداء وظائفها الاساسية.

تستند الخطة الى مرجعيات سياسية واضحة، من خطاب القسم لرئيس الجمهورية جوزف عون، الى البيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام، مما يمنحاها مشروعية سياسية، في محاولة اصلاحية مبنية على ارادة تنظيمية ومعايير تواكب الحداثة والتطور.

تطرح الوزارة شعار "وزارة الجميع"، وهو شعار يحمل دلالة رمزية تتجاوز البعد الاداري، ليطاول ازمة الثقة العميقة بين المواطن والدولة. غير ان استعادة هذه الثقة لا تتحقق عبر الشعارات، بل عبر التحول في التجربة اليومية للمواطن مع الادارة: سرعة الخدمة، وضوح الاجراءات وتراجع منسوب الفساد. اي ان الرهان الحقيقي للخطة ليس في صياغتها، بل في قدرتها على ان تترجم الى سلوك مؤسساتي مختلف.

تتميز الخطة باتساع نطاقها، اذ تقوم على احدى عشرة ركيزة تغطي مجمل وظائف وزارة الداخلية، من الامن والاستقرار الى الاحوال الشخصية، مرورا بالبلديات، والانتخابات، ادارة الحدود والسجون ومكافحة المخدرات. هذا الشمول يعكس فهما نظريا متقدما لدور الوزارة، والقدرة على تطبيقه عمليا.

في ركيزة الامن والاستقرار، يظهر تركيز واضح على مفاهيم الحوكمة وتعزيز سيادة القانون، وهي مفاهيم تبدو بديهية في الدول المستقرة، لكنها تكتسب طابعا سياسيا بامتياز في الحالة اللبنانية. اما في مجال الاحوال الشخصية، فان الدفع نحو الهوية الرقمية يشكل مدخلا جديا لتحديث الادارة. غير ان هذا التوجه، يفرض على الدولة بناء بنية تحتية رقمية موثوقة، وانتاج ثقة عامة بالأنظمة الجديدة، بعد سجل طويل من التعثر في المشاريع التقنية العامة.

تكتسب ركيزة البلديات والحوكمة المحلية اهمية مضاعفة، كونها تؤسس مباشرة لمستوى الخدمات اليومية. فتمكين البلديات وتعزيز مواردها سيشكلان مدخلا واقعيا لإعادة انتاج الدولة من الاطراف لا من المركز. غير ان هذا المسار يبقى رهينة اصلاح اعمق في العلاقة بين المركزية واللامركزية، وفي قدرة المجالس البلدية نفسها على التحرر من الشخصانية، وشبكات النفوذ التي تعرقل عملهم الانمائي والاداري.

في ما يتصل بالديموقراطية والانتخابات، فان الحديث عن تعزيز المشاركة وتطوير الاطر القانونية يعكس وعيا بالحاجة الى تحديث النظام السياسي، لكنه يبقى محكوما بسقف التوازنات السياسية والاصلاحات الجوهرية المطلوبة في هذا المجال.

اللافت في الخطة هو اعتمادها ثلاثة اسس عابرة لكل الركائز: الشفافية والمحاسبة، الكفاءة المؤسسية والتحول الرقمي. هذه الثلاثية تشكل، نظريا، العمود الفقري لأي عملية اصلاح. غير ان التجربة اللبنانية اظهرت دائما ان المشكلة لا تكمن في غياب التشخيص، بل في غياب التنفيذ. فالفساد الاداري، على سبيل المثال، ليس نتيجة نقص في القوانين، بل نتيجة عدم تطبيقها. تقدم الخطة ايضا كأداة لتنظيم العلاقة مع الجهات المانحة، عبر توحيد اولويات الدعم وتفادي الازدواجية. وهذه نقطة اساسية في بلد بات يعتمد بشكل متزايد على التمويل الخارجي. الا ان هذا البعد يفتح بدوره سؤالا حساسا حول مدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقلالية قرارها في تحديد اولوياتها.

في المحصلة، لا يمكن قراءة هذه الخطة الا بوصفها تعبيرا عن طموح اصلاحي. هي محاولة لإدخال منطق التخطيط الى ادارة من اهم ادارات الدولة، ولإعادة الاعتبار الى مفهوم الخدمة العامة. لكن بين الطموح والنظام، تبقى المسافة شاسعة. فنجاح هذه الخطة لا يتوقف على جودة تصميمها، بل على قدرتها على اختراق بنية سياسية وادارية قاومت، لعقود، كل محاولات الاصلاح.

آذار ٢٠٢٦ عدد ١٥٠ السنة الثالثة عشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام

رئيس شعبة مجلة الامن العام
المقدم علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة
RAIDY
RAIDY PRINTING GROUP S.A.L
www.raidy.com | raidy@raidy.com

الفهرس

8 إيران آخر حروب المنطقة وأخطرها

16 مروان شربل: هذه اقتراحاتي لمعالجة اقتراع المغتربين

20 عصام سليمان: دورية انتخابات حرّة ونزيهة من الحقوق الدستورية

24 تمديد ولاية مجلس النواب ليس سابقة

26 أنطوان مسرّة: لا ينتظم الدستور ما لم تمتلك الدولة وظائفها السيادية

34 رياض شيّا: لبنان ملتزم الميكانيزم واتفاقية الهدنة

38 الإستراتيجيا الأولى لوزارة الداخلية منذ إنشائها

42 الأجور بين تصحيح ملحّ وإصلاح مؤجّل

46 رابطة موظفي الإدارة: المماطلة تقود إلى انفجار شعبي

52 الإغاثة في لبنان باللحم الحيّ وفي سباق مع الموت

60 "اتفاق الإندماج" بين دمشق والأكراد

74 تخريج دورة تدريب بين الأجهزة الأمنية والعسكرية

86 "الريجي" إستثناء فضح كذبة فشل الدولة

90 المدير العام للنقل البرّي والبحري: لن نتهاون ولا غطاء على أحد

102 جو مجاعص: الرياضي المرشّح الأبرز والحكمة قريب

110 تسلية

114 إلى العدد المقبل

الحدث

شوقي عشقوتي

زلزال سياسي إقليمي مركزه إيران: "آخر حروب" المنطقة... وأخطرها

انه الزلزال المتواصل فصولا وارتدادات منذ "طوفان الاقصى" في كل انحاء الشرق الاوسط ومركزه هذه المرة إيران. الشرق الاوسط الذي يشهد تحولات جيوسياسية عميقة وعملية اعادة تشكيل على وقع حرب مدمرة ستكون آخر الحروب وستفتح صفحة الشرق الاوسط الجديد

نجح الرئيس الاميركي دونالد ترامب في استعراض القوة واقامة أكبر حشد عسكري اميركي في منطقة الشرق الاوسط منذ العام 2003 عندما حصل الاجتياح الاميركي للعراق. لكنه لم ينجح في اخضاع ايران وجعلها تنصاع لاتفاق بشروطه التي تصدرها الملف النووي مع صفر تخصيب وصفر تخزين، وتضمنت ايضا ملف الصواريخ الباليستية وفرض قيود على حجمها ومداها، اضافة الى نفوذ ايران الاقليمي او ما يعرف بالأذرع والحلفاء.

اوجد ترامب لنفسه مبررات العمل العسكري ليس فقط لتغيير سلوك النظام الايراني، بل حتى للعمل على اسقاطه امام الرأي العام الاميركي. استنزف الرئيس الاميركي السبل الديبلوماسية، وان كان قد اعطى ايران فرصة للتوصل الى حل، لكن المطالب التي حملها الاميركيون الى الايرانيين لم يكن المرشد علي خامنئي ليقبل بها.

ما وصل الى ايران من مطالب كانت ايضا ضمن المبررات لاستخدام الالة العسكرية الاميركية ضد طهران، ولاطلاق يد بنيامين نتنياهو لاستكمال ما بدأه في جولة الـ12 يوما في حزيران الماضي:

- الوقف الكامل لعمليات تخصيب اليورانيوم على الاراضي الايرانية، في مقابل رفع واشنطن لجزء وازن من العقوبات عن ايران وتزويدها بالوقود النووي مجانا.
- تحديد مدى الصواريخ الباليستية الايرانية بـ600 كلم كحد اقصى.
- وقف تمويل الوكلاء والاذرع في الشرق الاوسط وتفكيك بنيتهم العسكرية في لبنان والعراق واليمن.
- لكن الشرط الرابع الذي لم يخرج الى الاعلام كان المطالبة بتنحي المرشد علي خامنئي واستبداله بشخصية اخرى.

رغبت ايران في التكيف مع الواقع الجديد وفي اعادة تموضع ولكن الوقت داهمها، وهي تفتقد الى المرونة والسرعة لسببين على الاقل:

اولا، تركيبة نظامها الديني العقائدي المتراص الذي يصعب عليه التنازل، واذا قرر ذلك يسير في اتجاهه بخطوات متثاقلة مترددة.

ثانيا، حجم التنازلات المطلوبة منها والشروط الاميركية "التعجيزية" التي تعادل "طلب الاستسلام" وتجعل النظام يفقد "هويته ومبرر وجوده". ولما فشلت المفاوضات ووصلت الى طريق مسدود بسبب التصعيد الاميركي والتحريض الاسرائيلي، فان ايران بدت مستعدة للذهاب الى الحرب، خصوصا بعدما تبين لها ان كلفة الحرب ستكون اقل من كلفة الاستسلام.

كان الاميركيون يعلمون جيدا ان خامنئي لن يقبل بهذه الشروط. وان قبل بها فسيكون كمن يوقع ورقة استسلام تؤتي ثمار ما جاء به ترامب من الة عسكرية الى منطقة الشرق الاوسط من دون ان يضطر الى استخدامها.

كان واضحا ان هذا التحشيد العسكري لم يتم بناؤه لاستخدامه ورقة ضغط على طاولة المفاوضات، وانما لشن حرب اميركية ـ اسرائيلية مشتركة نجحت في استخدام عنصر المفاجأة وفي الضربة الاولى الموجعة التي قضت على المرشد الاعلى علي خامني وقادة كبار، وركزت عبر قوة نارية هائلة على ضرب مراكز القيادة ومنصات الصواريخ، ونجحت في ارباك وضعضعة قوى النظام وقدرات التحكم والقيادة.

في المقابل، جهد النظام الايراني في استيعاب وامتصاص الضربة الاولى، وفي اظهار قدر من التماسك والتصميم على المواجهة، ولعب ما تبقى من اوراق قوة بين يديه، وتحديدا ترسانة الصواريخ الباليستية والمسيرات الهجومية، اضافة الى توسيع نطاق الحرب ونشر الفوضى في ارجاء المنطقة، ورفع كلفة الحرب وتحويلها الى "حرب اقليمية". وهنا فجرت ايران احدى مفاجآت الحرب بأن اطلقت صواريخ في انحاء دول الخليج، البحرين والامارات وقطر والكويت، وايضا السعودية، تحت عنوان مهاجمة القواعد الاميركية المنتشرة في هذه الدول.

لكن الصواريخ والمسيرات الايرانية سقطت في قلب المدن واصابت مبان سكنية، واصابت ايضا العلاقات الايرانية ـ الخليجية بجروح بليغة. فالدول الخليجية فوجئت وصدمت بالهجمات الايرانية التي تتعارض مع اجواء الانفتاح وادوار الوساطة التي قامت بها في السنوات الاخيرة. اما ايران، فإنها ارادت عبر تحويل دول الخليج الى ساحة حرب وتصفية حسابات دفع هذه الدول كي تمارس ضغوطا على الولايات المتحدة لوقف الحرب التي باتت تهدد امن واستقرار واقتصادات المنطقة. في

> **الحرب تحدد مستقبل ايران والشرق الاوسط نحو نظام اقليمي جديد**

المقابل، افاد الاميركيون من تصعيد طهران لتأليب الراي العام الاقليمي والدولي ضدها، ولتبرير الحملة العسكرية المفتوحة، والذهاب بها في اتجاه هدف محدد هو تغيير النظام من دون تحديد ماهية وكيفية هذا التغيير، وهل يكون من داخل النظام القائم ومع قيادة جديدة وفق النموذج الفنزويلي، او عبر نسف النظام الحالي واقامة نظام جديد.

بدأت اسرائيل والولايات المتحدة الحرب الجديدة ضد ايران من حيث انتهت حرب الـ12 يوما. الحرب التي توقفت في حزيران الماضي فجأة ولم تحقق اهدافها، واستكملت في آخر يوم من شباط 2026، واستهلت باغتيال المرشد الاعلى علي خامنئي.

السيناريو ذاته تكرر في الحرب الثانية التي حصلت ايضا في ظل "مفاوضات جارية". في المرة الاولى وجه ترامب انذارا لايران وحدد مهلة معينة، ولم تأخذ ايران الامر على محمل الجد، وانما كانت مأخوذة بمفاوضات خادعة. كما ان اغتيال خامنئي جرى ايضا وفق السيناريو الذي اتبع في اغتيال السيد حسن نصرالله في ضاحية بيروت الجنوبية. الاغتيالان حصلا في اوقات متشابهة عصر الجمعة وصباح السبت ونهايات شباط (28) وايلول (27) والتضليل اعتمد في الحالين عبر زيارتين: زيارة نتنياهو الى نيويورك التي خدعت حزب الله... وزيارة روبيو (وزير خارجية اميركا) الى اسرائيل التي خدعت ايران.

اغتيال خامنئي حدث كبير اطلق شرارة الحرب واحدث زلزلا في منطقة الشرق الاوسط. هذا الحدث هو من ثمار وتداعيات "طوفان الاقصى" حرب غزة التي لا تزال تتوالى فصولا وتداعيات، وسقوط خامنئي يتجاوز بدرجات سقوط صدام حسين في العراق وسقوط الاسد ونظامه في سوريا. هذا الاغتيال يدخل إيران في مرحلة جديدة ويضع نظام الجمهورية الاسلامية في مرحلة "العد العكسي"، لأن ايران ما بعد خامنئي لن تكون مثلما ◄

كانت معه وقبله. هذا الاغتيال يغير في مسار ايران ومستقبلها، والتغيير الايراني يغير مسار الشرق الاوسط ومستقبله.

يتبين الان ان الرئيس ترامب استخدم المفاوضات للتضليل ولاستكمال بناء واعداد المسرح العسكري والحشد غير المسبوق في الشرق الاوسط. هذه الحرب بـ"قيادة اميركية" و"هندسة اسرائيلية"، والقرار في شأنها اتخذ في خلال زيارة نتنياهو الاخيرة الى واشنطن في كانون الاول الماضي والاعداد لها جرى في خلال زيارة رئيس الاركان الاسرائيلي ايال زامير الى واشنطن منتصف كانون الاول الماضي. ولم يكن ينقص الا تحديد ساعة الصفر بعد اكتمال الخطط والاستعدادات التي تكفل نجاح العملية العسكرية الواسعة، لأن اهدافها تتجاوز مجرد الضغط على ايران او السعي الى تغيير متعذر في سلوكها، وتطمح الى تغيير النظام. الكل انشغل بالرئيس ترامب وقراره وفاتهم

ترامب استخدم المفاوضات اليساسية لاعداد المسرح العسكري

طهران اختارت بين السيئ والاسوأ: الحرب او الاستسلام

دور نتنياهو الحاسم وراء الستارة، وهو نجح في اقناع الرئيس الاميركي بهذه الحرب ودفعه اليها. ونجح على الارجح في اقناعه بأن يكون هدف الحرب ليس اخضاع النظام الايراني وتغيير سلوكه، وانما اسقاطه وتغييره. ليصبح السؤال: كيف يحصل ذلك، وهل من الممكن ان ينجح؟!

الرئيس ترامب يتطلع الى حرب سريعة تقاس بالايام والاسابيع، ويعلم تماما ان ايران تريد استدراجه وايقاعه في حرب واسعة مترامية الاطراف اقليميا، وتراهن من جهة على اشتداد المعارضة الداخلية (داخل اميركا) للحرب وللرئيس اذا تعاظمت الخسائر البشرية في صفوف القوات الاميركية. كما تراهن على تعاظم الضغوط الخليجية والدولية على واشنطن كي توقف الحرب. لذلك، لم تتردد ايران في استهداف عواصم الخليج، وليس فقط القواعد الاميركية، وغامرت في خسارة ما كان لدى دول الخليج من دور وساطة ومن

مشاعر تعاطف انقلبت الى مشاعر عداء... يمكن للرئيس ترامب ان يفكر بـ"النموذج الفنزويلي". هناك قطع رأس النظام وتعاطى مع قادة جدد في النظام... ولكن ايران ليست فنزويلا وقطع رأس النظام لا يكفي لوضع اليد على النظام والسيطرة عليه. لا يستطيع ترامب ان يفكر بالنموذج العراقي او الافغاني عندما اقدمت الولايات المتحدة على اجتياحات برية وتمركز الالاف من جنودها. هذا ليس واردا ابدا في حسابات ترامب الذي كان وصل الى البيت الابيض على اساس وعود بأن "اميركا اولا"، وانه لن يذهب الى حروب جديدة. وبما ان اسقاط النظام لا يمكن ان يتم من الجو حصرا ويلزمه وجود على الارض، فان ترامب يمكن ان يراهن على قوى ايرانية تلاقي الحملة الاميركية من الداخل، واما ان تكون قوى عسكرية على تواصل مع الاميركيين، او ان تكون قوى شعبية اعطاها ترامب حوافز وظروفا مشجعة للتحرك.

اما اذا اثبت النظام الايراني قدرة على الصمود وعلى توسيع الحرب وتعميم اضرارها وخسائرها في كل المنطقة، واذا تحول الى هدف وقف الحرب وفرص العودة الى طاولة المفاوضات وتغييره هدفا كافيا للخروج رابحا من هذه الحرب، فان ترامب سيكون امام خيارين: اما العودة الى المفاوضات في ظل

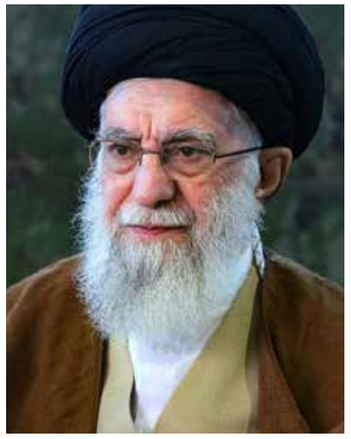

وضع لا يعطيه انتصارا كاملا واضحا، واما ان يترك ايران عرضة لتفاعلات وانقسامات داخلية تقودها الى الفوضى والتفكك وفق النموذجين السوري والليبي.

تنظر القيادة الاسرائيلية الى الحرب الحالية على ايران باعتبارها فرصة تاريخية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فهذه اول مرة في تاريخ اسرائيل تخوض فيها حربا بشراكة تامة مع جيش الولايات المتحدة العملاق، لتحقيق اهداف رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو الشخصية والحزبية والمحلية والاقليمية. ومن المتوقع انه مهما تكن نتيجتها، فإنها ستلبي معظم احتياجاتها الانية. لقد بذل نتنياهو جهودا كبيرة في الاشهر الاخيرة، حتى يصل الى هذا الوضع. والحرب التي شنها في حزيران، كانت عمادا اساسيا في اقناع الرئيس الاميركي دونالد ترامب، وجيشه بضرورة ضرب ايران. بعد الحرب الاولى التي كشفت ضعف ايران عسكريا، وبعد ازمة داخلية اقتصادية وانتفاضة شعبية، اقتنع ترامب بأن ايران في اسوأ اوضاعها، وبأن حربا اخرى عليها ستكون اسهل من سابقتها، ومن شأنها ان تقوض النظام وتجدع اذرعه في المنطقة، ولا تعزز مكانة اسرائيل في الشرق الاوسط فحسب، بل تعيد لاميركا عظمتها في العالم، وهو شعار مناصري ترامب في حركة "ماغو".

يرى الاسرائيليون ان ايران وقعت في الفخ الذي نصبه لها الاميركيون والاسرائيليون، فلم تعمل على انجاح المفاوضات وواصلت تحدي الرئيس ترمب. وفيما تريد الولايات المتحدة من ايران اتفاقا نوويا وانعطافا في سياستها، فان اسرائيل تريد شيئا آخر هو: توجيه ضربة ماحقة للنظام الايراني واسقاطه، وتعزيز مكانة اسرائيل في الشرق الاوسط بحيث تصبح الدولة الاقوى.

الان، يحاول نتنياهو اقناع ترامب بأن تتحول الحرب الى هدف محدد هو اسقاط النظام الايراني كونه العقبة الاستراتيجية التي يعيق تقدم المشروع الاميركي في الشرق الأوسط، ويهدد مصالح الولايات المتحدة وامن المنطقة واستقرارها.

في نهاية المطاف، يعتبر ترامب الرئيس الاميركي الوحيد الذي تجرأ على ايران، ان بتمزيقه الاتفاق النووي في العام 2018 او باغتياله قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" مطلع 2020. مع عودته الى البيت الابيض مطلع 2025، شاركت ادارته في حرب حزيران من تلك السنة. القت القاذفات الاميركية 14 قنبلة من النوع المتطور على المواقع النووية الايرانية الاساسية.

نشهد حاليا، من خلال هذه الحرب بداية زلزال جديد لا يقل اهمية عن الزلزال العراقي، لكن مع صعوبة التكهن بالنتائج التي ستترتب على الحدث في المنطقة كلها. سيكون مطروحا مصير دول معينة، بما في ذلك ايران نفسها حيث النظام يترنح. لم تعد المسألة مسألة ابتزاز العالم بالملف النووي. المسألة تتعدى ذلك بكثير وتشمل الصواريخ الباليستية ومنصاتها واذرع "الحرس الثوري" في المنطقة. واخيرا السلوك الداخلي للنظام، اي طريقة تعاطيه مع "الشعوب" الايرانية المتطلعة الى حد ادنى من الحرية والكرامة والازدهار والرفاهية.

استسلم النظام الايراني ام قرر المقاومة، لن يكون المطروح في ضوء الزلزال الآتي مصير ايران فحسب، بمقدار اعادة تشكيل المنطقة.

الغلاف

أكرم حمدان
Michelkaram2@hotmail.com

سيناريو الانتخابات البرلمانيّة بعد الدخول في المهل شبه إجماع نيابي على عدم التأجيل

بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، وتحديد وزارة الداخلية مهل تقديم تصاريح الترشيحات، وفي ظل تأكيد الرؤساء والقوى والكتل النيابية على اجراء الانتخابات النيابية في أيار المقبل، كيف ستعالج مسألة مشاركة اللبنانيين المنتشرين في دول الاغتراب في هذا الاستحقاق، الى جانب أمور أخرى؟

"الامن العام" استطلعت آراء النائب المستقل اديب عبدالمسيح، عضو كتلة التيار الوطني الحر النائب سيزار ابي خليل، عضو اللقاء الديموقراطي النائب بلال عبدالله، عضو تكتل الجمهورية القوية النائب جورج عدوان، وعضو كتلة التنمية والتحرير النائب فادي علامة.

عبدالمسيح: الحل في مجلس النواب

■ ما هي الدوافع التي جعلتك تتقدم باقتراح للتمديد للمجلس النيابي لمدة سنة؟

□ في ظل عدم احتمال الدعوة الى جلسة تشريعية، والحديث المتداول عن احتمال تأجيل للانتخابات او تأجيل تقني أو لوجستي لمدة شهرين او أكثر، لفتني تزايد تصريحات جدية عن صلاحية مجلس الوزراء لإجراء هذا التأجيل المحتمل، مما يجعله مخالفة دستورية فاضحة. اي تعديل في القانون او تمديد تقني او غير تقني، هو حصرا من صلاحيات مجلس النواب. من هنا اتى ايداع هذا الاقتراح في امانة مجلس النواب، تشديدا مني على اخذ الاجراء الدستوري المناسب والصحيح بحسب الفقرة "هـ" من مقدمة الدستور التي تؤكد ان النظام اللبناني قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وقطع الطريق على اي محاولة لتمديد ولاية المجلس الحالي عبر قرارات تنفيذية او مراسيم وزارية.

■ هل تعتقد ان القانون الحالي يفي بالمطلوب لاجراء هذا الاستحقاق؟

□ كلا، لأنه ضبابي وبلا شفافية واضحة بما يخص الدائرة 16، كما يجب البت بالميغاسنتر والبطاقة الممغنطة.

النائب اديب عبدالمسيح.

> القانون الحالي ضبابي وعلى مجلس النواب تعديله

■ ما هي مسؤوليات الحكومة ومجلس النواب في هذا المجال؟

□ المسؤولية عند مجلس النواب، فقط لا غير لاسيما لجهة تعديل القانون.

أبي خليل: علينا انتخاب 134 نائبا

■ ما هي نظرتكم كتيار الى الانتخابات النيابية بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة؟

□ بالنسبة الينا الانتخابات النيابية هي استحقاق يجب ان يحصل في وقته، هذه ممارسة وليست شعارا. في عامي 2013 و2014 عندما مدد المجلس النيابي لنفسه، كان فقط نواب التيار الوطني الحر الذين صوتوا ضد التمديد، وليس التصويت ضد بل ذهبنا الى الطعن بقانون التمديد امام المجلس الدستوري الذي جرى تعطيله آنذاك لكي لا يتم البت بالطعن. هذه ممارسة مبدئية قمنا بها بشكل دائم، واليوم هنالك قانون ساري المفعول، هو القانون 2017/44 الذي يقول بأن الانتخابات ستحصل قبل 22 ايار من هذه السنة، ثم علينا ان ننتخب 134 نائبا، 15 دائرة في لبنان وهناك دائرة الاغتراب الرقم 16، بالنسبة الينا لا يوجد التباس حيال هذا الموضوع. فالدائرة 16 هي واقع قانوني وعلى الحكومة ان تنفذ القانون الساري المفعول. هناك تقرير تشرين الاول 2021 الذي اعدته اللجنة التقنية التي نصت عليها المادة 123 من قانون الانتخاب، ووضعت الاليات والاجراءات المطلوبة من الحكومة من اجل تنفيذ نص القانون والدائرة 16. وقد جربت الحكومة التملص من هذا الامر من خلال محاولة تشكيل لجنة وزارية تحل مكان اللجنة التقنية، لكننا واجهنا هذه المحاولة في مجلس النواب واكدنا على تشكيل اللجنة التقنية بموجب المادة 123 من قانون الانتخاب. هذه اللجنة اعتمدت تقرير لجنة 2021 وفق ما قال وزير الداخلية في اجتماع لجنة الداخلية والدفاع النيابية، وبالتالي لا خيارات امام الحكومة سوى تنفيذ الدائرة 16 كواقع قانوني، والا تخالف القانون.

النائب سيزار أبي خليل.

> المطلوب من الحكومة تنفيذ القانون وتقرير 2021

■ ما هو الدور المطلوب من الحكومة والمجلس النيابي والقوى السياسية لمعالجة هذا الملف؟

□ تنفيذ القانون وتقرير 2021 واتخاذ القرارات والاجراءات والمراسيم اللازمة لاجراء الانتخابات في الخارج. على وزير الداخلية ان يفتح المهل ويفتح باب الترشيحات في الخارج، ومجلس النواب ليس لديه اي واجب حيال هذا الامر. بالعكس، مجلس النواب في القانون 44 واضح، هنالك 16 اقتراح قانون لتعديل قانون الانتخاب امام اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة، يمكن لمجلس النواب ان يسرع في دراسة هذه الاقتراحات، لكن ليس قبل شهر من اجراء الانتخابات يتغير قانون الانتخابات. فهذه ممارسة ليست رشيدة ولا حكيمة ولا صحيحة، ان يتغير قانون الانتخاب الآن. هناك قانون موجود وساري المفعول، وعلى الحكومة التي سبق وحضرت لها الحكومة السابقة كل الاجراءات اللازمة، تنفيذ هذا القانون.

عبدالله: الكرة في ملعب مجلس النواب

■ ما هي السيناريوهات الممكنة للاستحقاق الانتخابي بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة؟

□ صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة خطوة ايجابية وضرورية قام بها وزير الداخلية لابلاغ الجميع بأنه ملزم تطبيق القانون النافذ، لكي لا يضع احد الكرة في ملعبه، ولكي يوجه رسالة الى مجلس النواب والحكومة بأن القانون الساري المفعول يلزم وزير الداخلية بدعوة الهيئات ◄

◄ الناخبة وفق مندرجاته. لذلك اعتقد انه فتح المجال لإعادة صياغة التسويات المطلوبة، وهناك ضرورة لتعديل القانون الساري المفعول بكل الاتجاهات. المطلوب تعديل موضوع الانتشار وكيف سيشارك هؤلاء، وهل ستبقى الدائرة 16 ام ستعلق؟ ومصير الذين سجلوا في الخارج وموضوع الميغاسنتر والبطاقة الرقمية. كل هذه المسائل تتطلب صياغة قانونية جديدة، لكن من الواضح ان الرئيس بري لا يريد ان يفتح النقاش في مجلس النواب من دون وجود توافق سياسي حول هذه المسائل منعا للانقسام.

النائب الدكتور بلال عبدالله.

عدوان: التأجيل يضرب صدقية العهد

■ ما هو مصير الاستحقاق الانتخابي بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وفتح باب الترشيحات؟

□ الاستحقاق النيابي هو استحقاق دستوري يجب ان يتم بموعده بدون اي تغيير او تأجيل لأي سبب كان من الناحية الدستورية. اما من الناحية السياسية، فأي تأجيل تحت أي ذريعة للاستحقاق سيضرب صدقية العهد والحكومة التي رفعت شعار الاصلاح. عدم احترام المهل الدستورية سيشكل نوعا من نكسة للعهد الجديد وكذلك للحكومة. نحن كتكتل جمهورية قوية وكحزب قوات لبنانية، طبعا مع الاستحقاق في موعده بدون أي تأجيل او الاختباء وراء اي ذريعة لكي يتم هذا الاستحقاق في 10 أيار. ان الخطوات التحضيرية تتم بأفضل الممكن، وهنا أثمّن موقف وزير الداخلية الذي يقوم بكل الخطوات الدستورية والقانونية المطلوبة

> **وزير الداخلية سيعتمد على رأي هيئة التشريع والاستشارات**

او تتراكم الصعوبات امام تنفيذها لأسباب سياسية او ربما تقنية. في جميع الاحوال سيؤدي ذلك الى التأجيل، واعتقد ان هناك شبه اجماع بأن تجري الانتخابات في موعدها الدستوري. فخامة الرئيس والحكومة اعلنا موقفهما، واكثر الكتل السياسية ونحن كنواب أيضا. لدينا كفالة من الشعب اللبناني لأربع سنوات، ومن الضروري اجراء هذه الانتخابات كرسالة للخارج بأن لبنان تعافى بمؤسساته السياسية ويعمل على التعافي الاقتصادي، كما يحاول تأمين الاستقرار السياسي للبلد عبر الميكانيزم والديبلوماسية. لذلك الكل ملزم، ويجب ان يسعى لتذليل العقبات لإجراء هذا الاستحقاق الدستوري.

■ ما المطلوب من الحكومة والمجلس النيابي والقوى السياسية في هذا المجال؟

□ اعتقد ان الكرة الان هي في ملعب المجلس النيابي وليس لدى الحكومة، فالمجلس النيابي هو الذي يجب عليه ان يجترح الحل وان لا يبقي الانتخابات عرضة للطعن، وهذه نقطة أساسية. إذا اجرينا الانتخابات من دون تعديل ما يجب تعديله في القانون، فإنها ستكون عرضة للطعن من قبل اي مرشح لم يحالفه الحظ وهذا حقه القانوني والدستوري. لذلك، نحن ملزمين كمجلس نيابي، بإيجاد حل منطقي يسهل عمل الحكومة وعمل وزير الداخلية والاجهزة الامنية والادارية وهيئة الاشراف على الانتخابات، لكي نستطيع ان ننجز الاستحقاق الدستوري في موعده.

■ كيف يمكن تجاوز بعض الثغرات والمطبات التي يمكن ان تنقذ هذا الاستحقاق؟

□ نحن امام مفترق طرق، فإما أن نجري الانتخابات

> **المطلوب حماية الاستحقاق من الطعن واحترام المواعيد الدستورية**

النائب جورج عدوان.

التي قام بها وزير الداخلية، ان كل الامور اصبحت جاهزة وناجزة لكي تحصل الانتخابات في موعدها، علما ان هذه الخطوات قطعت الطريق على اي محاولة لتأجيل الانتخابات.

علامة: نلتزم القانون النافذ

■ كيف تنظرون الى مصير الاستحقاق الانتخابي بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وفتح باب الترشيحات؟

□ نحن مع تنفيذ القانون النافذ حاليا ونصر على اجراء الانتخابات في 10 ايار من دون اي تأجيل. مشروع القانون منه. فقد دعا الهيئات الناخبة وارسل قوائم القيد وحدد تواريخ تقديم الترشيحات وتواريخ تصويت المقيمين في الخارج، كما ارسل استشارة الى هيئة التشريع والاستشارات يسألها بالنسبة لرأيها وتصويت غير المقيمين، واعتقد انه سيعتمد على رأيها ضمن المسار الذي يسلكه. ايضا ارسلت الحكومة للمجلس النيابي مشروع قانون معجل لإقراره لكي يتم تعديل بعض المواد في القانون النافذ. كل هذه الخطوات الدستورية والقانونية انجزت والحكومة قامت بما عليها ووزير الداخلية نفذ وطبق القوانين النافذة، وقام بكل الخطوات المطلوبة منه. اليوم، اصبح واضحا انطلاقا من القواعد الدستورية والقانونية ومن الخطوات التي اقدمت عليها الحكومة ومن الخطوات

> **نصر على اجراء الانتخابات في 10 ايار من دون اي تأجيل**

النائب فادي علامة.

الذي احالته الحكومة، سبق وصول تقرير يحدد الاليات التي تحدد القارات وآليات الترشيح فيها وبالتالي اعلنوا عن عدم قدرتهم على تنفيذ القانون وهناك نقص في هذا المجال من الحكومة. لكن نحن نؤكد على اجراء الانتخابات في موعدها وفقا للقانون، وندعو الحكومة الى تحديد واستكمال الاليات المتعلقة بموضوع مشاركة غير المقيمين. نحن ملتزمون بما سبق واعلنه الرئيس نبيه بري لجهة التمسك بإجراء هذا الاستحقاق في موعده وعدم التأجيل، والدليل ان الرئيس بري كان اول من تقدم بطلب ترشيحه عندما فتحت وزارة الداخلية باب الترشيحات. فالوقت لم يعد يسمح بأي امكانية لأي تعديل للقانون، وعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها تجاه بعض الاجراءات اللوجستية والتقنية، خصوصا ما يتعلق بمشاركة غير المقيمين والبطاقة الممغنطة والميغاسنتر وغيرها.

الغلاف

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

المسار القانوني للانتخابات النيابيّة إنطلق شربل: هذه هي إقتراحاتي لمعالجة إقتراع المغتربين

بدأ مسار التحضيرات الرسمية القانونية لإجراء الانتخابات النيابية في ايار المقبل وفق نص قانون الانتخابات. فقد صدرت تباعا عن وزير الداخلية والبلديات، مراسيم وقرارات حيال دعوة الهيئات الناخبة في لبنان والاغتراب، وانجاز لوائح الشطب ودعوة الناخبين الى تصحيحها. بينما أصدر رئيس الجمهورية جوزف عون مرسوم دعوة الهيئات الناخبة الذي يحمل توقيعه وتوقيع رئيس الحكومة

فتحت وزارة الداخلية والبلديات باب تقديم الترشيحات للانتخابات وتشكيل اللوائح الانتخابية، ومهلة التراجع عنها، وقد تم تشكيل هيئة الاشراف على هذه الانتخابات.

يحدد مرسوم دعوة الهيئات الناخبة مواعيد الاقتراع على النحو التالي: اللبنانيون المقيمون في لبنان سيجري اقتراعهم يوم الاحد 10 ايار 2026، فيما يشارك الموظفون المعنيون بالعملية الانتخابية يوم الخميس 7 ايار 2026. اما اللبنانيون المقيمون في الخارج، فسيتمكنون من التصويت في الدول العربية في 1 ايار، وفي القارات الاخرى في 3 ايار.

بعد انجاز الامور القانونية ضمن المهل المحددة، بقي استكمال الامور التنظيمية واللوجستية كتحديد مراكز الاقتراع، انتداب رؤساء الاقلام والكتبة، وتشكيل لجان القيد القضائية لإصدار النتائج. في حين وجه وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار كتبا ومراسلات الى الجهات المعنية لانتداب الموظفين. اضافة الى تحديد الاجراءات الامنية داخل وخارج مراكز الاقتراع التي يتولاها الجيش وقوى الأمن الداخلي.

لكن يبقى اجراء الانتخاب في المواعيد المحددة بمرسوم دعوة الهيئات الناخبة، رهنا بما سيتقرر في موضوع قانون الانتخاب رقم 44 الصادر عام 2017 والتعديلات التي اجريت عليه لاحقا عام 2018، لجهة اجراء التعديلات المطلوبة على النص الجديد والغاء بعض مواد القانون وتحديد مواعيد جديدة لإجراء الانتخابات بعد شهر ايار، تبعا لطبيعة التعديلات وحجمها، في حال حصلت الانتخابات. لا سيما فيما يتعلق باقتراع المغتربين، وانشاء او الغاء البطاقة الممغنطة، واستبدالها ببطاقة "كود" او سواها من مواد ضرورية، والتي قد تتطلب تمديد المهل.

وقد قال الوزير الحجار خلال ندوة شارك فيها في جامعة الروح القدس - الكسليك، عن اقرار الدائرة السادسة عشرة في الانتخابات النيابية: "ان حكومتنا اقترحت قانونا يتضمن تعديلين اساسيين: الاول يتيح للمغتربين الاقتراع في الدوائر الـ 15، والثاني يتعلق بإنشاء مراكز الاقتراع الكبرى "Mega Center"، علما ان مشروع القانون لم يقر حتى الآن. لاحقا، شكلت لجنة تقنية من وزارتي الداخلية والخارجية للبحث في دقائق تطبيق الفصل الحادي عشر من قانون الانتخاب المتعلق باقتراع المغتربين، والذي يحتاج الى قرار من مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين".

كما اعلن انه تقدم باقتراح "الى الامانة العامة لمجلس الوزراء للنظر في امكان اصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بالدائرة السادسة عشرة، علما ان مجلس الوزراء اتخذ موقفا سابقا يعتبر ان هذا الموضوع ليس من صلاحياته، بل من صلاحيات مجلس النواب".

تابع الوزير الحجار: "بعد دراسة مطولة، توصلنا الى قرار اللجوء الى هيئة التشريع والاستشارات، او مجلس شورى الدولة لأخذ الرأي القانوني في هذا الملف. الثابت ان المغتربين سينتخبون، وقد وضعنا كل الاطر القانونية اللازمة، لكننا نحتاج الى خيارات واضحة وسند قانوني صريح. ويبقى الاهم اجراء الانتخابات في موعدها، والحالة الوحيدة التي يمكن ان تؤثر على موعد هذه الانتخابات، هي اجتماع مجلس النواب واصدار قانون او تعديل يتعلق بهذا الشأن".

لكن حصلت اشكالية في تقرير اللجنة التقنية، اذ رفعه الوزير الحجار الى الامانة العامة لمجلس الوزراء قبل أكثر من شهر، فيما ذكرت معلومات انه لم يتضمن توقيع اعضاء لجنة وزارة الخارجية ولا حتى وزير الخارجية. ولم يتخذ مجلس الوزراء اي اجراء في شأن تقرير اللجنة، وتمسك بمشروع قانون التعديل الذي وضعه وزير الخارجية يوسف رجي وتبنته الحكومة واحالته الى مجلس النواب، والمتضمن حق المغتربين بالتصويت لـ 128 نائبا. عدا وجود معوقات امام توزيع الطوائف على المقاعد الستة المخصصة للاغتراب، لجهة كيفية توزيعها على القارات وآلية التنفيذ ورفض غالبية المغتربين هذه المقاعد، وكان هذا هو سبب تمنع وزير الخارجية عن توقيع التقرير التقني.

لهذه الاسباب وغيرها من اسباب سياسية تتعلق بتركيبة المجلس النيابي والتوازنات السياسية فيه، برزت مخاوف من "تطيير" الانتخابات بسبب ما وصفه نائب رئيس المجلس الياس بوصعب بأن "هناك ثغرة كبيرة في قانون الانتخابات قد تكون من العوامل التي تعرقل سير العملية

وزير الداخلية الاسبق مروان شربل.

الانتخابية، او ان الواقع السياسي الحالي يشهد العديد من العراقيل التي تمنع استكمال الانتخابات بشكل سلس ومنظم".

هذا ما دفع وزير الداخلية احمد الحجار الى القول مؤخرا: "ان الانتخابات قائمة في موعدها بغض النظر عن الضجيج الحاصل حولها". وسأل: "هل لدينا خيار بعدم اجرائها؟ بالتأكيد لا، اعطونا قانونا جديدا ونحن مستعدون للأخذ به. اعطونا تعديلا لا مانع، فنحن في كل الحالات حاضرون، والا ماذا نفعل؟ في 21 ايار تنتهي ولاية مجلس النواب الحالي ماذا نفعل؟ هل ندخل الفراغ ونتفرج؟".

هذا الارباك الحكومي والنيابي في معالجة المسألة يتطلب معالجة سريعة قبل فوات الاوان وانتهاء المهل، والا ستتم الانتخابات وفق القانون الحالي. لكن، على الرغم من الخلافات النيابية حول تعديل قانون الانتخابات والمواقف ازاء تصويت المغتربين، وصدور بعض الدعوات لتأجيلها بضعة اشهر او حتى سنة، الا ان القوى السياسية بدأت تتعامل مع الانتخابات على أنها حاصلة، وذلك بحكم الامر الواقع والقرار السياسي الكبير بإجرائها في مواعيدها او بتأخير تقني لشهرين او ثلاثة اشهر من اجل تعديل بعض المواد التقنية. وقد باشر بعض الاحزاب تحريك الماكينات الانتخابية، والاعلان عن الترشيحات، وتشكيل نواة اللوائح في العديد من الدوائر، كما بدأ الحديث عن تحالفات هنا وهناك في بعض الدوائر.

ثغر قانونية تعيق مسار الانتخابات

قرار وزير الداخلية بدعوة الهيئات الناخبة وتقديم الترشيحات ناقص

في هذا الحوار مع وزير الداخلية الاسبق مروان شربل، تحاول "الامن العام" الاضاءة على المخارج الممكنة لعدم تأجيل الانتخابات، ومعالجة الاشكالات القانونية السياسية القائمة حولها.

■ بعد انجاز وزارة الداخلية والبلديات معظم تحضيراتها لإجراء الانتخابات النيابية، ما هي الاجراءات المفترض اتخاذها لضمان اجراء الانتخابات من دون مشاكل او ثغر؟

□ في الواقع، منذ صدور قانون الانتخاب عام 2017 تعذر على الحكومة في كل مرة تطبيقه تطبيقا كاملا، لا سيما المواد المتعلقة بالاغتراب. لذلك، فان الحل الافضل هو عدم اللجوء الى التعديل، لأن القانون النافذ يمكن تطبيقه استنادا الى المادة 123 التي تفرض على وزارتي الداخلية والخارجية بناء على قرار اللجنة المؤلفة منهما، تطبيق احكام الفصل 11 العائد لانتخابات المغتربين، أي النواب الستة. وايضا المادة 124 التي تؤول الى مجلس الوزراء وهو المعني بالانتخابات، وليس مجلس النواب، الى اصدار المراسيم المطلوبة.

■ كيف يكون المخرج الافضل لحل مشكلة قانون الانتخاب واقتراع المغتربين؟ هل بتعديله وفي اي مواد؟

□ ان القرار الذي اتخذه وزير الداخلية بدعوة الهيئات الناخبة والطلب الى المرشحين التقدم بترشيحاتهم، يبقى ناقصا، لأنه لم يحدد للنواب الستة في الاغتراب اماكن ترشيحهم حسب الطوائف التي ينتمون اليها وتوزيعهم على القارات المطلوبة. إذا تم تعديل قانون الانتخابات سيتم حكما تأجيلها، لأن وزارة الداخلية ستكون مضطرة لإعادة اصدار قراراتها ومراسيمها المتعلقة بالناخبين وبسير العملية الانتخابية.

■ هل يمكن ان تجري الانتخابات في موعدها من دون تعديلات تقنية بسيطة على القانون النافذ لجهة موضوع الميغاسنتر والبطاقة الممغنطة وتسجيل الناخبين وتعديل لوائح الشطب وغيرها؟ وما هي الآلية المناسبة حاليا لاقتراع المغتربين وهل يسمح الوقت ◄

◄ بتحضيرها من دون تأجيل موعدها؟
□ ان الخلافات السياسية الحاصلة قد تقضي بدعوة مجلس النواب بعد توافق الجميع على الغاء المقاعد الستة المخصصة للمغتربين، عندها سيعمد مجلس النواب الى الغاء طلبات المغتربين المسجلين وعددهم يقارب 144 ألف ناخب، والسماح لجميع المغتربين في الخارج بالتصويت في داخل لبنان. لا شك في ان هذا الاجراء يوفر على الدولة اللبنانية النفقات المخصصة للانتخابات، لذلك يجب الغاء المادة التي تنص على الغاء البطاقة الالكترونية الممغنطة، والغاء المادة التي تنص على إلغاء الميغاسنتر. لهذا السبب من الضروري تأجيل الانتخابات لأسباب تقنية شهرين او ثلاثة أشهر لإكمال العمل القانوني من دون اي شوائب قد تؤدي الى الطعن بهذه الانتخابات. أستطيع القول ان غالبية السياسيين، وخلال مراحل تاريخهم، لم يجتمعوا على اتفاق واحد موحد حول وضع قانون للانتخابات وفق النص الوارد في الدستور. كانت خلافاتهم في العلن تدور حول نقطة أساسية، هي اي نوع

“ ثمة مشكلة في توزيع الطوائف على مقاعد النواب الستة في القارات ”

من النظام الانتخابي يكفل تحقيق التمثيل الصحيح، لكن الحقيقة ان هذه الخلافات كانت حول استمرارهم في الحكم وما هي حصة كل واحد منهم.

■ ما رأيك في موضوع عدم بت تقرير اللجنة التقنية المؤلفة من وزارتي الداخلية والخارجية؟
□ اعتقد ان وزير الخارجية يرى ان مشروع قانون الحكومة لتعديل قانون الانتخابات كاف ولا لزوم لأي قرار آخر. كما ان مشروع القانون الحكومي تضمن مادة تفيد بأنه على الحكومة توزيع الطوائف على المقاعد الستة في القارات، وهذا الامر يتطلب اعداد قانون في المجلس النيابي.

■ هل من عقبات اخرى يمكن ان تؤثر على سير العملية الانتخابية؟
□ يجب تفعيل عمل هيئة الاشراف على الانتخابات التي اظهرت من خلال تشكيلها بدءا من العام 2018، انها لم تقم بواجباتها المتعددة كما يلزم، فكانت تصدر التقرير النهائي بعد الانتخابات ناقصا، علما ان هذا التقرير هو الاساس للطعن بها من قبل اي مرشح امام المجلس الدستوري. اما المشكلة الكبرى فتبرز في آلية طلبات الترشيح، لأنه على المرشح ان يبرز افادة مصرفية تثبت فتح حساب الحملة الانتخابية. من هنا السؤال: كيف يستطيع المرشح الواقع تحت بند العقوبات الدولية الخارجية ان يفتح هذا الحساب؟ وهل يجرؤ المصرف على قبول طلب فتح الحساب؟ أخيرا، يبقى الوضع الأمني، لا سيما الاعتداءات اليومية من قبل إسرائيل، وهل تستطيع الدولة ان تأخذ من الدول المعنية ضمانات في موعد اجراء الانتخابات كما حصل في الانتخابات البلدية؟

■ كيف يؤثر الغاء المقاعد الستة للاغتراب وتصويت المغتربين في لبنان على سير العملية الانتخابية، وهل ستبقى الحماسة نفسها للحضور الى لبنان والمشاركة في الانتخابات؟
□ طبعا، إذا تم الغاء المقاعد الستة للمغتربين واعتماد التصويت داخل لبنان لمن يرغب، سيؤثر ذلك على حماسة المغتربين وعلى زخم التصويت، وقد تبلغ نسبة الاقتراع من المغتربين المسجلين في لوائح الشطب بين 15 و20 في المئة لا اكثر. إلا في حال عمد بعض المرشحين المتمولين الى نقل الراغبين في الاقتراع على حسابهم الخاص، كما حصل في انتخابات سابقة. اما زخم الانتخاب في الداخل، فلن يتأثر وستبقى الحماسة قائمة اسوة بما كان يحصل في انتخابات سابقة.

الغلاف

جورج شاهين

بعد رأي هيئة التشريع والإستشارات في انتخاب المغتربين عصام سليمان: مخالفة رأيها يفرض ردّاً معلّلاً

فرض صدور رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل بناء على طلب وزير الداخلية والبلديات، بإعطاء الحق لغير المقيمين من اللبنانيين في انتخاب النواب الـ 128 بدلا من النواب الستة، اعادة نظر في الإجراءات المتخذة في شأن اجراء الانتخابات النيابية بين 1 و10 ايار المقبل، في انتظار ان يقول مجلس شورى الدولة كلمته الحاسمة في تداعياته

لمتابعة الترددات التي تركها رأي الهيئة غير الملزم، التقت "الامن العام" الرئيس السابق للمجلس الدستوري الدكتور عصام سليمان.

■ ما هي هيئة التشريع والاستشارات، متى انشئت، وما هي ادوارها وصلاحياتها؟

□ نشأت هيئة التشريع والاستشارات عام 1949 لتشكل احدى وحدات المديرية العامة لوزارة العدل، تتولى اعداد وصياغة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية والتعاميم ومشاريع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يطلب منها وضعها، وابداء الرأي فيها، واقتراح التعديلات التي تراها ضرورية، وتقديم الاقتراحات الى وزير العدل في شأن تعديل واستحداث النصوص القانونية. كما يطلب منها ابداء الرأي في المسائل القانونية التي يطرحها عليها المدير العام لوزارة العدل، وابداء الرأي في امور اخرى نص عليها المرسوم الاشتراعي الذي ينظم عمل الهيئة.

■ ردا على طلب وزير الداخلية والبلديات قالت الهيئة رأيها في آلية اقتراع المنتشرين ولمن يقترعون وانتهت باعطائهم الحق في الاقتراع في الخارج للنواب الـ 128 لاستحالة الاقتراع لستة نواب، ما الذي يعنيه ذلك ولأي اسباب؟

□ تقدم وزير الداخلية والبلديات العميد محمد الحجار بطلب الى هيئة التشريع والاستشارات في انتخابات العام 2026، وفق القانون 44 بتاريخ 2017/6/17 الخاص بانتخاب اعضاء مجلس النواب وتعديلاته. وهنا لا بد من توضيح الامور كالآتي:

حمل الفصل الحادي عشر من قانون الانتخاب العنوان الاتي:

• في اقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الاراضي اللبنانية وتناول في المادة 111 منه حق غير المقيم في الاقتراع، وجاء فيها انه "يحق لكل لبناني غير مقيم على الاراضي اللبنانية ان يمارس حق الاقتراع في مراكز انتخابية في السفارات والقنصليات او في اي اماكن اخرى تحددها الوزارة وفقا لأحكام هذا القانون بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين، شرط ان يكون اسمه واردا في سجلات الاحوال الشخصية، وان لا يكون ثمة مانع قانوني يحول دون حقه في الاقتراع عملا بأحكام المادة الرابعة من هذا القانون".

• جاء في المادة 112 ما يأتي: "ان المقاعد المخصصة في مجلس النواب لغير المقيمين هي ستة، تحدد بالتساوي ما بين المسيحيين والمسلمين، موزعين كالتالي: ماروني، أورثوذكسي، كاثوليكي، سني، شيعي، ودرزي، بالتساوي بين القارات الست".

وقد نص القانون المذكور اعلاه في الفصل الحادي عشر "على الاجراءات الواجب اعتمادها من قبل وزارتي الداخلية والخارجية لاجراء الانتخابات في الخارج لغير المقيمين وللنواب الستة الممثلين لهم". ثبت لدى كل من وزارتي الداخلية والخارجية استحالة اجراء الانتخابات للمقاعد الستة المخصصة لغير المقيمين، وطلبت من هيئة التشريع والاستشارات ابداء الرأي في امكان اجراء الانتخابات من دون المقاعد الستة هذه. جاء رأي الهيئة استنادا الى الوقائع المذكورة في طلب الاستشارة ووفق توصيف واقع الحال المذكور ضمنه، كما يلي:

• ان حرية المواطن في ان يكون ناخبا او منتخبا، والحق في دورية انتخابات حرة ونزيهة، عامة، وبالتصويت السري، هي من الحقوق الدستورية المعلن عنها في الفقرة "باء" من مقدمة الدستور، وفي المادة السابعة منه. ولا يحد من هذه الحرية الا تحقق الظروف المنصوص عليها في المادة الرابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية، والسياسية ولا سيما وجود خطر عام استثنائي يهدد وجود الدولة ويكون قد اعلن بموجب قرار رسمي. وبالتالي فان عدم اقرار النصوص القانونية اللازمة للمقاعد الستة المخصصة للمرشحين غير المقيمين لا يمكن بأي حال من الاحوال، وتحت اي ذريعة كانت، ان يحول دون امكان ممارسة الناخبين غير المقيمين لحقهم في الانتخاب.

• المبدأ المستقر فقها واجتهادا، يقضي بقابلية النصوص القانونية للتجزئة بحيث ان ابطال او تعذر تطبيق بعض احكام القانون لا يستتبع حكما سقوطه بكامله، حتى كانت باقي مواده مستقلة وقابلة للتطبيق في ذاتها.

• ان 144406 ناخبين أعربوا عن نيتهم في الاقتراع في مراكز انتخابية في السفارات او في القنصليات، وان حرمانهم من حقهم الدستوري هذا سيعرض السلطة التنفيذية للمساءلة في مخالفتها للدستور.

• عدم اقرار النصوص القانونية اللازمة للمقاعد الستة المخصصة للمرشحين غير المقيمين لا يشكل استحالة قانونية تحول دون تطبيق سائر احكام الفصل الحادي

الرئيس السابق للمجلس الدستوري الدكتور عصام سليمان.

عشر من القانون 2017/44 وتعديلاته، انما يحتم على الادارة اتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل وتؤمن حق الناخبين غير المقيمين في ممارسة حقهم في الانتخاب في المراكز التي اختاروها عن طريق تطبيق المادة 112 تماما كما حصل خلال انتخابات العامين 2018 و2022 على ان يقوموا بالاقتراع للمقاعد النيابية الـ 128.

ارتكز رأي هيئة التشريع والاستشارات على اربعة مبادئ اساسية:

الاول، حق المواطن في ان يكون ناخبا ومنتخبا وهو حق دستوري كرسته مقدمة الدستور في الفقرة "دال"، اذ نصت على ان "الشعب مصدر السلطات يمارسها عبر المؤسسات الدستورية"، وهذا يعني ان الشعب يعبر في ارادته في مَن يمثله في مجلس النواب في انتخابات حرة ونزيهة ولا يجوز حرمانه من هذا الحق الدستوري الاساسي كون الشعب مصدر السلطات.

الثاني، دورية الانتخابات، وقد أكد على ذلك المجلس الدستوري اللبناني في العديد من قراراته، فالوكالة النيابية يمنحها الشعب للنائب لولاية محددة ولا يجوز

> **الحق في دورية انتخابات حرة ونزيهة والتصويت السري هي من الحقوق الدستورية**

تمديد ولاية مجلس النواب بقرار منه لأن ذلك يتعارض مع مفهوم الوكالة النيابية.

ثالثا، أكد رأي هيئة التشريع والاستشارات انه لا يجوز ارجاء الانتخابات الا في حال وجود خطر عام استثنائي يهدد وجود الدولة، والاعلان عن ذلك بقرار رسمي، اي لا يجوز التذرع بأمور لا تحول دون اجراء الانتخابات من اجل تأجيل الانتخابات وتمديد ولاية مجلس النواب.

رابعا، مبدأ قابلية النصوص القانونية للتجزئة، فعدم امكان تطبيق بعض النصوص في القانون لا يحول دون تطبيق النصوص القابلة للتطبيق، الا اذا كانت هذه النصوص مترابطة مع بعضها عضويا. هذا كله يعني، وفق رأي الهيئة ان استحالة انتخاب مرشحين عن المقاعد المخصصة لغير المقيمين لا يجوز ان يحول دون اجراء الانتخابات للمقيمين وبالتالي عن المقاعد الـ 128. كما يعني ان لغير المقيمين، الذين سجلوا اسماءهم وفق قانون الانتخاب خارج لبنان، الحق في المشاركة في الانتخابات للمقاعد النيابية المخصصة للدوائر المسجل فيها قيد نفوسهم في لبنان. وبخاصة ان حق الاقتراع لغير المقيمين اصبح حقا مكتسبا، له قيمة دستورية لكونهم اقترعوا في انتخابات 2018 وانتخابات 2022 فلا يجوز حرمانهم من هذا الحق في انتخابات 2026.

■ ما قيمة رأي هيئة التشريع والاستشارات من الناحية القانونية؟

□ معلوم ان رأي هيئة التشريع والاستشارات غير ملزم، فهو رأي استشاري، والجهة التي طلبت الاستشارة يمكنها ان لا تأخذ بالرأي المقدم اليها، غير انه يجب عليها اتخاذ قرار معلل يخالف فيه رأي الهيئة وتبلغه الى وزارة العدل. لا ننسى، ان هناك رأي يقول بأن تفسير القانون يجب ان يؤدي الى تسهيل تطبيقه، وبخاصة اذا كان القانون متعلقا بأداء المؤسسات الدستورية، ولا يجوز ان يفسر بما يؤدي الى عرقلة اداء هذه المؤسسات وشل عملها.

■ ما رأيك في المواقف التي عبرت عن معارضتها لرأي الهيئة؟

□ المعارضة التي اطلعنا على مواقفها جاءت من خلفية سياسية وليست قانونية، وكل الجدل القائم يؤيد او يعارض في ضوء حساباته ومصالحه الانتخابية. وفي معزل عنها، لقد انطوى قانون الانتخاب رقم 2017/44 على العديد من المخالفات الدستورية، ولم يطعن به امام المجلس الدستوري ضمن المهلة المحددة للطعن. ومن أبرز المخالفات فيه تخصيص ستة مقاعد نيابية لغير المقيمين. نص الدستور ◄

◄ في المادة 24 منه، على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبيا بين طوائف كل من الديانتين، ونسبيا بين المناطق، والمقصود بالمناطق تلك التي يتكون منها اقليم الدولة اللبنانية، وليس المناطق التي يتكون منها العالم. فالمادة 112 من قانون الانتخاب، التي نصت على المقاعد الستة لغير المقيمين مخالفة للمادة 24 من الدستور. اضافة الى ذلك، نصت هذه المادة على توزيع المقاعد الستة بالمساواة بين المسيحيين والمسلمين، كما اسلفنا سابقا، بالتساوي بين القارات الست. هذا يعني ان لكل من هذه القارات مقعدا مخصصا لطائفة معينة، قانون الانتخاب لم يوزع المقاعد على اي منها، على انها دوائر من ضمن الدائرة الكبرى التي تشمل القارات الست، كما فعل في توزيع المقاعد على الدوائر الصغرى اي الاقضية في لبنان. في الجدول الملحق بقانون الانتخاب والذي يشكل جزءا لا يتجزأ من هذا القانون، مما يعني ان في المادة 112 نفسها ثغرة قانونية، لا يستطيع مجلس الوزراء ردمها بقرار منه انما من صلاحيات مجلس النواب، وينبغي احترام مبدأ فصل السلطات الذي نصت عليه مقدمة الدستور، ولا يجوز ان يفوض مجلس النواب صلاحياته الى مجلس الوزراء. من هنا برزت استحالة اجراء الانتخابات للمقاعد الستة المخصصة لغير المقيمين، بغض النظر عن الامور الاجرائية.

■ ما هي النتائج المترتبة على مثل هذه المواجهة القانونية، وما هو المخرج، بعدما ابدت الهيئة تحفظها عن الغاء الدائرة 16 من دون تدخل تشريعي، وعليه هل يعد تدخل المجلس النيابي في مثل هذه الحالة ملزما؟

□ المخرج هو بعقد جلسة لمجلس النواب يلغي فيها المادة 112 من قانون الانتخاب وبالتالي المواد الناتجة عنها، ولا يجوز ان تعلق المهل بهذه المادة كما فعل المجلس النيابي في العام 2022، لان المشكلة تعود

حرمان 144406 ناخبين يرغبون في الاقتراع في الخارج من حقوقهم يعرض السلطة للمساءلة

وتطرح نفسها في انتخابات العام 2030. وان سلمنا جدلا، بإجراء الانتخابات للمقاعد الستة لغير المقيمين، ففي انتخابات 2030 ستنشأ مشكلة جديدة وهي اعادة النواب الى عدد الـ128 والغاء المقاعد الستة المخصصة حاليا للمقيمين ليحل محلها النواب الستة العائدة لغير المقيمين. فمن اية دوائر انتخابية ستلغى المقاعد الستة؟ هناك مبدأ عام معتمد في التشريع، وهو ايجاد قوانين تسهل اداء المؤسسات في الدولة مما يحقق المصلحة الوطنية العليا، وبالتالي مصالح المواطنين، وقانون الانتخاب يأتي بعد الدستور من حيث الاهمية لأنه على اساسه تنبثق السلطة من الشعب مصدر كل السلطات، وبالتالي فان شرعية السلطة لا يجوز ان تحوم من حولها الشكوك. فالوكالة النيابية التي يمنح الشعب بموجبها النواب ممارسة السلطة نيابة عنه لولاية محددة لا يجوز ان تمدد بقرار من النواب انفسهم انما ينبغي اجراء الانتخابات في موعدها ليتمكن الشعب من التعبير عن ارادته ومنح النواب وكالة جديدة.

■ تعذر على وزارة الداخلية والبلديات في 20 شباط الماضي، قبول ترشيح عباس عبد اللطيف فواز عن المقعد الشيعي للدائرة 16 في الاغتراب، نظرا الى عدم صدور النصوص القانونية والتطبيقية اللازمة حتى تاريخه، ما هو المخرج والحل؟

□ لمقدم طلب الترشح الحق في الطعن امام مجلس شورى الدولة خلال ثلاثة ايام من تاريخ تبلغه بالرفض، وعلى المجلس بدوره اعطاءه الجواب في مهلة ثلاثة ايام ايضا. ويبنى على جواب الهيئة في حالتي الرفض او القبول مفاعيل محددة. ففي حال اخذ المجلس قراره لمصلحة الطاعن سيكون وزير الداخلية مضطرا الى تحديد موعد الترشيحات الى هذه الدائرة، واذا رفض طلب الطاعن تستمر الامور على ما هي عليه اليوم. وما اعتقده ان المجلس لن يقبل الطعن وعندها يصبح من حق غير المقيمين بانتخاب النواب الـ128.

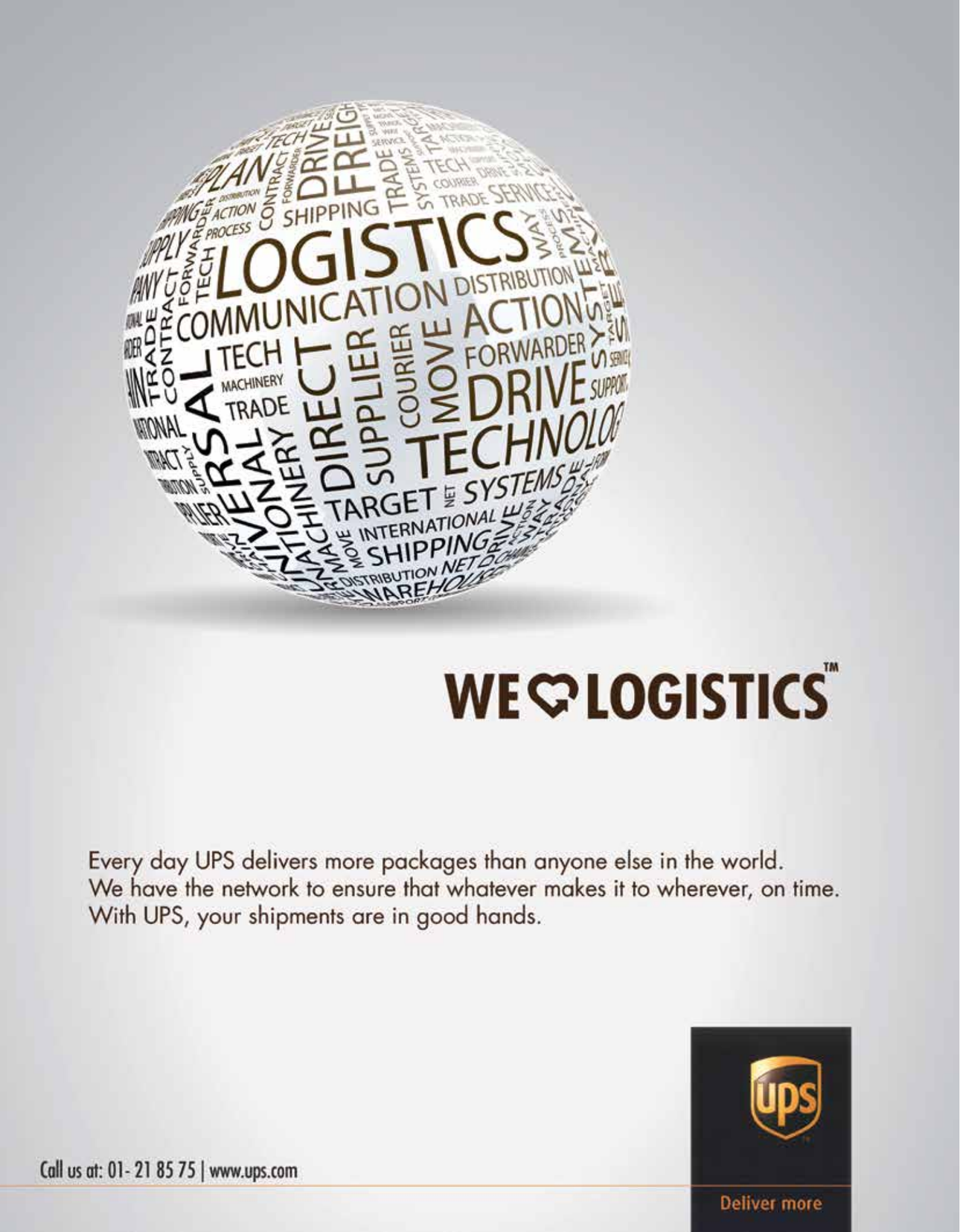

أرقام

محمد شمس الدين
باحث في الدولية للمعلومات

تمديد ولاية مجلس النواب ليس سابقة حصل 12 مرّة لمدة 22 عامًا

تنتهي ولاية مجلس النواب الحالي في 21 ايار القادم، ويفترض وفقا لقانون انتخاب اعضاء مجلس النواب ان تجري الانتخابات قبل 60 يوما من انتهاء الولاية، بينما الكلام السياسي والاعلامي الطاغي هو" التأجيل التقني" لغاية تموز او آب المقبل، وهو التأجيل الذي اعتبره كل من الرئيسين جوزف عون ونبيه بري ليس كذلك

هذا الامر في حال حصوله ليس سابقة، بل تم تمديد ولاية مجلس النواب 12 مرة منذ الاستقلال في العام 1943 وحتى اليوم، ووصلت فترات التمديد مجتمعة الى 22 عاما و12 يوما. وقد شكلت فترة التمديد نسبة 52% اي اكثر من نصف حياتنا النيابية بين الاعوام 1976-2018.

انقسم هذا التمديد الى مرحلتين:
- المرحلة الاولى وشهدت اقرار 8 قوانين للتمديد ابان فترة الحرب الاهلية (1976-1992).
- المرحلة الثانية (2000-2018) ابان فترة السلام وشهدت اقرار 4 قوانين للتمديد.

التمديد إبان فترة الحرب

جرت الانتخابات النيابية في العام 1972، ومع اندلاع الحرب الاهلية في 13 نيسان 1975 اصبح من المتعذر اجراء الانتخابات في موعدها في العام 1976، فأقر مجلس النواب قانون التمديد الاول. ومع استمرار الحرب اقرت 7 قوانين اخرى بحيث وصلت فترات التمديد المتتالية الى 16 عاما و5 أشهر و6 ايام، جاءت كما يلي:

1- القانون الرقم 76/1 تاريخ 13 آذار 1976، تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 30 حزيران 1978، اي لمدة سنتين وشهر و21 يوما اذ انتهت ولاية المجلس الذي انتخب في العام 1972 في 9 ايار 1976.

2- القانون الرقم 78/3 تاريخ 20 شباط 1978، تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 30 حزيران 1980، اي لمدة سنتين، واعتبر قانون التمديد ان هذين التمديدين ولاية نيابية كاملة.

3- القانون الرقم 80/14 تاريخ 3 حزيران 1980، تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 30 حزيران 1983، اي لمدة ثلاث سنوات.

4- القانون الرقم 83/9 تاريخ 21 ايار 1983، تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 31 كانون الاول 1984، اي لمدة سنة ونصف سنة.

5- القانون الرقم 84/3 تاريخ 22 حزيران 1984، تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 31 كانون الاول 1986، اي لمدة سنتين.

6- القانون الرقم 86/11 تاريخ 11 شباط 1986، تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 31 كانون الاول 1988، اي لمدة سنتين.

7- القانون الرقم 87/52 تاريخ 23 كانون الاول 1988، تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 31 كانون الاول 1990، اي لمدة سنتين.

8- القانون الرقم 89/1 تاريخ 7 كانون الاول 1989، تمديد ولاية مجلس النواب لغاية 31 كانون الاول 1994، اي لمدة 4 سنوات. وتم تعديل هذا القانون بموجب القانون الرقم 154 تاريخ 22 تموز 1992 واختصار فترة التمديد لغاية 15 تشرين الاول 1992، اي اصبحت فترة التمديد سنة وتسعة أشهر ونصف شهر، وجرت الانتخابات للمرة الاولى بعد انتهاء الحرب وتم رفع عدد النواب من 108 نواب الى 128 نائبا.

تبقى الاشارة انه في اثناء فترة الحرب والتمديد فقد المجلس 33 نائبا من نوابه الـ99.

التمديد ابان فترة السلام

ابان فترة السلام، وفي غياب الاسباب الأمنية القاهرة التي فرضت التمديد خلال فترة الحرب، انما بالاستناد الى مبررات عدم تزامن الانتخابات النيابية مع انتخابات رئاسة الجمهورية او عدم الاتفاق على قانون الانتخاب تم اقرار قانونين بجعل ولاية مجلس النواب أكثر من 4 سنوات، وقانونين بتمديد ولاية مجلس النواب، ووصلت فترة التمديد المباشر وغير المباشر الى 5 اعوام و7 اشهر و6 ايام.

التمديد الاول (غير المباشر):

اقر في العام 2000 قانون جديد لانتخاب اعضاء مجلس النواب، هو القانون الرقم 171 تاريخ 6 كانون الثاني 2000 وجعل ولاية مجلس النواب الذي ينتخب بعد صدور هذا القانون تنتهي في 31 ايار 2005 بدلا من 15 تشرين الاول 2004 مما يفسر انه تمديد غير مباشر لمدة سبعة أشهر ونصف شهر، اذ درجت القاعدة ان تكون ولاية مجلس النواب 4 سنوات. علما ان مبرر هذا التمديد غير المباشر هو عدم تزامن الانتخابات النيابية مع انتخابات رئاسة الجمهورية.

التمديد الثاني:

انتهت ولاية مجلس النواب الذي انتخب في العام 2009 بموجب القانون الرقم 2008/25 إثر اتفاق الدوحة، في 31 ايار 2013 وصدر القانون الرقم 246 تاريخ 31 ايار 2013 والذي نص على انتهاء ولاية مجلس النواب بصورة استثنائية في 20 تشرين الثاني 2014، اي تمديد لمدة سنة و5 اشهر و20 يوما، ومبرر هذا التمديد عدم الاتفاق على قانون انتخاب جديد

التمديد الثالث:

استمر الخلاف حول قانون الانتخاب فكان خيار التمديد مجددا، وصدر القانون النافذ حكما رقم 16 تاريخ 11 تشرين الثاني 2014 بتمديد ولاية مجلس النواب حتى 20 حزيران 2017.

التمديد الرابع (غير المباشر):

قبل انتهاء ولاية مجلس النواب الممددة منذ العام 2013 توصل مجلس النواب الى اتفاق حول قانون جديد للانتخابات القانون الرقم 44/ 2017 تاريخ 17 حزيران 2017، وهو قانون مختلف عن كل قوانين الانتخاب التي عرفها لبنان منذ الاستقلال. فهو قانون اعتمد النظام النسبي بدلا من النظام الاكثري مع صوت تفضيلي واحد، تقسيم لبنان الى 15 دائرة انتخابية، اعتماد ورقة الاقتراع المطبوعة مسبقا، وجوب انتظام المرشحين في لوائح قبل 40 يوما من موعد الانتخاب. وبغية تمكين وزارة الداخلية من التحضير الجيد لهذه الانتخابات بصيغتها الجديدة، تم تمديد ولاية المجلس حتى 21 ايار 2018، اي تمديد لمدة 11 شهرا.

الواقع الحالي

ما يطرح اليوم عن تأجيل للانتخابات النيابية يطلق عليه "التأجيل التقني" يفرض اقرار قانون عادي (يقر بالاكثرية في جلسة نيابية

ما يطرح عن "التأجيل التقني" للانتخابات النيابية يفرض اقرار قانون يقر بالاكثرية في جلسة نيابية نصابها 65 نائبا

نصابها 65 نائبا)، ويحدد فترة انتهاء ولاية المجلس. ويبقى هذا القانون عرضة للطعن امام المجلس الدستوري الذي يقبل التمديد او يرفضه.

ماذا فعلت المجالس النيابية الممددة ولايتها؟

تمتعت المجالس النيابية الممددة ولايتها بكامل الصلاحيات والمهام كما كانت في ولايتها الأساسية، مما امن استمرار الدولة والحياة الدستورية والقانونية من اقرار القوانين، لا سيما الموازنات العامة والاجازة للحكومة بالاقتراض بالعملة اللبنانية وبالعملات الاجنبية وقوانين الانتخاب، والمشاركة في الاستشارات النيابية ومنح الثقة للحكومات المتعاقبة.

من أبرز اعمال هذه المجالس الاساسية:

- انتخاب رئيس الجمهورية الياس سركيس في العام 1976.
- انتخاب رئيس الجمهورية بشير الجميل في العام 1982.
- انتخاب رئيس الجمهورية امين الجميل في العام 1982.
- الموافقة على اتفاقية 17 ايار 1983 مع إسرائيل، ولاحقا الغاء الاتفاقية في العام 1987.
- الغاء اتفاقية القاهرة الموقعة في العام 1969 وذلك في العام 1987.
- اقرار اتفاقية الطائف في العام 1989.
- انتخاب رئيس الجمهورية رينيه معوض في العام 1989.
- انتخاب رئيس الجمهورية الياس هراوي في العام 1989.
- ادخال تعديلات اساسية على الدستور اللبناني التزاما باتفاقية الطائف في العام 1990.
- اقرار معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق مع سوريا في العام 1991.
- تمديد ولاية الرئيس الياس هرواي لمدة 3 سنوات في العام 1995.
- تمديد ولاية الرئيس اميل لحود لمدة 3 سنوات في العام 2004.

مقابلة

جورج شاهين

مسرّة: لا ينتظم أي دستور إذا لم تمتلك الدولة وظائفها السياديّة

مع مطلع العام الجديد الذي حمل الذكرى المئوية الاولى لولادة الدستور اللبناني الذي صدر في 23 ايار 1926، اطلق رئيس الجمهورية العماد جوزف عون الدعوة الى المؤسسات والهيئات والنقابات والجامعات الى الاحتفال بالذكرى والتنويه بالمبادئ الدستورية والنظام الديمقراطي البرلماني، ليتعرف الجيل الجديد على خصائصها

لمواكبة هذه المرحلة التقت "الامن العام" عضو المجلس الدستوري سابقا ورئيس كرسي الأونيسكو في جامعة القديس يوسف البروفسور انطوان مسرة.

■ اطلق رئيس الجمهورية مطلع هذا العام الاحتفالات بمئوية وضع الدستور اللبناني فما هي اهمية هذه الخطوة، وهل تستأهل ورشة؟

□ هذه المناسبة ضرورة قصوى ويخشى تحولها الى سجالات تكرارية ببغائية من الماضي من دون الاتعاظ من الاختبار والانجازات والمعاناة المشتركة. منابع الخشية من سجالات ببغائية من اربع جهات: الايديولوجيون حول العصرنة، القوميون الانصاريون في ما يتعلق بالبناء القومي حصرا بالحديد والنار، الذين لم يتابعوا الابحاث الدولية المقارنة منذ سبعينيات القرن الماضي في شأن الادارة الديموقراطية للتعددية الدينية والثقافية، والقانونيون ولا نقول الحقوقيون من دون ذاكرة وهم يفتقرون الى الابعاد الثقافية والاجتماعية والتاريخية في الدسترة وفي ما يتعلق بلبنان. صدر حديثا حول البعد التاريخي والثقافي في الدساتير: Annuaire international de justice constitutionnelle, Economica, 2023, 932 p. بعنوان: Constitution ; histoire et mémoire مع مشاركة 24 دولة. كتب احد القانونيين سنة 2023: "ان ميثاق الطائف قلب الامور راسا على عقب"! كلا! كلا اطلاقا! ان البناء الدستوري منذ القائمقاميتين على الاقل قائم على ثوابت مستمرة بصلابة. كرس ميثاق الطائف وتعديلات 1990 ثوابت، بخاصة مقدمة الدستور، وتم الاعتماد على الاختبار التاريخي في سبيل التوازن والمشاركة مع الضمانة المطلقة لمبدأ الفصل بين السلطات في نظام برلماني لبناني تعددي. يقول الرئيس حسين الحسيني في 2002/11/29 خلال ندوة عقدناها في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم: "ميثاق الطائف لم يقرا ولم يفهم جيدا! وفي افتتاحه مؤتمر الطائف يحذر، تكرارا وتكرارا، ويقول للمشاركين: "ان خبرتكم تجنبكم سلوك الطرق المسدودة". لكن تعممت مقولة "النظام" ونقد "النظام" لدى كل ازمة وتعطيل وخرق الدستور ومن دون التوضيح ماذا يعني لبنانيون في "النظام"؟ هل نص الدستور؟ الممارسة؟ الخطاب المتداول في سوق التعبئة النزاعية؟ الذكرى المئوية هي مناسبة لدعم شرعية الكيان الدستوري اللبناني وشفاء لبنانيين من عقدة نقص واكتساب توبة قومية تجاه مغامرات قاتلة. ان الدستور اللبناني، في النص، هو من ارقى الدساتير في العالم. مضمون المادة 95 بالذات، في النص، والتي نصفها "بالطائفية" - وهو تعبير شعبي يستعمله ميشال شيحا بين مزدوجين - موجود في اكثر من ثلاثين من الدساتير في العالم. والمادة 95 بالذات تحدد المنهجية في سبيل التطور على نمط لجنة Bernard Stasi في فرنسا حول العلمانية (2003) ولجنة Taylor-Bouchard في كندا حول الاندماج الاجتماعي (2008-1997) ولجان عديدة في الهند. يندرج الدستور اللبناني في سياق النظرية الدستورية حول التعددية الحقوقية والادارية الذاتية الحصرية والتمييز الايجابي pluralisme juridique, autonomie personnelle ou fédéralisme personnel, discrimination positive لبنانيون مبرمجون على سجالات في شأن "النظام". يستغل هذه السجالات مغامرون ومقامرون في الداخل والخارج. كان دائما موضوع "النظام" وقودا لتغذية نزاعات داخلية وبالوكالة وطوال الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان في السنوات 1975-1990. هل نستمر في الكفر بالميثاق... ثم نعود اليه؟ ليس هذا المسار دفاعا عن "الصيغة" "الفذة" كما يصفها بسخرية احد الاساتذة الجامعيين، بل دعوة لممارسة الحكمة والعقلانية!

■ ما هي الاحكام التي فرضت وضع الدستور اللبناني وهل كان قدرا ان تستنسخ ابرز ما قال به الدستور الفرنسي، ام ان ما حصل كان خدمة من دولة الانتداب؟

□ الدستور اللبناني مستلهم من دستور سويسرا وبلجيكا، وليس من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة كما هو معمم لدى كثيرين لم يطلعوا على دراسات حديثة، بخاصة دراسات د. انطوان حكيم وخبرات ميشال شيحا ووثائق تاريخية عديدة وبعض كتابات هنري فرعون وانطوان عازار وغيرهم. استلهم Roberto Mitchel، السيناتور الاميركي من اصل لبناني، من الدستور اللبناني لمعالجة ازمة ايرلندا الشمالية! تحتفل ايرلندا الشمالية كل سنة باتفاقية Friday Agreement بينما يستمر لبنانيون في سجالات منذ اعلان دولة لبنان الكبير في 1920/9/1 وميثاق الطائف. الحاجة قصوى في البحث في الشروط التطبيقية والعملانية في حكم لبنان gouvernabilité من خلال رئاسة الدولة (المادة 49)، حكومات

عضو المجلس الدستوري سابقا البروفسور انطوان مسرة.

> **الذكرى المئوية للدستور لدعم شرعية الكيان الدستوري واكتساب توبة قومية تجاه مغامرات قاتلة**

الدستورية العالمية بانها تعلو على نصيه الدستور supraconstitutionnelles ولا يجوز اطلاقا تعديلها.

■ هناك احكام قاسية لاجراء اي تعديل دستوري، الا ترى ضرورة في اجراء بعض التعديلات لتجنب المواجهة في بعض الاستحقاقات؟

□ لا ثغرات اطلاقا - بمعنى فجوات ونقص - في الدستور اللبناني، واي مسعى في سلوك طرق مسدودة، حسب توصيف حسين الحسيني، ستكون نتائجه بالغة الخطورة. من يطرح الثغرات لم يطلع على المداولات والحوارات والنزاعات والسجالات طوال السنوات 1975-1989، بخاصة في ما يتعلق برئيس الدولة ورئيس الحكومة والاستشارات النيابية. وضعت وثيقتين في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم في هذا السياق: جذور وثيقة الطائف (2015، 550 ص) والوساطة الدستورية الالمانية - الاوروبية - الفاتيكانية بعد الاتفاق الثلاثي (2018، 198 ص) وهي وساطة كنت مشاركا فيها.

■ يتجدد الخلاف لفترات حول تفسير بعض المواد الدستورية، ما هي الالية الفضلى للفصل فيها؟ وهل يجب ان تعود الصلاحية الى المجلس الدستوري؟

□ النص الدستوري هو القاعدة،norme مثل المتر والليتر والكيلو... يتضمن تعبير "تفسير" التباسا. طبعا الحاجة دائما الى الشرح explication. لكن تفسير الدستور interprétation هو مجرد اجتهاد، واي اجتهاد هو غير ملزم وقد ينقضه اجتهاد لاحق. اذا كان النص يخضع لتفسيرات وتأويلات، يقتضي عندئذ صياغة نص آخر. هذا ما ورد صراحة خلال مناقشة تعديلات 1990 في المجلس النيابي. من المخجل، واهانة لكل الاباء المؤسسين، التداول حول تفسير "ميثاق" و"عيش مشترك" و"شرعية"... تكمن مضامين مقدمة الدستور في مجمل التراث التاريخي والثقافي اللبناني ولدى الاباء المؤسسين، وفي الاف الصفحات والوثائق، وفي الاجتهادات الدستورية... انه مؤشر لعدم تجذر التراث الوطني والدستوري والثقافي والخبرات الريادية والمعاناة من خلال مختلف عوامل التنشئة. تعمل الاجيال الجديدة على اغناء التراث المتراكم وليس الانطلاق دوما من الاساس.

لا تفسير اطلاقا للدستور من خلال مراجعات دستورية في التفسير، بل اعتماد التفسير الاجتهادي في معرض قضية مطروحة اذا كانت في انسجام ام لا مع الدستور الذي هو القاعدة اي المعيار norme، مثل المتر والليتر والكيلو... كل "تفسير"، في غير معرض قضية، هو مجرد اجتهاد قد ينقضه اجتهاد اخر لاحق. ◄

◄ الحاجة الى التمييز بين التفسير والشرح والاجتهاد interprétation, explication, jurisprudence... في مجتمع اذا كان يتمتع بدرجة عالية من الرقي واحترام المواثيق، التي يصفها ادمون رباط "بالتعهدات الوطنية". لا احد "يفسر" الدستور، حتى ارقى القضاء الدستوريين. من "يفسر" الدستور والدستور اللبناني بالذات ومقدمته هم الاباء المؤسسون والتراث المعياري المتراكم. الاجيال الجديدة تغني وترسخ وتعمق التراث الدستوري. اذا حصلت اضطرابات متكررة بشان النص الدستوري فهذا يعني تصويب الممارسة او ضرورة صياغة قاعدة دستورية جديدة تشكل معيارا ناظما. ان تعبير interprétation، باللغات الاجنبية، يعني تاويل، واداء في الشؤون الفنية والموسيقية والمسرحية ويتضمن بالضرورة قدرا من الاداء الشخصي والذاتية! ان تسمع قطعة موسيقية في تادية هذا الموسيقار او ذاك تمايز بالعمق. تذكر المعاجم العربية هذا التمييز الذي يتجاهله قانونيون في شؤون "التفسير". يعود التمادي في التفسير خارج قضية دستورية، عالميا وفي لبنان، الى تنامي الاستنسابية relativisme، وطغيان الراي على حساب المعايير وتراجع القيم الناظمة للحياة العامة.

■ اذا كان الدستور مقدسا ولا يمكن تجاوزه، كيف يمكن حمايته؟

□ ليس سمو الدستور حسب تحليلات قانونيين - ولا نقول حقوقيين - مجرد الهرمية القانونية. يشمل السمو ما يرتقي ويسمو وربما لدرجة التقديس: رفعة، جلال، تفوق، كرامة، مجد... هل هذا هو الواقع لبنانيا في الممارسة؟ تعني مقدمة الدستور: "وطن نهائي لجميع ابنائه" ليس مجرد شمولية جغرافية لبنان، ولا شمولية بنيته السكانية، بل ثوابت وثبات منظومته الدستورية.

■ جمد الدستور اكثر من مرة، واستبدلت المؤسسات بتوازنات، والقانون بتفاهمات، والسيادة بتعدد مرجعيات، والدستور بما

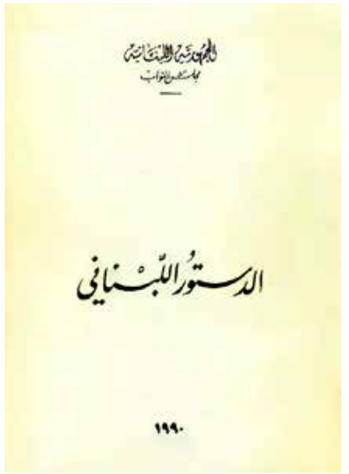

"مقامرون في الداخل والخارج يثيرون موضوع "النظام" وقودا لتغذية نزاعات داخلية"

يفرضه الامر الواقع. الى اي درجة يصح هذا القول؟

□ ان توضيح بعض المفاهيم: ميثاق، عيش مشترك، شرعية... فهو يتطلب مراجعة الوثائق التاريخية منذ كاظم الصلح ورياض الصلح وبشارة الخوري ويوسف السودا... لا تحدد الاجيال الجديدة وتفسر - كما هو حاصل في خطاب السوق - هذه المفاهيم بل تستنبطها من التراث بالذات وتعمل على اغنائها استنادا الى العلوم المعاصرة والتحولات في عالم اليوم. الحاجة بالتالي الى توقف قانونيين - ولا نقول حقوقيين - وكتاب ببغائيين في سجالات سوق نقيضا لتراث لبناني متراكم. ان ميثاق الطائف هو بالغ الاهمية، ولكنه "لم يقرا ولم يفهم جيدا" كما يقول حسين الحسيني خلال ندوة عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم في 2002/11/29.

ما حصل في ميثاق الطائف بالغ الاهمية والضرورة لكن يجب وصفه بالاصالة والتاصيل والتجدد وتكريس ثوابت لبنانية في سبيل حوكمة نظام برلماني تعددي régime parlementaire pluraliste في النظرية الدستورية عالميا اليوم. ان ميثاق الطائف هو انتاج لبناني اصيل مثل الكشك والاورما والمنقوشة ومن انتاج عباقرة في النظرية الدستورية عالميا في السعي لضمان المشاركة المتوازنة في الحكم وبذات الوقت ضمان كل ذلك الفصل بين السلطات: Concilier partage du pouvoir et séparation des pouvoirs الحاجة قصوى، في مناسبة مئوية الدستور اللبناني، الى اجراء دراسات دستورية تطبيقية لا تنحصر بنصية المواد والاجتهادات الدستورية القضائية. يوجد اجتهادات تطبيقية من نوع آخر تستخلص من الممارسات المعيارية. هل نعمل مثلا على قراءة مذكرات رؤساء الجمهورية والحكومات في سبيل استخلاص الممارسات الدستورية المعيارية في انسجام مع نص الدستور اللبناني وروحيته. عمل باحثون سابقا على قراءة المذكرات من منطلق خلافات وتفاهمات وليس من منطلق ممارسات معيارية في سبيل تعميمها في الثقافة السياسية لدى اللبنانيين.

■ يعتقد البعض ان السبب يكمن في عجز السلطة عن تحويل الكيان الى دولة فاعلة تحتكر السياسات العامة، وتخضع الجميع لمنطق الدستور والقانون؟

□ لا ينتظم اي دستور في العالم، ان كان ذلك في فرنسا او المانيا او الدانمارك، اذا كانت الدولة لا تمتلك كامل وظائفها السيادية الملكية الاربعة (rex, regis, roi): احتكار القوة المنظمة اي جيش واحد، واحتكار العلاقات الديبلوماسية اي ديبلوماسية واحدة، وادارة المال العام، وادارة السياسات العامة. جوهر الموضوع هو استعادة الدولة كامل وظائفها السيادية.

مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

سفير الأردن: نعمل على استجرار الكهرباء الأردنيّة ونقل الغاز المصري

اكد الاردن دعمه المستمر للبنان في تجاوز التحديات التي يواجهها واستعادة دوره الرائد في المنطقة. وقد تم تتويج ذلك اخيرا بتوقيع 21 اتفاقية ومذكرة تفاهم لتحقيق المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين، ولتأكيد أهمية التعاون الاقتصادي في المجالات كافة لتحقيق الازدهار

في ظل هذه المرحلة الدقيقة، يزداد الشعور بالحاجة الملحة الى شراكات عربية فعالة تقوم على التكامل المستمر بين الدول. وقد شكلت الروابط بين عمان وبيروت نموذجا قويا قائما على الاحترام المتبادل، حيث تحققت مصالح مشتركة بين البلدين بفضل رؤية موحدة تجاه القضايا المصيرية. وفي هذا السياق، سعت الجهود المبذولة من المعنيين الى وضع مشاريع استراتيجية تهدف الى تخفيف الاعباء الاقتصادية والمالية حيث يتم التركيز على القطاع الخاص الذي يعتبر من اهم المحركات الاساسية لترجمة الاستثمارات الفعلية، كما تطوير اليات تنفيذ عملية تساعد في تخطي العقبات التقنية التي قد تعترض سير الامور. في هذا الاطار، تبرز اللقاءات كأدوات عملية تهدف الى توفير الدعم ما يساهم في خلق فرص للتنمية المستدامة ويسهم في تحسين مستوى حياة المواطنين. وقد تبدو المرحلة المقبلة واعدة بإمكان الارتقاء الى مستوى من العمل المنتظم. ويتشابه الاقتصادان في العديد من الجوانب الهيكلية، حيث يعتمد كلا البلدين على العمالة المدربة وتحويلات المغتربين كمصادر رئيسية للدخل القومي، وتمثل السياحة مصدرا هاما للقطاعات ما يحفز الاستثمار فيها، وبالنظر الى تضافر الجهود، يتوقع ان يشهد المستقبل على المدى القريب مزيدا من التعاون، خاصة في الطاقة المتجددة، والتقنيات الحديثة. فنحن امام دولتين صغيرتين نسبيا في الحجم، لكن موقعهما ودورهما في المنطقة يشكلان عنصرا محوريا لا يمكن تجاهله. فعلى الرغم من محدودية الموارد الطبيعية، فان الادوار تتجاوز الامكانات المادية نحو المورد الاكثر اهمية وهو الانسان وبناء مؤسسات قوية تستطيع المواجهة. فالجميع يعلم ان الاستقرار في منطقتنا هو خيار شجاع بقدر ما هو عقلاني، وان البناء والتكامل هو الطريق الامثل لتحقيق التنمية والازدهار، لذا فان الروابط بين الطرفين لا تقتصر على الماضي فقط، بل تتوجه نحو الحاضر ايضا، حيث ستظل مبادئ الثقة والاحترام تشكل الاساس الراسخ لتعميق التضامن المتبادل بين الشعوب في الميادين المتنوعة.

للاضاءة على التطورات والإنجازات، "الامن العام" حاورت السفير الاردني في لبنان وليد الحديد.

■ كيف يمكنكم وصف طبيعة العلاقات الأردنية - اللبنانية، وما هي أبرز مرتكزاتها السياسية والاقتصادية في هذا الوقت العصيب الذي يمر به الشرق الاوسط برمته؟

□ يرتبط الاردن ولبنان بعلاقات تاريخية متميزة، وتهدف السياسة الخارجية للمملكة الاردنية الهاشمية الى العمل على تعزيز اواصر الاخوة والتعاون بين الشعبين الشقيقين وتحقيق المصالح المشتركة بينهما. ويسعى البلدان لتطوير التعاون المشترك في المجالات كافة من خلال الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية المبرمة بينهما، ويتم ذلك من خلال اجتماعات اللجان العليا المشتركة التي تنعقد دوريا في عاصمتي البلدين. ولا بد من التأكيد على موقف المملكة الثابت والدائم بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه، المتمثل بدعم لبنان للوقوف في وجه التحديات والازمات الاقتصادية والسياسية والامنية التي يواجهها، حتى يستعيد لبنان عافيته (شارك جلالة الملك المعظم شخصيا في المؤتمرات المعنية بدعم لبنان)، والتأكيد على التوجيهات الملكية السامية بدعم الاردن المستمر للجيش اللبناني. كما يؤكد الاردن على ادانة الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على لبنان، وادانة احتلال اسرائيل لأي مواقع لبنانية وعلى اهمية التطبيق الكامل للقرار 1701 وكذلك تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تاريخ 2024/11/27، والتأكيد على سيادة لبنان على كامل ترابه الوطني. ويثمن الاردن الجهود التي تبذلها الدولة اللبنانية في سبيل بسط سلطتها الكاملة على جميع اراضيها، ويرحب بإعلان الجيش اللبناني في تاريخ 2026/1/8 انجاز المرحلة الاولى من خطة حصر السلاح بيد الدولة في جنوب نهر الليطاني، وهي خطوة تعكس التزاما واضحا بتعزيز سيادة الدولة وترسيخ دور مؤسساتها الشرعية. وبالنسبة الى العلاقات الثنائية، فقد شهدت زخما ملحوظا في مطلع هذا العام تمثل في عقد اجتماعات اللجنة العليا المشتركة الاردنية اللبنانية في دورتها الثامنة في بيروت برئاسة دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام في الفترة ما بين 12-2026/1/15 حيث تم التوقيع على 21 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار، والتدريب المهني، التعاون السياحي والتعاون التربوي، والمجال الاعلامي، والاقتصاد الرقمي، والشؤون الاجتماعية والنقل السككي، والمجال الشبابي ومجال العمل، ومجال الحماية المدنية والدفاع المدني. ولعل من اهم ملفات العلاقات الثنائية بين البلدين، تلك المتعلقة في مجال استجرار الكهرباء من الاردن ونقل الغاز المصري عبر الاراضي الاردنية والسورية واللبنانية، وكذلك فيما يتعلق بمجال النقل والربط السككي والزراعة والتعليم العالي.

السفير الاردني في لبنان وليد الحديد.

■ كيف تقيمون اللقاء الذي جمع الرئيس نواف سلام برئيس الوزراء الاردني جعفر حسان على هامش القمة العالمية للحكومات في دبي؟

□ جاء هذا اللقاء استمرارا للقاءات السابقة ومتابعة لما تم الاتفاق عليه، خلال زيارة دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان في تاريخ 2026/1/14 للبنان، وخاصة في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الشقيقين، بالشراكة مع القطاع الخاص باعتباره المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في البلدين، ومن هنا تبرز اهمية العمل على انشاء مجلس اعمال أردني لبناني لمأسسة هذا التعاون. كما ان هذا اللقاء يعكس تأكيد التزام الاردن دعم حلول عملية في القضايا الحيوية وخاصة في ملفات الطاقة والكهرباء، ويعكس ادراكا مشتركا بأن التحديات الراهنة تتطلب حلولا تقنية وسياسية متداخلة.

■ على ضوء التفاهمات المتعلقة بحلول لمعضلة الكهرباء في لبنان، طرح الجانب الاردني مبادرة لعقد اجتماع ثلاثي (سوري - لبناني - أردني) في عمان، ما هي اهميته؟ وما هي النتائج المتوقعة منه؟

> **ندعم استقرار لبنان لتحقيق التنمية والازدهار**

□ اولا لا بد من الاشارة قبل اي شيء الى انه تم في 2022/1/26 توقيع اتفاقيتين لاستجرار الطاقة الكهربائية من الاردن، الاتفاقية الاولى: "اتفاقية عقد تزويد الطاقة الكهربائية بين شركة الكهرباء الوطنية الاردنية ومؤسسة كهرباء لبنان"، والاتفاقية الثانية: "اتفاقية عبور الطاقة الكهربائية من شركة الكهرباء الوطنية الاردنية الى مؤسسة كهرباء لبنان عبر الشبكة الكهربائية السورية"، والتنفيذ مرهون بمدى جاهزية خطوط الشبكة الكهربائية في الجانب السوري. ومن المتوقع الانتهاء من عملية اعادة التأهيل قبل منتصف العام الحالي. وبالنسبة الى العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال الطاقة فقد تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الكهرباء، الغاز الطبيعي، الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بين الاردن ولبنان خلال اجتماعات اللجنة العليا المشتركة الاردنية اللبنانية في دورتها الثامنة والتي عقدت في بيروت في الفترة ما بين 12-2026/1/15. اما بالنسبة الى دعوة الاردن لعقد اجتماع ثلاثي (سوري - لبناني - أردني) فان ذلك يهدف لتعزيز التعاون الاقليمي المشترك بين البلدان الثلاثة، وخاصة في مجال استجرار الكهرباء الاردنية ونقل الغاز المصري، وكذلك لتعزيز وتيسير النقل البري عن طريق الربط السككي. كما تهدف هذه المبادرة الى تمكين لبنان من الحصول على جزء من الكهرباء التي يحتاجها وبالتالي رفع عدد ساعات التغذية اليومية، وكذلك تزويده بالغاز المصري عبر الاراضي الاردنية والسورية لتغذية معامل الطاقة الكهربائية. من هنا تبرز اهمية العمل على انشاء مجلس تنسيق مشترك مع سوريا (الاردن، لبنان، سوريا) لتذليل اي عقبات تقف حائلا امام تعزيز التعاون بين البلدان في المجالات كافة، وعلى رأسها موضوع الربط الكهربائي ونقل الغاز المصري.

■ الى اي حد يمكن ان يساهم هذا الاجتماع الثلاثي في ايجاد حلول عملية لازمة الكهرباء والطاقة في لبنان؟

□ يأتي الاجتماع الثلاثي لتنسيق الجهود المشتركة بين الدول الثلاث وانهاء اي مشاكل تقنية او اي عقبات مالية لكي يتم تنفيذ اتفاقية استجرار الكهرباء الاردنية ونقل الغاز المصري. كما يهدف الى تحسين الامداد الكهربائي عبر توسيع الربط مع الاردن وسوريا، خصوصا في ساعات الذروة، واعادة تشغيل خطوط الغاز العربي لتغذية محطات الكهرباء اللبنانية.

■ لقد تم الاتفاق لعقد ملتقى لرجال الاعمال الاردنيين واللبنانيين ما هي الاهداف الاساسية له، وما هي النتائج المتوقعة منه؟

□ تم الاتفاق بين الجانبين على تنظيم هذا المؤتمر الذي سيعقد في عمان في نيسان المقبل، خلال انعقاد اجتماعات اللجنة ◄

◄ العليا المشتركة الاردنية اللبنانية الشهر الماضي، بهدف تعزيز التعاون المشترك في مجال المشاريع الاستثمارية المشتركة وتبادل الخبرات المتراكمة لدى رجال الاعمال بين البلدين، وفتح افاق اوسع للتعاون الاقليمي، وفتح قنوات استثمارية ثنائية مباشرة، ووضع خارطة طريق لمشاريع مشتركة في الصناعات الخفيفة، التكنولوجيا، الخدمات، كما يساهم في تسهيل دخول المستثمرين اللبنانيين الى السوق الاردنية، وربط سلاسل التوريد. ولا شك في انه سيكون لذلك أثر ايجابي في زيادة حجم الاستثمارات في البلدين الشقيقين.

■ ما هي القطاعات الاقتصادية التي يعوّل عليها لتعزيز التعاون والاستثمار المشترك بين الاردن ولبنان؟

□ لا بد من الاشارة الى اهمية تعزيز التبادل التجاري بين البلدين خاصة انه لا يتم فرض اي رسوم جمركية على التبادل التجاري بين البلدين (الاردن ولبنان) في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا)، الا انه على الرغم من ذلك حجم التبادل ليس بالمستوى المطلوب، فقد بلغ حجم الصادرات الوطنية الى الجمهورية اللبنانية (102) مليون دولار اميركي لنهاية الشهر العاشر من العام 2025، وبلغ حجم المستوردات من الجمهورية اللبنانية لنهاية الشهر العاشر من العام 2025 ما قيمته (76) مليون دولار. كما تجدر الاشارة في هذا الصدد، الى دعوة دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان لمضاعفة قيمة التبادل التجاري بين البلدين وهناك امكانية كبيرة لذلك. ومن اهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة بين البلدين: الطاقة (الكهرباء والغاز)، الزراعة، النقل، الصناعات التحويلية، التعليم العالي، القطاع الصحي وصناعة الادوية، والسياحة والخدمات، والتعاون في مجال التحول الرقمي والتكنولوجيا.

■ كيف يمكن للأردن ان يدعم بشكل فعال الاستثمارات بين البلدين في ظل الاوضاع الراهنة والاستثنائية التي يمر فيها البلد؟

"حجم الاستثمارات يقدر بحوالى 100 مليون دولار"

□ يقدر حجم الاستثمارات اللبنانية في الاردن لغاية 2025/12/3 بحوالي 590 مليون دولار اميركي لعام 2023، كما بلغ عدد الشركات المسجلة في الاردن والتي يساهم فيها مستثمرون لبنانيون نحو 1000 شركة وتعمل في مجالات متنوعة مثل الصناعة، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والتعليم، والتجارة، والخدمات، اضافة الى القطاع المصرفي والتامين. في المقابل، يقدر حجم الاستثمارات الاردنية في لبنان بحوالى 100 مليون دولار، وتتوزع في قطاعات الصناعة والمصارف والعقارات. ويهدف الاردن الى اقامة شراكات انتاجية حقيقية مع لبنان، ويمكن تحقيق ذلك، من خلال تشجيع المستثمرين الاردنيين للدخول الى السوق اللبنانية، وتقديم خبراته الواسعة في مجال التشريعات الاقتصادية، أضف الى ذلك تعزيز التعاون في مجال خدمات النقل والخدمات اللوجستية، وانشاء المشاريع المشتركة.

■ كيف اثرت التطورات الاقليمية الاخيرة على مستوى التنسيق السياسي وما هي انعكاساتها على التفاعلات والتحالفات؟

□ يستدعي تسارع التطورات الاقليمية في المنطقة تعزيز التنسيق السياسي بين البلدين، لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، ويأتي في هذا الاطار السعي المشترك لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية الاولى، والعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمها حقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كذلك بذل الجهود كافة لوقف العدوان الاسرائيلي على لبنان، وانسحاب اسرائيل من النقاط التي احتلتها في الحرب الاخيرة، وعودة الاسرى. وفي ما يتعلق بتطورات الاوضاع في سوريا، فان البلدين يدعمان جهود الحكومة السورية في اعادة البناء على الاسس التي تضمن وحدة سوريا وامنها واستقرارها، وسلامة اراضيها ومواطنيها وتحفظ حقوق السوريين كافة.

■ في ضوء المبادرات واللقاءات التي جرت بين بلدينا، ما هي رسالتكم الى الشعب اللبناني، وكيف ترون دور هذه الجهود في تنمية الفرص؟

□ نتطلع بأمل الى مستقبل مزدهر وواعد للعلاقات الأردنية - اللبنانية، والتي لا يزيدها الزمان الا تجذرا، ولا بد ان تنعكس متانة العلاقات السياسية والاخوة التاريخية على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمارات وفي كل المجالات، لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين. كذلك لا بد من التأكيد على اهمية تعزيز العمل المؤسسي المشترك بين البلدين في المجالات كافة بما في ذلك اهمية انعقاد اللجنة العليا المشتركة الاردنية اللبنانية بصورة دورية في عاصمتي البلدين، والتأكيد بصورة خاصة على اهمية التعاون في المجال القطاعي بين البلدين الشقيقين وخاصة في مجال النقل (وخاصة الربط السككي) والطاقة (استجرار الكهرباء الاردنية ونقل الغاز المصري عبر الاراضي الاردنية والسورية)، والزراعة وتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والتعاون الثقافي والعلمي، والاستفادة من الخبرات المشتركة في مجال التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، والتحديث الإداري، واقامة مشاريع البنية التحتية بما في ذلك توصيلات الالياف الضوئية لربط شبكات الانترنت بين البلدين.

HITEK
ENGINEERING & CONTRACTING
Turnkey
Design Development
Project Management
Construction Management
Constracting
Maintenance

HITEK is a multidisciplinary engineering and contracting company operating across the Middle East and Africa. For over 35 years, it has successfully delivered a wide range of residential, industrial, institutional, healthcare, and commercial projects.

Backed by decades of expertise, HITEK's teams ensure the implementation of state-of-the-art technologies and infrastructure tailored to meet every client's needs. The company's reputation is built on the exceptional quality of its work across all sectors, reflecting the depth of knowledge and experience it has achieved.

Address: Spark Tower,
Charles Helou St.
Horch Tabet, Sin el Fil, Beirut, Lebanon
Phone: +961 1 481066
P.O. Box: Le Mall 10
Mail: hitekmep@hitekmep.com
Website: www. hitekmep.com

مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

لبنان ملتزم الميكانيزيم وإتفاقيّة الهدنة فهل تفعيلهما مدخل إستقرار دائم في الجنوب؟

بين مصير الميكانيزيم والتحديات الداخلية، تتوزع الاهتمامات الرسمية. واذا كان الملف الاول يتعلق بمجموعة عوامل، فان سير الدولة نحو قرار السيادة يدفعها الى مواجهة اي تحد محلي او خارجي

طرح تعثر اجتماعات الميكانيزيم اسئلة عن استمرار عملها، وما اذا كان سيصار الى تفعيلها. وفي الوقت نفسه، عادت الاصوات الداخلية تطالب بالعودة الى اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل باعتبارها اساسية للمحافظة على الامن والاستقرار.
"الامن العام" التقت استاذ القانون الدولي والدستوري العميد الدكتور رياض شيا.

■ بعدما حددت السفارة الاميركية مواعيد اجتماعات لجنة الميكانيزم، هل يعني ذلك ان هذه اللجنة باقية ومستمرة في مهامها؟
□ البيان الذي صدر عن السفارة الاميركية حدد مواعيد اجتماعات اللجنة للاشهر الثلاثة المقبلة بمعدل اجتماع كل شهر، وهذا يعني ان الميكانيزم ككيان لا تزال قائمة، لكن ما يجب السؤال عنه هل تملك آليتها دورا فعالا ام لا؟ اذا كان وجودها شكليا فقط، فتلك مشكلة. ما لاحظناه ان هذه اللجنة شبه مشلولة، وهذا يستدعي سؤالا عما اذا كان يجب المحافظة عليها، لا سيما وان دورها اساسي. هذا الدور يقوم على تنفيذ اتفاق وقف الاعمال العدائية في 27 تشرين الثاني من العام 2024. بموجب هذا الاتفاق، كلفت الميكانيزم الاشراف على وقف هذه الاعمال، مما يقود الى السؤال عما اذا كانت قد قامت بدورها كما يجب؟ للأسف، لم تقم بالدور المطلوب منها، لا سيما ما اوكله اليها اتفاق وقف الاعمال العدائية.

■ لماذا لم تقم بهذا الدور؟
□ الاتفاق في ذاته يتضمن اشكالية. لقد انجز الجانب اللبناني ما هو مطلوب منه في جنوب الليطاني ويسعى لاستكمال ذلك شمال الليطاني. ان عدم تطبيق اسرائيل لموجبات الاتفاق، ووقف اعتداءاتها المتواصلة والانسحاب الكامل من الجنوب يعود لسببين: الاول، رغبة في مواصلة الضغط على لبنان وصولا الى فرض اتفاق سلام. الثاني، يتمثل بمواصلة اسرائيل لعملياتها داخل لبنان باشكال متعددة، ويكرس عدم الانسحاب، هو نتيجة مباشرة لوجود رسالة جانبية مع الاتفاق بين الولايات المتحدة تمنحها حق ملاحقة اي عمل داخل لبنان امنيا. وهذا ما تنفذه اسرائيل اليوم تحت غطاء اميركي. في المرحلة الاولى من عمل الميكانيزم، كانت ترد شكاوى الى الجانب اللبناني لملاحقتها، وكان الجيش اللبناني يبادر فورا الى معالجتها بالاتفاق مع اليونيفيل، في حين ان اسرائيل لم تنفذ التزاماتها بالانسحاب اطلاقا.

■ هل ثمة اتفاق بين القوى الراعية لاتفاق وقف الاعمال العدائية لدور الميكانيزم ومهامها؟
□ ليس هناك من شروط او مهمات محددة أوكلت اليها، انما هناك نص عام لها يتضمن تكليفها بتنفيذ وقف الاعمال العدائية. وبالتالي لو كان يراد اعطاء دور فعال لها، كان يجب على الدول الراعية وضع نص محدد يفصل مهمات الميكانيزم وطرق التنفيذ. جرت محاولات عدة لتغيير الالية التي اقتصرت على الشق العسكري فقط، وضمت بالتالي ممثلين عسكريين من كل الدول المشاركة. وحصل ضغط لتطوير الالية واعطائها الطابع السياسي، وقبل لبنان ذلك من خلال تعيين السفير سيمون كرم. لكن اسرائيل لم تكتف بذلك، بل واصلت رفع مطالبها لاعطاء اللجنة مهمات ابعد من الشق العسكري. الا ان رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة رفضا المطالب الاسرائيلية التي تؤول الى مفاوضات سياسية مباشرة بين لبنان واسرائيل، والابقاء على المفاوضات ضمن اطار الميكانيزم. لا شك في ان هذا الامر هو احد اسباب شللها.

■ هل ان بقاءها يعد حاجة للبنان؟
□ الميكانيزم كلفت الاشراف على تنفيذ الاتفاق المتمثل بانسحاب اسرائيل من الجنوب، وهذا يشكل مصلحة مباشرة للبنان. ان اللجنة الحالية هي تطوير للجنة الثلاثية التي كانت موجودة تطبيقا للقرار 1701 والتي كانت تضم ممثلين عن لبنان واسرائيل واليونيفيل.

■ ماذا تبدل في اجتماعات الميكانيزم بعد انضمام السفير سيمون كرم؟ وهل تعتقد انه سينسحب بسبب رفع المطالب الاسرائيلية؟
□ ما وصلنا من معلومات يشير الى ان ممثل اسرائيل في الميكانيزم حاول استدراج لبنان الى امر أكبر بكثير من الشق العسكري، وهو الدخول في مفاوضات سياسية بين لبنان واسرائيل، وهذه مسالة كبيرة، علما ان السفير كرم ملتزم توجيهات الحكومة اللبنانية. اعتقد ان الوقت لم يحن لدخول لبنان واسرائيل في مفاوضات سياسية، لا سيما وان هناك موقفا رسميا من الحكومة اللبنانية لجهة الالتزام بالمبادرة العربية للسلام لجهة الارض في مقابل السلام. وبالتالي، فان لبنان ملتزم موقف الدول العربية الذي يشير الى ضرورة قيام دولة فلسطينية مقابل الاعتراف بإسرائيل، وهذا ما اعلن عنه رئيسا الجمهورية والحكومة. وعليه، قد يكون هناك ضغط مورس على لبنان ولا يزال يمارس في موضوع المفاوضات.

اما عن السفير كرم فهو يملك مقدرات شخصية وكفاءة وحكمة، وهو كأي مفاوض عليه ان يلتزم قرار دولته ويعمل وفق توجيهاتها. ان عدم سير لبنان، ممثلا بالسفير كرم، وفق السياق الذي كانت اسرائيل تسير بموجبه مع الولايات المتحدة الاميركية، اي عدم قبول لبنان بالمفاوضات المباشرة مع اسرائيل، ساهم في شل الميكانيزم.

> **الميكانيزم قائمة وانهيارها يعني انهيار الوضع الامني في الجنوب**

استاذ القانون الدولي والدستوري العميد الدكتور رياض شيا.

■ هل يمكن ان يؤدي شللها الى انهائها؟
□ هذا وارد. انهيارها يعني انهيار الوضع الامني في الجنوب. اذا كان لدى اسرائيل مخطط للقيام بعمل عسكري كبير، فلن يعود هناك حاجة الى الميكانيزم، بل نصبح في حاجة الى آلية ارفع من تلك القائمة حاليا، وهذا احد السيناريوهات المطروحة. عدم التزام اسرائيل القرارات الدولية هو تقليد دائم.

■ لماذا لا يتم العودة الى اتفاقية الهدنة؟ وماذا عن المحاولة الاسرائيلية الدائمة لالغائها؟
□ اتفاقية الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية لعام 1949 جاءت استجابة لقرار مجلس الامن رقم 62 تاريخ 16 تشرين الثاني 1948 في اعقاب الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى، والذي امر باعلان هدنة عامة تتضمن اقامة خط هدنة يمنع تجاوزه وانسحابا وتخفيضا للقوى المسلحة من جانبي هذا الخط ضمانا له. ادت الاتفاقية الى نظام فعال لمراقبة الامن في منطقة الحدود بين لبنان واسرائيل حتى اندلاع الحرب بين العرب واسرائيل في حزيران عام 1967. اذ اعلنت اسرائيل يومذاك تخليها عن الاتفاقية وعن النظام الذي انشأته تلك الاتفاقية الدولية، مخالفة في ذلك مبادئ القانون الدولي وقواعده المتعلقة بالتعامل بين الدول والالتزامات التي ترتبها الاتفاقيات الدولية. لكن الامم المتحدة ومجلس الامن لم يأبها لموقف اسرائيل من الاتفاقية واستمرا بالتمسك بها، معتبرين انها لا تزال اطارا قانونيا دوليا صالحا للحفاظ على الامن والسلم الاقليمي والدولي، بدليل صدور العديد من القرارات التي تدعو للتمسك باتفاقية الهدنة والعمل بموجبها، ومنها القرارات 425، 426، 1701، وغيرها. اما اهم اسباب ثبات الاتفاقية واستمرار صلاحيتها، رغم المدة الطويلة التي مضت منذ توقيعها، فهي انها تندرج ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وقد حظيت بتصديق مجلس الامن. كما انها اسست هيئة دولية لمراقبة الهدنة لا تزال تعمل الى اليوم، علاوة على ان الاتفاقية جاءت من حيث نصوصها محايدة ووفرت للطرفين ضمانات امنية عدة. اما لماذا لا يتم العودة اليها، فان ذلك يرجع الى رفض اسرائيل العمل بموجبها رغم توقيعها عليها.

■ بما ان هذه الاتفاقية مهمة، ما هو المطلوب لتفعيلها؟
□ اولا، ان مسؤولية تفعيل الاتفاقية والعمل بموجبها يقعان على مجلس الامن الذي امر بتوقيعها كما ذكرنا اعلاه. فالدور المهم الذي انيط بها، كوسيلة للحفاظ على الامن والسلم الإقليمي، هو في صلب صلاحيات مجلس الامن. ان عدم التزام اسرائيل باتفاقية دولية وقعت عليها، والسكوت عن ذلك، يؤدي الى خلل في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ويعيد العالم الى شريعة الغاب، حيث تحكم القوة فقط.

■ ما هو دور لبنان في هذا المجال؟
□ نحن ملتزمون هذه الاتفاقية، وعندما بدأت اسرائيل بخرقها، حصل خرق ايضا من الجانب اللبناني. كان هناك عمل واحد ادعت اسرائيل انه كان من ابرز اسباب الغاء الاتفاقية هو اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، اذ انه سمح بتواجد الفلسطينيين في جزء من الجنوب اللبناني. في عهد الرئيس امين الجميل، سارع مجلس النواب الى الغاء اتفاق القاهرة. في حرب العام 1975، كانت الدولة اللبنانية اول المتضررين، فضعف الدولة والحكومة كان له تأثيره على تواجد هذه الدولة في الجنوب مما سمح بظهور المنظمات، كما ان اسرائيل احتلت الجنوب حتى العام 2000، وقامت حركات مقاومة كحركة المقاومة الوطنية ◄

ثم المقاومة الاسلامية. وهنا صار الوضع خارج سيطرة الدولة، وصدرت قرارات دولية لاعادة استتباب الوضع بدءا من القرارين 425 و426 وصولا الى القرار 1701. الدولة بدأت اليوم استعادة هيبتها وسيادتها، رغم مواجهتها لصعوبات داخلية. اما منطقة الشرق الاوسط فتشهد تفاعلات كبرى، وبالتالي ما لم تمسك الدولة اللبنانية قرارها بيدها ويصبح لبنان موجودا كدولة كاملة الصلاحيات والسيادة ضمن سياق الشرق الاوسط، فان وضعنا سيكون صعبا. علينا ان نكون شركاء في القرارات التي سوف تتخذ للمنطقة، لا ان نكون متفرجين على تقرير مصيرنا في يد الآخرين. على الرغم من اعلان رئيس الجمهورية العماد جوزف عون حصرية السلاح في يد الدولة في خطاب القسم ومنح العالم كل الحق للبنان للسير في هذا القرار، لا يزال هناك تلكؤ داخلي، والرئيس عون كما رئيس الحكومة واركان الدولة افسحوا في المجال امام حصول توافق على هذا الموضوع. الا ان مبادرة حزب الله تجاه الدولة ليست بالقدر المطلوب، علما ان تطورات كثيرة سجلت في الخارج واصبح الحزب شبه معزول خارجيا، وقد يصل الى مرحلة يصبح فيها معزولا داخليا ايضا. اذن، كمكون لبناني، عليه ان يبادر فورا الى تسليم سلاحه واعطاء حق

"علينا ان نكون شركاء في القرارات التي ستتخذ للمنطقة"

السيادة للدولة اللبنانية. وهذا ما يقودنا الى التأكيد على اهمية تطبيق اتفاقية الهدنة، اذ عندما تغدو الدولة اللبنانية صاحبة القرار والسيادة، والجيش اللبناني هو المسيطر على كل الاراضي اللبنانية، يصبح في الامكان العودة الى اتفاقية الهدنة لتنظيم العلاقة بين لبنان واسرائيل على الحدود. اما السلام الشامل والكامل مع اسرائيل فذلك مرتبط بمنطقة الشرق الاوسط، ولبنان ليس بعيدا عن السلام بل انه من الدعاة الدائمين له وهذا ما نحرص عليه، لكن لا يمكننا اتخاذ قرار مغاير لقرارات الدول العربية.

■ ما هي خلفية قرار انهاء دور اليونيفيل؟

□ انهاء دور اليونيفيل هو دعم لاسرائيل. الذرائع التي قدمت في هذا المجال كثيرة، فقيل ان فترة تواجدها في لبنان تعود الى زمن بعيد. كما انها استنفدت قدراتها، واضحت التكاليف مرتفعة الى جانب عدم مواصلة الولايات المتحدة الاميركية تقديم مساعدات مالية للأمم المتحدة. وقد مورست ضغوط على الامم المتحدة بفعل الاعباء المادية واللوجستية لليونيفيل. اما فعليا، فان خلفية انهاء دور اليونيفيل تعود الى مسعى اسرائيل لازالة وجودها، لأنها كانت تعتبره عائقا امامها لمراقبة ما تقوم به من اعتداءات.

■ من سيحل مكان هذه القوات؟

□ الجيش اللبناني متواجد في الجنوب، الا انه في حاجة الى قوة اجنبية لضمان منحه الغطاء الشرعي الدولي الذي امنته اليونيفيل. هناك دول اوروبية ابدت استعدادها للتواجد عسكريا في الجنوب الى جانب الجيش. ولكي تشكل هذه الدول غطاء امنيا الى الجنوب، يجب ان يسبق ذلك عمل سياسي مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة، لأن اسرائيل بطبيعة الحال لن ترحب بهذا الوجود.

■ هل هناك حاجة الى قرار دولي؟

□ اذا كان يراد تشكيل قوة دولية متواجدة الى جانب الجيش، فلا بد من ان يكون هناك قرار صادر عن الامم المتحدة، عندئذ يتوافر غطاء دولي قانوني لهذا الوجود.

تقرير

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

الإستراتيجيا الأولى لوزارة الداخلية منذ إنشائها تعزيز الأداء والإنتاجيّة والفعاليّة في كل المديريات

اطلق وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار في منتصف شباط الماضي، الخطة الاستراتيجية للوزارة 2025-2028. تعد هذه الخطة الاولى من نوعها في تاريخ وزارة الداخلية والبلديات منذ انشائها عام 1943، وتشكل محطة مفصلية في مسار تطوير العمل الاداري وتعزيز الاداء المؤسساتي، تحت شعار "وزارة الجميع، تعزز الامن، ترسخ الديموقراطية وتكرس الادارة المحلية"

في توضيح لما استندت اليه الخطة جاء في تقرير الاستراتيجيا، انها تستند الى خطاب القسم لرئيس الجمهورية جوزف عون والبيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام، مع اولويات الوزارة، وذلك بهدف دعم وزارة الداخلية في اداء مهامها والالتزام بتعهداتها، والاستجابة للتحديات المعقدة التي يواجهها لبنان. كما تهدف الخطة الى تقوية العمل المؤسسي في الوزارة من خلال تحسين الكفاءة، الفعالية والاداء، وجودة الخدمات المقدمة من المديريات والهيئات والمحافظات التابعة لها. وتحدد الخطة مجموعة من الاهداف المحورية التي تسعى الى تحقيقها من اجل الاضطلاع بمسؤولياتها وخدمة الشعب اللبناني على نحو افضل.

كما ستشكل هذه الخطة اطارا لتحديد اولويات الدعم من الشركاء الدوليين ومن الجهات المانحة، وتوجيه سبل التعامل معها، وتعزيز التنسيق الفعال بما يضمن ان يكون هذا الدعم منسجما مع الاهداف الوطنية وخاليا من الازدواجية أو التداخل. تتطلع الوزارة من خلال هذه الخطة الى صون الامن والاستقرار، تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون على كل الاراضي اللبنانية، ترسيخ الممارسات الديموقراطية، تمكين السلطات المحلية، ضمان حوكمة تستجيب لحاجات المواطنين والمقيمين، وتوفير خدمات فعالة تتسم بالشفافية والمساءلة.

اما القيم التي تستند اليها الخطة، فهي تندرج تحت العناوين الاتية:
- النزاهة.
- الخدمة العامة.
- سيادة القانون.
- الشفافية.
- المحاسبة.
- الشمول والمساواة.
- التعاون والشراكة.
- القدرة على الصمود والابتكار.

تقوم الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية على احدى عشرة ركيزة تعكس المحاور الاساسية لرؤية الوزارة. وتنطلق الرؤية المحددة الاستراتيجيا من أن وزارة الداخلية هي للجميع، تعزز الامن، ترسخ الديموقراطية، تكرس الادارة المحلية، وذلك وفق قيم النزاهة، الخدمة العامة، سيادة القانون، الشفافية، المحاسبة، الشمول، المساواة، التعاون والشراكة، القدرة على الصمود والابتكار، وهي ركائز تقوم عليها خطة وزارة الداخلية.

توفر هذه الخطة اطارا شاملا لتطوير البرامج والمشاريع التي تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للوزارة، اذ يتفرع عن كل هدف رئيسي عدد من الاهداف الفرعية، والمبادرات المحددة التي تشكل الاساس لوضع البرامج وتنفيذها.

تعكس الخطة وركائزها النطاق الاساسي لمهام وزارة الداخلية والبلديات، الذي يشمل الامن والاستقرار، الاحوال الشخصية، البلديات والحوكمة المحلية، الجمعيات والاحزاب السياسية، السير والسلامة المرورية، النازحون واللاجئون، الديموقراطية والانتخابات، المعابر والحدود، الاستجابة للطوارئ والازمات، السجون ومراكز الاحتجاز، ومكافحة المخدرات، في ظل اسس تتركز على الشفافية والمحاسبة، الكفاءة والفعالية المؤسسية، والتحول الرقمي.

اما الركائز الاحدى عشرة فهي:

ـ الأمن والاستقرار
• تعزيز حوكمة قطاع الامن بما يضمن الفعالية والكفاءة والمساءلة.
• بسط سلطة الدولة وتعزيز الشعور بالأمان.
• التشدد في انفاذ القوانين على جميع الاراضي اللبنانية والمياه والاجواء الاقليمية.
• تطبيق الإطار الاستراتيجي لتطوير الشرطة البلدية.
• تعزيز القدرات الرقمية الداعمة للقطاع الامني.
• حوكمة قطاع شركات الأمن الخاصة.

- الاحوال الشخصية
• اعتماد نظام الهوية الرقمية.
• اتمتة آليات العمل.
• تعزيز آليات العمل لدى المديرية العامة للاحوال الشخصية.
• تعزيز الفعالية في دوائر واقلام النفوس.

• تسجيل مكتومي القيد والفئات الاخرى.
- البلديات والحوكمة المحلية
• تعزيز قدرات البلديات في الحوكمة والادارة والخدمات.
• تعزيز موارد البلديات.
• تعزيز الامتثال المالي للبلديات.
• ترسيخ حماية البيئة.
• تفعيل المرصد البلدي.
• تعزيز الادارة المحلية.
- الجمعيات والاحزاب السياسية
• مراجعة الاطار القانوني للجمعيات والاحزاب.
• تعزيز الرقابة والمحاسبة.
• الوصول الى المعلومات والخدمات.

- السير والسلامة المرورية
• تعزيز دور اللجنة الوطنية للسلامة المرورية.
• نظام النقاط على رخص القيادة.
• تعزير سلامة المركبات على الطرقات.
• تفعيل دور غرفة التحكم المروري.
• تسهيل انسياب حركة المرور.
• تنظيم مواقف المركبات على الطرقات العامة.
• ضبط مخالفات السير والسلامة المرورية.
• تعزيز فعالية اجراءات تسجيل الاليات والمركبات - اعادة هندسة.
• تعزيز الوعي وجودة التدريب على القيادة والسلامة المرورية.

- النازحون واللاجئون
• اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان العودة الآمنة والمنظمة للنازحين السوريين.
• معالجة اوضاع السوريين المقيمين حاليا في لبنان بما يتوافق مع القوانين والانظمة اللبنانية.
• معالجة اوضاع اللاجئين الفلسطينيين.

- الديموقراطية والانتخابات
• وضع خطة شاملة لادارة الانتخابات.
• تعزيز عملية المشاركة والتمثيل.

7 اهداف رئيسية وتفرعات لكل هدف و11 ركيزة في الخطة الاستراتيجية

الخطة إطار لتحديد اولويات الدعم من الشركاء الدوليين والجهات المانحة

• السعي الى تطوير المواد القانونية اللازمة ضمن رؤية اصلاحية.

- المعابر والحدود
• تعزيز مراقبة المعابر الحدودية.
• مكافحة تهريب الاشخاص وتزوير المستندات عند عبور الحدود.
• تعزيز أمن المطار وسلامة المسافرين.
• تعزيز أمن المرافئ وسلامة المسافرين.
• تعزيز التحول الرقمي لدعم ادارة المعابر الحدودية وحركة المسافرين.
- الاستجابة للطوارئ والازمات
• اعادة تنظيم هيكلية الدفاع المدني.
• تعزيز القدرات التشغيلية للدفاع المدني.
• بناء القدرات البشرية.
• الانذار المبكر والاستجابة السريعة.
• تعزيز التوعية حول السلامة العامة.

- السجون ومراكز الاحتجاز
• نقل ادارة السجون الى وزارة العدل.
• معالجة الاكتظاظ والمشاكل التي تعاني منها السجون.
• بناء منشآت وترميم السجون ومراكز الاحتجاز.
• ترسيخ الاجراءات الكفيلة بحماية حقوق النزلاء.

- مكافحة المخدرات
• رفع فعالية مكتب مكافحة المخدرات المركزي.
• رفع فعالية المكاتب الاقليمية لمكافحة المخدرات.
• تحسين البنية التحتية وتحدي الانظمة التكنولوجية.
• حوكمة واصلاح السياسات المعتمدة.
• التوعية الوقائية على مخاطر المخدرات.

تستند هذه الركائز الاحدى عشرة على ◄

اسس داعمة هي: الشفافية والمحاسبة، الكفاءة والفعالية للمؤسسات، والتحول الرقمي. وهي اسس مشتركة تشكل اطارا استراتيجيا جامعا يعزز الترابط والتكامل بين المديريات والمؤسسات التابعة لها. تهدف هذه الاسس الى وضع توجه واضح للعمل المؤسسي، وتحقيق الانسجام بين المسارات الامنية والادارية والخدماتية والديموقراطية، بما يضمن تحسين الاداء والكفاءة ورفع مستوى والشفافية والمساءلة والتحسين المستمر، بما يعزز ثقة المواطن بالجدور الوطني للوزارة لجهة خدمة الدولة والمجتمع على حد سواء. ولتحقيق الاهداف الاستراتيجية لهذه الأسس، ستعمل الوزراء وفق العناوين الاتية:

- في الشفافية والمحاسبة:
• تعزيز الاخلاقيات الوظيفية في مديريات الوزارة.
• تعزيز آليات التدقيق والمحاسبة.
• الاستجابة لشكاوى المواطنين.
• تمكين المواطنين من تتبع معاملاتهم.

في هذا السياق، تلتزم وزارة الداخلية

> **توفر هذه الخطة اطارا شاملا لتطوير البرامج والمشاريع**

اتخاذ الاجراءات المطلوبة لمكافحة الفساد ضمن اداراتها كافة، واعتماد أعلى معايير الشفافية في جميع إجراءاتها، مع الحرص على تعزيز اليات التدقيق والمحاسبة وتحسين اجراءات متابعة الشكاوى بصورة فعالة وواضحة.

ان حق الوصول الى المعلومات وتمكين المواطنين من تتبع معاملاتهم يسهمان في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين الثقة بين المواطن والادارة العامة.

- في الكفاءة والفعالية المؤسسية:
• تعزيز الانتاجية والمردودية القصوى في الادارات.
• متابعة التقدم المحرز والقرارات المتخذة في الوزارة.

في سبيل تعزيز الكفاءة والفعالية في وزارة الداخلية، ينبغي اتخاذ الاجراءات المناسبة لرفع مستوى الانتاجية وتحقيق اقصى مردودية في الادارات من خلال ملء الشواغر وضمان استمرارية العمل الاداري. ويستوجب تعزيز فعالية الادارات اتخاذ سلسلة من التدابير الهادفة الى رفع انتاجيتها، ومعالجة مكامن الخلل واتمتة الاجراءات والحد من مظاهر الفساد. وترتكز الكفاءة والفعالية في عمل الوزارة على متابعة التقدم المحرز في كل ادارة، والعمل الدؤوب على التطوير المستمر بما يضمن تحسين الاداء العام.

- في التحول الرقمي:
- وضع اطار حوكمة.
- انشاء وحدة متخصصة بالتحول الرقمي.
- تحدي البنية التحتية في الوزارة.
- تطوير الموقع الالكتروني.

تعد عملية التحول الرقمي محورا اساسيا ضمن هذه الاسس، اذ تشكل اداة رئيسية لتبسيط الاجراءات وتسهيل الوصول الى الخدمات وتعزيز الحوكمة الرشيدة القائمة على الشفافية والفعالية والابتكار.

تشكل استراتيجيا التحول الرقمي في لبنان رؤية وطنية تهدف الى تحدي الادارة العامة، من خلال دمج التقنيات الرقمية وتحسين الحوكمة، والارتقاء بجودة الخدمات العامة. وتسعى الوزارة في هذا الإطار، الى بناء خدمات محورها المواطن تقوم على مبادىء الشفافية والفعالية، وذلك عبر أتمتة الخدمات الاساسية وتعزيز التكامل بين مديرياتها، إضافة الى ترسيخ الاطر المؤسسية الداعمة.

كذلك تشكل البنية التحتية للهوية الرقمية الركيزة المحورية للتحول الرقمي في لبنان. إذ تتيح النفاذ الآمن للمواطنين والموحد الى الخدمات المؤتمنة، وتعزز الثقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين والمجتمع الدولي.

الملف

عصام شلهوب

الأجور بين تصحيح ملحّ وإصلاح مؤجّل ضغط الضرائب يأكل القدرة الشرائيّة

في لحظة مالية دقيقة تعيشها البلاد، تتقاطع مواقف رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان بشارة الاسمر والنائب السابق العميد المتقاعد شامل روكز رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة، عند نقطة واحدة: الاجور لم تعد مسألة مطلبية فئوية، بل قضية استقرار اجتماعي واقتصادي تمس صلب الكيان المالي للدولة

ينطلق بشارة الاسمر من زاوية القدرة الشرائية، معتبرا ان الحد الادنى للأجر لم يعد يلامس الحد الادنى من العيش الكريم، في ظل تضخم مستمر وضرائب غير مباشرة تطال الجميع، وفي مقدمها ضريبة القيمة المضافة ورسوم المحروقات. بالنسبة اليه، اي زيادة اسمية في الرواتب تفرغ من مضمونها إذا ترافقت مع ارتفاع في اسعار البنزين والسلع الاساسية، مما يؤدي عمليا الى استرداد الدولة ما تمنحه بيدها الاخرى. في المقابل، يركز شامل روكز على البعد البنيوي للقرارات الحكومية، محذرا من تكرار نمط سياسات مالية قصيرة الامد لا تعالج جذور الازمة. فهو يرى ان اي تصحيح للأجور يجب ان يكون جزءا من خطة اصلاحية متكاملة، لا اجراء معزولا يمول عبر زيادة الرسوم والضرائب. كما يضع مسألة رواتب المتقاعدين والعسكريين في صلب النقاش، معتبرا ان تجاهل العدالة في هيكلية الرواتب والتقديمات يضرب معنويات القطاع العام ويهدد تماسك مؤسسات الدولة.

في ظل هذا التباين المتكامل في الزوايا، يتحول ملف الاجور من نقاش تقني حول ارقام ونسب، الى اختبار حقيقي لقدرة الحكومة على الموازنة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار النقدي، وبين الحاجة الى تصحيح الرواتب وضرورة تجنب موجة تضخمية جديدة. لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: هل نحن امام مقاربة اصلاحية شاملة تعيد التوازن بين الدولة وموظفيها، أم امام حلقة جديدة من السياسات الظرفية التي تؤجل الانفجار ولا تمنعه؟

"الامن العام" التقت رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان بشارة الأسمر، والنائب السابق العميد المتقاعد شامل روكز رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة.

الاسمر: الاجر مقابل الحد الأدنى فجوة تتسع يوميا

■ هل تعتبرون ان تمويل زيادات القطاع العام عبر رفع الـ TVA الى 12% وفرض 300 ألف ليرة ضريبة على البنزين يشكل خيارا عادلا اجتماعيا؟

□ انها قرارات عشوائية وغير مدروسة. ضريبة القيمة المضافة بطبيعتها ضريبة غير مباشرة، تطال الجميع من دون تمييز، لكنها تصيب اصحاب الدخل المحدود أكثر من غيرهم. وتصنف ضريبة القيمة المضافة اقتصاديا كضريبة استهلاكية ذات اثر ارتدادي، اي ان عبئها النسبي يكون اكبر على الفئات ذات الدخل المنخفض. وقد حذر البنك الدولي في تقارير عن الدول الهشة والمتوسطة الدخل، من ان الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة من دون شبكات حماية اجتماعية فعالة، يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر. كما يدعو صندوق النقد الدولي في تقاريره الخاصة بلبنان، الى تحسين العدالة الضريبية وتوسيع القاعدة التصاعدية بدل التركيز على الضرائب الاستهلاكية. اما البنزين فهو اخطر من الـ"TVA"، لأن المحروقات تاريخيا محرك اساسي للتضخم. وتؤكد بيانات مؤشر اسعار الاستهلاك الصادرة عن ادارة الاحصاء المركزي، وجود ارتباط مباشر بين ارتفاع اسعار المحروقات وزيادة كلفة النقل والمواد الغذائية. كما تشير دراسات منظمة العمل الدولية، الى ان التضخم في السلع الاساسية يؤدي الى تآكل سريع في الاجور الحقيقية، مما يعني ان اي زيادة اسمية في الرواتب قد تتبخر خلال اشهر اذا لم تكن مستدامة وممولة بوضوح.

■ اذاً كيف تقيمون واقع الاجور الحالي مقارنة بكلفة المعيشة؟

□ واقع الاجور سيئ جدا، كما ان الحد الادنى اللازم لعيش كريم يناهز 1200 دولار شهريا. هذا الرقم ينسجم مع مفهوم "الاجر المعيشي" المعتمد دوليا، الذي يشمل كلفة السكن، الغذاء، الصحة، التعليم، النقل والاتصالات. وتظهر تقارير برنامج الاغذية العالمي ارتفاعا مستمرا في كلفة السلة الغذائية في لبنان خلال السنوات الاخيرة. كما تشير تقديرات الدولية للمعلومات الى زيادات كبيرة في بدلات الايجار والخدمات الاساسية. عندما نتحدث عن عيش لائق نقصد سكنا مناسبا، تعليما جيدا، طبابة مغطاة، وفواتير يمكن تحملها. اليوم الحد الادنى الرسمي لا يوازي سوى جزء بسيط من هذه الكلفة. ففي حين لا يزال الحد الادنى للأجور في لبنان في حدود 310 دولارات تقريبا وفق سعر الصرف السائد، فان اشتراكات المياه والكهرباء والاتصالات والطبابة تضاعفت مرات عدة، فيما الجزء غير المغطى من الاستشفاء بات مرهقا حتى للمستفيدين من الصناديق الضامنة.

■ ماذا عن واقع الزيادات في القطاعين العام والخاص؟

□ ان القطاع العام يمنح زيادات تحت مسمى "مساعدات" وحوافز وبدلات، من دون دمجها في صلب الراتب، مما ينعكس سلبا على تعويضات نهاية الخدمة ورواتب التقاعد. عند التقاعد، يكتشف الموظف او العسكري ان راتبه التقاعدي لا يعكس دخله الفعلي خلال سنوات الخدمة. اما في القطاع الخاص، فتعتمد مؤسسات كثيرة الالية نفسها، وتصرح عن الحد الادنى الرسمي امام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يحرم الصندوق من اشتراكات حقيقية ويضعف قدرته على تغطية الطبابة والاستشفاء بشكل فعال.

■ هل تقبلون بأن تعلق حقوق القطاع العام على تشريع ضريبي مثير للجدل، وهل لديكم حل آخر؟

□ لا نرفض اي صيغة شرط ان تكون عادلة، واشدد على شرط اساسي: يجب الا تؤدي الزيادة الى موجة تضخم جديدة أو اهتزاز في سعر الصرف. لقد وضعنا حلا آخر بالطبع. فقد اعدت دراسات بمشاركة مجلس الخدمة المدنية، وزارة المال، ومصرف لبنان، اضافة الى جهات دولية، خلصت الى ان زيادات تدريجية تمتد الى خمس سنوات يمكن ان تبقى ضمن هامش مقبول من الموازنة (بين 44% و48%) إذا ترافق ذلك مع اصلاحات فعلية في الجباية وضبط الهدر.

■ هل هناك ضمانة لتأمين التمويل؟

□ المشكلة ليست في غياب الموارد بل في ضعف الادارة. فإيرادات مؤسسات عامة مثل ادارة حصر التبغ والتنباك، شركات الاتصالات، الجمارك والمرافئ، يمكن ان تتحسن مع مكافحة التهريب والتهرب الضريبي. كما توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتوسيع الضرائب التصاعدية على الارباح المرتفعة والكماليات، باعتبارها اكثر عدالة واقل ضررا بالنمو مقارنة بالضرائب غير المباشرة.

رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر.

> **التمويل من داخل الدولة لا من جيب المواطن**

■ هل يمكن ان تتكرر تجربة سلسلة الرتب والرواتب ونذهب الى ازمة مالية جديدة؟

□ لا شك في ان سلسلة الرتب والرواتب كانت أحد العوامل المساهمة في الازمة، لكنها لم تكن السبب الوحيد. لذلك اشدد على ان اي تصحيح اليوم يجب ان يكون جزءا من خطة اصلاح مالي واداري شاملة، لا قرارا شعبويا معزولا.

■ هل نحن امام مقاربة تجزئة تراكم الضغوط من دون معالجة جذور تدهور القدرة الشرائية؟

□ لا يمكن ان نعطي الموظف زيادة بيد، ثم نستردها منه عبر البنزين والـTVA باليد الاخرى. الاصلاح لا يبدأ من جيب المواطن، بل من اصلاح بنية الدولة المالية. العمال في القطاعين العام والخاص يشكلون الشريحة الاكبر من المجتمع، واي خطة انقاذ لا تضع قدرتهم الشرائية في صلب اولوياتها ستبقى ناقصة. فبين ضغط الضرائب غير المباشرة، وتسارع التضخم، وتآكل الاجور الحقيقية، تبدو المعادلة واضحة: العدالة الضريبية، تحسين الجباية، وضبط الهدر ليست شعارات، بل هي شروط اساسية لمنع تكرار الانهيار ولإعادة بناء الثقة المفقودة بين الدولة ومواطنيها.

روكز: الدولة القوية تبدأ بعدالة الرواتب

■ هل توافقون على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمنحكم حقوقكم في مقابل الزيادات التي اقرتها؟

□ الايرادات التي تقول الحكومة انها وفرتها لتمويل هذه الحقوق ليست مقبولة اطلاقا، لأنها فرضت على مجمل الشعب اللبناني، لا سيما على الفئات الاكثر ضعفا. هذه الزيادات انعكست مباشرة على الحياة اليومية للمواطنين: من تعرفة سيارات الاجرة، الى اسعار البنزين، كلفة المعيشة في المنازل، المدارس، ربطة الخبز، الافران... كل ذلك اصاب الطبقات الفقيرة بشكل اساسي. من غير المقبول ان تمنح حقوقنا من اموال جرى ◄

◄ تحصيلها من جيوب الناس بهذه الطريقة. كان يفترض البحث عن مصادر تمويل اخرى، بدل وضع العسكريين والقطاع العام في مواجهة الرأي العام، وكأنهم سبب هذه الزيادات.

■ كيف تقيمون انعكاس رفع البنزين تحديدا على العسكريين المتقاعدين الذين يعتمد كثير منهم على سياراتهم الخاصة؟
□ رئيس الحكومة يقول ان الـ"TVA" لا تمس الفقير، باعتبار ان بعضها يتعلق باستهلاك يمكن للمواطن ان يختار شراءه او عدمه. لكن البنزين ليس سلعة كمالية بل حاجة اساسية، خصوصا في ظل غياب النقل العام. حتى لو افترضنا وجود نقل عام، فهو بدوره يعتمد على المحروقات. في دول أخرى، قد توجد بدائل كالمترو أو شبكات النقل المنظمة، اما هنا فالمواطن مضطر لاستخدام سيارته.

■ هل تحقق للمتقاعدين بعض من مطالبكم في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء؟
□ اقرت بعض المطالب لكن بصورة جزئية. فقد وافق مجلس الوزراء على تعديل قيمة التعويضات العائلية الشهرية، بحيث اصبحت مليونين و100 ألف ليرة للزوج او الزوجة، ومليون و160 الف ليرة عن كل ولد، مما يرفع مجموع التعويضات العائلية الى اكثر من 5 ملايين و200 الف ليرة. هذه التعويضات تشمل العسكريين المتقاعدين والذين في الخدمة الفعلية. كذلك اقر مشروع قانون لفتح اعتمادات اضافية في موازنة 2026 لتغطية التقديمات المدرسية للعسكريين المتقاعدين عن الاعوام الدراسية 2025-2026 و2026-2027 بنسبة 100% من التعرفة المحددة من تعاونية موظفي الدولة، واحيل المشروع الى مجلس شورى الدولة. لكن في المقابل، لم يتحقق المطلب الاساسي المتعلق برفع الرواتب بنسبة 50% قياسا بقيمتها عام 2019، بشكل تدريجي ومنظم. ما اقر فعليا هو 6 رواتب اضافية، الا ان تنفيذها لا يزال مرتبطا بإصدار قانون من مجلس النواب، وهو امر غير مضمون حتى الان.

■ هل تعتبرون ان منح 6 رواتب اضافية وفق اساس 2019 يعوض فعليا ما خسره العسكريون

النائب السابق ورئيس رابطة قدماء القوى المسلحة العميد شامل روكز.

> نرفض وضع العسكريين في مواجهة الرأي العام

المتقاعدون من قدرتهم الشرائية، ام ان التضخم المتوقع بعد رفع البنزين والـ TVA سيبتلع هذه الزيادة خلال اشهر؟
□ طلبنا ان تصل الزيادات تدريجا الى ما يعادل 50% من قيمة الرواتب كما كانت في العام 2019، على ان يتم ذلك على مراحل كل ستة اشهر. هذا الطرح لم يعتمد، وما حصل هو اقرار 6 رواتب، من دون معالجة جذرية لسلسلة الرتب والرواتب او لتصحيح الخلل المتراكم منذ سنوات، لذلك لا يمكن اعتبار ما تحقق كافيا.

■ هل ستوافقون على استمرار زيادة 300 ألف ليرة على صفيحة البنزين؟
□ نحن رفضنا هذه الزيادة، ونعتبر ان الشعب كله متضرر منها. بمجرد الحديث عن زيادة 300 ألف ليرة على البنزين، ترتفع اسعار السلع في المتاجر فورا، في ظل غياب الرقابة الفعالة. المازوت بدوره يؤثر على الافران، المولدات، النقل، وسلسلة الانتاج بأكملها. بالتالي، فان انعكاسات هذه الزيادة ستكون سلبية جدا.

■ ما البدائل التي اقترحتموها لتمويل الحقوق؟
□ طالبنا مرارا بوجود مصادر تمويل بديلة، منها: تحصيل مستحقات الاملاك البحرية والنهرية، تحصيل المتأخرات على المقالع والكسارات، فرض الضريبة على الارباح المحققة عبر منصة "صيرفة"، واستعادة الاموال التي اهدرت في سياسات الدعم السابقة. كل هذه المصادر يمكن ان تؤمن ايرادات تغطي الحقوق المطلوبة، بدل الاتجاه نحو الضرائب المباشرة على الناس.

■ هل لديكم أمل في الحصول على كامل حقوقكم؟
□ نعم، سنحصل على حقوقنا، لكن ليس بهذه الطريقة التي ترهق الناس. نحن لا نطلب منة، بل نطالب بحقوق ناتجة من حسومات تقاعدية تقتطع شهريا من رواتبنا. هذه اموالنا، وليست منحة من الدولة. المطلوب هو ادارة عادلة للموارد وتأمين التمويل من مصادر منصفة، لا تحميل المواطنين اعباء اضافية ووضع العسكريين في مواجهة الرأي العام.

مدرسة المنصف الدولية
١٩٤٥
MONSIF INTERNATIONAL SCHOOL
1945
Monsif - Jbeil
Phone number: 09-790170/1/2
81-174641
Website: www.monsifschool.edu.lb

الصلف

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة: المماطلة تقود إلى انفجار شعبي ولا بدّ من تصحيح الأوضاع

لم يعد خافيا على أحد ان قضية رواتب موظفي القطاع العام اضحت كقصة ابريق الزيت، فمقاربة الحكومات المتعاقبة لهذه القضية بالذات لم تنجح في الوصول الى حل شامل. اليوم، يعود الموظفون الى المطالبة بتصحيح رواتبهم، لا سيما استعادة نسبة 50% مما كان يتقاضونه عام 2019 وزيادة دورية بنسبة 10% كل ستة أشهر

سجل لتجمع روابط الادارة العامة لقاءات مع عدد من المسؤولين، حيث رفع لائحة بمطالبه التي تضمنت ايضا تصحيح التعويضات العائلية، واخضاع جميع المتعاقدين في الادارات العامة لشرعة التقاعد عبر مجلس الخدمة المدنية، على ان تكون التعيينات والترفيعات وتثبيت المتعاقدين وفق معايير العدالة والكفاءة والاقدمية.

"الامن العام" سألت رئيس رابطة موظفي الادارة العامة وليد جعجع عن المطالب الاساسية للموظفين ومدى التجاوب معها.

■ كيف قرأت قرار الحكومة الاخير في شأن زيادة الرواتب للقطاع العام وزيادة 300 ألف ليرة على صفيحة البنزين ورفع الضريبة على القيمة المضافة؟

□ ما صدر عن الحكومة لا يصب في مصلحة الموظفين، لا بل هي قرارات مجحفة في حقهم، وهي تنم عن سرقة فاضحة، ولم تعد مثابة مساعدات او عطاءات انما سلب لحقوق الموظفين والمواطنين. هناك هدر وفساد، فلماذا لا يقوم تحقيق مالي شفاف حول الاموال التي هدرت؟ مدير عام ينال راتبا بمبلغ 950 دولارا، في حين يتقاضى موظف فئة ثالثة مثلي انا يعمل منذ 17 عاما 400 دولار. علما ان هناك موظفين آخرين يتقاضون 3000 دولار، فكيف يحصل ذلك؟

■ لماذا انفجرت ازمة الرواتب في وجه حكومة الرئيس نواف سلام؟

□ تحدثنا مع المسؤولين عن مطالبنا التي تقوم على استعادة نسبة 50 في المئة مما كنا نتقاضاه من رواتب في العام 2019، وزيادة دورية بنسبة 10 في المئة كل ستة أشهر. لم تكن لدينا مطالب اخرى او اننا قمنا بتبديلها. في المقابل، حصل تسويف ومماطلة من قبل الدولة، لذا نزلنا على الارض بهدف الضغط لتحقيق هذه المطالب، فوعدونا بدراستها وماطلوا.

■ هل تعتبر ان المطالب التي رفعتموها صعبة التحقيق؟

□ ما نطالب به هو رفع المظلومية عنا. في العام 2019، كنا نتقاضى راتب قيمته ألف دولار او مليون ونصف مليون ليرة، واليوم يتم منحنا اياه على 13 دفعة. كنت اتقاضى ألف دولار واليوم 200 دولار. ما نريده هو ان يعيش الموظف بكرامة، لذلك رفعنا الصوت وقدمنا اقتراحا بمنح زيادة بنسبة 50 في المئة على الرواتب في مطلع العام 2026، على ان تعتمد زيادة تدريجية بمعدل 10 في المئة كل ستة اشهر، وصولا الى نسبة مئة في المئة من قيمة الراتب كما كانت عليه في العام 2019 (على سعر صرف 1500 ل.ل). في ظل غلاء المعيشة، نعتبر ان هذه المطالب عادلة لا بل عادلة جدا. فمبلغ 100 دولار اليوم لم يعد كافيا لشراء بضعة اغراض من السوبرماركت. المعنيون في الدولة لا يريدون ان يعطونا شيئا. انجزنا مشروع مرسوم مع اقتراح قانون بهذه المطالب وقلنا لهم انكم تقدموها لنا كبدل مثابرة وانتاجية، لذا عليكم ادخالها في صلب الراتب كي ينال الجميع حقوقهم ويحصل تصحيح للأجور تمهيدا لسلسلة الرتب والرواتب. كل هذه الاجراءات تصب في مصلحة الوقوف الى جانب الحكومة والموظفين ولمواجهة الضائقة الاقتصادية، لكننا لم ننل حقوقنا. وكما قلت سابقا، هناك مماطلة وتسويف.

■ نزلتم على الارض وحصل تعطيل وتوقفت معاملات الموظفين؟

□ توقفت المعاملات، لكن ألم تتوقف حياتنا؟ نحن لم نعد قادرين على الصمود في وجه موجة الغلاء. انا كمواطن وانسان متألم من الحالة التي وصلنا اليها، كيف سأقدم الخدمات وأنا في هذه الحالة. كيف سأطعم اولادي وأنا اتقاضى نصف راتب؟ الدولة مؤتمنة على منح الحقوق للموظفين قبل أي أمر آخر. من هنا نحذر من انفجار الشارع ما لم نحصل على الحقوق.

■ هل تعتبر ان موظفي القطاع العام في موقف موحد حيال المطالب المرفوعة؟ هل هناك تنسيق بين الروابط المعنية؟

□ نعم، هناك تجمع روابط يضم العسكريين ورابطة موظفي الادارة العامة في الخدمة الفعلية والمتقاعدين والمساعدين القضائيين والاجراء والمياومين والقطاع التعليمي ورابطة اساتذة الجامعة اللبنانية ويمثلهم الدكتور بشارة حنا وهو خبير مالي وساعدنا في الدراسة، والاستاذ انطوان جبران وهو منسق التجمع وكان مديرا عاما في مجلس الخدمة المدنية. نحن نضم كل الموظفين الذين يعانون من الواقع الراهن. هناك تنسيق في جميع التحركات والمواقف والمطالبة واحدة لدى الجميع. لم يعد ممكنا منح العسكري الذي يذود عن الوطن مبلغ 250 دولارا، او منح الموظف الذي يجبي الضرائب 300 دولار، او منح استاذ الجامعة او المدرسة راتبا زهيدا. لم يعد العسكري او الموظف او الاستاذ مرتاحا، فكيف لا تتوحد المطالب فيما المصيبة تجمعهم. شاركنا في هذا التجمع كي نقول لهم انه لم يعد في استطاعتكم معالجة مطالبنا بالمفرق. نحن اصحاب حقوق وعليكم ان تجعلوها اولوية وتتجاوبوا معها. يقولون ان لا اموال في الخزينة، في حين انه تتم جباية الضرائب وفق مبلغ 90 الفا، علما اننا نطالب بنصف المبلغ اي باحتساب مبلغ الـ 45 الفا. في الاعوام الثلاثة الماضية كانت هناك جباية، اين هي الاموال؟ اذهبوا نحو التحقيق الشفاف. في هذه السنة، ستجبون 3 مليارات دولار، في حين ان حقوق جميع الموظفين تبلغ مليار و200 مليون، كما ان هناك مردودا ماليا للدولة من جراء ايرادات المرفأ والمطار والريجي يبلغ مليار و400 مليون تدفع على طريقة "الكاش" الى الخزينة مباشرة. وهنا لم اتحدث عن ايرادات ورسوم أخرى، فلماذا اذا لا نحصل على حقوقنا. الانفجار الحاصل في الشارع مرده الى عدم الاستجابة لمطالبنا.

رئيس رابطة موظفي الادارة العامة وليد جعجع.

30 ألف موظف لا يداومون وهناك موظفون متوفون تتقاضى عائلاتهم الرواتب

■ الحكومة دعت في بيانها الوزاري الى هيكلة القطاع العام، الم يكن في الامكان الانتظار في حراككم لكي يبت هذا الملف؟

□ هي التي يفترض بها ان تنجز هذا الامر ونحن الى جانبها، فلتدعونا الى هذا الاجراء. من مهمة الحكومة المبادرة الى هيكلة القطاع العام وليس من مهمتنا. هي من يجب ان تقوم بهذا العمل، كما عليها اجراء تحقيق مالي لمعرفة مصير الاموال التي صرفت، وتمنح الحقوق للموظفين وترفع المظلومية عنهم، ثم المباشرة بهيكلة القطاع العام. فلتباشر بالعمل على الأرض، وباظهار النية في ذلك. حان الوقت كي تبادر الحكومة الى هذا الامر. نحن كموظفين الى جانب تحقيق الهيكلة.

■ كم يبلغ عدد الموظفين في الخدمة الفعلية؟

□ نحن كروابط يبلغ عددنا 310 موظفين، اما موظفو الادارة العامة فيبلغ عددهم 12 ألف موظف لا يزالون في الخدمة الفعلية، وهناك المتعاقدون والاجراء والمياومون والمساعدون القضائيون وهم يعملون ويبلغ عددهم 20 الفا. في المقابل هناك 30 الفا يتقاضون الرواتب من دون المداومة في العمل، وهناك 15 ألف موظف اقر السياسيون بوجودهم، علما ان هؤلاء جرى توظيفهم انطلاقا من تنفيعات سياسية. ثمة مسؤولية تقع على عاتق الحكومة بالنسبة الى كيفية التعاطي مع هؤلاء الموظفين. نحن مؤتمنون على تطبيق القوانين وليس اختراعها.

■ هل تتضمن المطالب الرواتب ام تقديمات اخرى في الضمان والنقل والتعليم وغير ذلك؟

□ نحن ننال 22 في المئة من الراتب، وهذا امر ليس مقبولا، كما انه من غير المقبول ان ينال الموظف الذي يتوجه الى العمل 5 ملايين ليرة شهريا اجرة نقل، او ان يتقاضى مبالغ ضئيلة من خدمات الضمان والتعليم. لقد رفعنا الصوت لتحسين الراتب اولا.

■ عندما تتحدثون في بيانكم عن تسوية عادلة للعاملين في الفاتورة والتمييز بين من تحتاج إليهم الادارة وبين من دخل بقرارات سياسية، ماذا يعني ذلك؟

□ نحن نقول ان مجلس الوزراء والوزراء وظفوا اشخاصا، ومن بين الموظفين مَن هم في الخدمة الفعلية داخل الملاك ومَن هم من المياومين والاجراء والفاتورة الى جانب المستعان بهم، لذلك لا بد من تحسين رواتبهم. مَن ذكرناهم في البيان هم الموظفون الذين اتى السياسيون بهم ضمن خدمات انتخابية. وكذلك اشرت الى وجود 30 ألف موظف لا يداومون وهناك موظفون متوفون تتقاضى عائلاتهم الرواتب. لا بد من تصحيح هذه الأوضاع، او القيام بإصلاح اداري شفاف.

الملف

ميرنا الشدياق

الدولة ضدّ الدولة: إحتجاج موظفي القطاع العام والعسكريين صرخة وجع لعيشٍ كريم أم غضب لاستعادة حقٍ هُدر؟

مع الانهيار المالي منذ عام 2019، فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها. رواتب العسكريين المتقاعدين وفي الخدمة الفعلية والقطاع العام تدفع بالليرة، في حين لم تعدل بما يتناسب مع التضخم، مما انعكس مباشرة على اوضاعهم المعيشية والاجتماعية. لقد شكل الاضراب والتظاهر، وسيلة لتعبر تلك الفئة من المجتمع عن معاناتها

يعتبر تظاهر متقاعدي العسكريين وموظفي القطاع العام تعبيرا عن ازمة اقتصادية واجتماعية عميقة، وعن فشل السلطات في تأمين الحد الادنى من العيش الكريم لمواطنيها، وانهيار الثقة بينها وبين موظفيها نتيجة تدهور القدرة الشرائية بسبب التراجع الكبير في قيمة الرواتب والمعاشات التقاعدية، اضافة الى غياب الحماية الاجتماعية، اذ يعتمد المتقاعدون مثلا بشكل كامل على رواتبهم التقاعدية. "الامن العام" التقت الاستاذ الجامعي والباحث في علم الاجتماع الدكتور مأمون طربيه.

■ ماذا يعني التظاهر ولماذا يتم اعتماده وسيلة احتجاج شعبي وجماهيري؟

□ لطالما اعتبر التظاهر امام السلطة من اشكال الحراك المطلبي الذي تقوم به شرائح اجتماعية تجد نفسها مغبونة بإجراءات تعسفية من تلك السلطة. ونلحظ في دول عدة كيف ان مختلف الطبقات العاملة تتظاهر تجاه حكوماتها لأنها في النهاية هي جزء من المجتمع، يتأثرون بقراراتها واذا ما جاءت تلك القرارات قاسية ومجحفة بحق شرائح عمالية تطال لقمة عيشهم، سرعان ما يبادرون الى الاحتجاج الذي قد يأخذ بدوره اشكالا مختلفة من الاعتصام السلمي، التظاهر العنفي، الى العصيان المدني، كوسائل ضغط على السلطة لكي تسمع اصواتهم.

■ برز خلال الازمة الاقتصادية تظاهر موظفي القطاع العام والعسكريين المتقاعدين، كيف تفسر ذلك في علم الاجتماع؟

□ يعود الى اسباب عدة منها: تدهور الاوضاع المعيشية عند ابناء القوة العاملة او الذين تقاعدوا. فغلاء المعيشة يفرض نفسه دائما كهاجس لدى الطبقات العمالية امام رواتب متدنية او تآكل بفعل التضخم، لتجد هذه الشرائح انها امام ارتفاع في تكاليف المعيشة وان اموالها لا تفي حتى عند الحاجات الضرورية. لهذا، وعملا بمقولة الجوع ابو الصراع الطبقي، نجد ان هؤلاء يثورون حين تصبح لقمة عيشهم مهددة. إضافة الى فقدان قيمة العملة، مما ينعكس سلبا على مصادر الدخل او تدنيه، ويجعل الاجر راتبا شكليا، فيتحول عندها الاعتراض الاحتجاجي الى صرخة قهر ضد سوء الادارة وتدعو الى ضرورة تصحيح الخلل. من الاسباب ايضا، غياب العدالة الوظيفية، اذ يضرب اي قطاع او يحتج، فإنما ذلك مثابة رسالة مضمونها بأن ما يناله ابن الدولة (الموظف) من دولته لا يساوي شيئا، مقارنة بآخرين يعملون في قطاعات مماثلة. فلو اعتبرنا ان المعلم في المدارس الحكومية لا ينال الراتب نفسه الذي يناله زميله في المدارس الخاصة (قد يكون مضاعفا)، يشعر بالغبن عندها والاستياء من السلطة التي لا تقدر حقه وقيمته. كما يتجلى غياب العدالة الوظيفية عندما تعمد الحكومة بأجهزتها، الى تحسين اوضاع فئات وظيفية في مراكز وادارات دون تحسين اوضاع رواتب فئات مماثلة في ادارات ومناصب أخرى، مما يخلق حالة من اللامساواة في المعاملة بالمثل، ويولد تململا وامتعاضا قد يصل حد الاحتجاج المطلبي بطرقه المختلفة (تظاهر الاساتذة الجامعيين الذي يريدون معاملتهم اسوة بأوضاع القضاة والنخب العسكرية).

■ هل يمكن اعتبار ابناء الدولة ضد دولتهم مثابة "انقلاب" كما هو الحال مع موظفي القطاع العام او العسكريين المتقاعدين او اساتذة التعليم الرسمي وغيرهم؟

□انا لا اميل الى اعتبار ذلك انقلابا، فحراك أي موظف تجاه سلطته ليس انقلابا ولا تمردا بالمعنى السياسي بل يمكن اعتباره حراكا مطلبيا يتخذ طابع الغضب والاستنكار، وبالتالي لا يمكن تسميته انقلابا لأن الانقلاب بالمعنى السوسيولوجي هو محاولة جهة (غالبا ما تكون عسكرية) استخدام القوة للاستيلاء على السلطة او تعطيل مؤسسات الحكم، بينما الموظفون هنا لا يسعون الى احداث تغيير في الادارة ولا يريدون السيطرة على مراكز الدولة ولا يطرحون بديلا سلطويا بل هو حراك يطالب بتطبيق القوانين لا اسقاطها، فيما يحتج هؤلاء باسم الحق، القانون، والعدالة. يتحركون داخل منطق المطلب المحق لا الساعي الى التدمير والتخريب. صحيح يعمد هؤلاء الى وسائل احتجاجية مؤثرة كقطع الطرق او الاعتصام امام المقار الحكومية والمؤسسات الرسمية، في محاولة لتعطيل المسار الإداري لأن ارباب السلطة لا يلتفتون الى صرخاتهم ومعاناتهم فيتوسلون طرق لافتة لعلها تحدث بلبلة وتصل الى اسماع اهل الحكم

الاستاذ الجامعي والباحث في علم الاجتماع الدكتور مأمون طربيه.

عملا بالمثل القائل: الرضيع الذي لا يبكي لا ترضعه أمه.

■ هل يمكن وصف التظاهرات التي يقوم بها موظفو الدولة او متعاقدوها على انه حراك مطلب ذات بعد اجتماعي واقتصادي وسياسي ام له ابعاد اخرى؟

□ اي حراك في لبنان وفي دول العالم كافة، غالبا ما يكون شكلا من اشكال الصراع بين جماعة العمل وجماعة السلطة. ففي كثير من المحطات التاريخية، كان هناك دائما هذا النوع من الصراع لجهة اضراب العمال (اضراب عمال النقل في فرنسا او اضراب عمال النظافة). مثل هذا الصراع الذي يتفاوت في تداعياته من احتجاجي سلمي الى عنفي دموي، يأخذ وجها اجتماعيا اقتصاديا. واذا تمادى هؤلاء في العبث بالأماكن العامة والاقدام على توسل طرق مؤذية مقلقة على المواطنين الاخرين، تتدخل السلطة عبر اجهزتها الامنية كي تحد او تقمع هؤلاء في حالة التمادي واثارة الفوضى والشغب. لذلك، ان اي حراك عمالي غالبا ما يعمد الى آلية

> **احتجاج موظفي الدولة يعكس ازمة علاقة مع الحكم وتنبيه السلطة على الخلل لتصويبه**

ضغط على السلطة من خلال الشارع، اما لماذا الشارع وليس المنتديات واوروقة الحوار، فلأن الشارع، وكما اشرت الى ذلك في كتاب لي بعنوان: "اللبنانيون وثورة 17 تشرين/ اشكالية الاثر والدور"، الى ان في لحظات التأزم السياسي او الاقتصادي او المعيشي يغدو الشارع في فضاءاته العامة السبيل الابرز لتصريف الغضب، وأفقا نضاليا للمطالبة بالحقوق والاحتياجات. هذا ما حدث في صورة الحراك العربي في أكثر من دولة، اذ لم يكن مسرحا لعبور الناس فقط او مكانا للتبضع والبيع وانما بات يحمل معاني سياسية تحيل الى المطالبة بالتغيير، لأن الشارع ومن حيث كونه اسلوبا احتجاجيا ليس الا دليلا قويا على فشل ادوات الترهيب والترغيب من السلطة في القمع، وعلى فقدان الثقة برموز الدولة ومؤسساتها كالبرلمان والاحزاب والنقابات وبقية الهيئات التي تحمي الدولة من شطط السلطة. لهذا يأتي الفضاء العام -الذي يعتبر الشارع واحدا منه- في دلالته، ساحة تتمتع بالاستقلال الذاتي عن الحكومة وايضا عن القوى الاقتصادية. وهو طبعا مكرس للتعبير الحر، وافساح المجال للمهمشين في ان يعبروا عن آرائهم وهواجسهم على مسمع من السلطة واجهزتها، باعتباره مجالا يسهل الوصول اليه ومفتوحا لكل المواطنين، وهذا ما يجعلنا نفسر مقاربة مختلف المطالبين او المهمشين للمطالبة بحقوقهم سواء كانوا عسكريين متقاعدين او طلابا او عمالا او غيرهم.

■ من المتعارف عليه ان الطلاب هم الذين كانوا يتظاهرون فيما العسكر يقفون في وجههم، فلماذا يتظاهر العسكريون اليوم؟

□ لأن احتجاج هؤلاء هو نتيجة استجابة عدد كبير من الافراد المقهورين بازاء قضية معاشة تؤرقهم. التقاء اختيارات هؤلاء الافراد هو ما يجعل من ظاهرة التظاهر قوة ذات تأثير، لأن الاحتجاجات الشعبية تمثل في احدى وجوهها "تجسيدا للذات الجماعية المقهورة". كذلك يبحث هذا القهر عن منافذ تفريغ انفعالي، ليتوج هذا التفريغ بوسائل متنوعة، ابرزها التمرد والعصيان والشغب والعنف خاصة في الظروف التي ترتفع فيها قابلية التأثر بالنداءات الحماسية ليتسم معها جمهور الاحتجاج بسرعة الانفعال والمبالغة في المشاعر الثائرة، وكلما ازداد قهر هؤلاء زادت معه حال الاحتجاج؟ فالعسكريون مثلا كانوا يعتبرون ان الدولة لم تول اي اهتمام بهم بعدما تقاعدوا، مما انعكس سلبا عل حالهم وادخلهم في حالة من خيبة الامل، ليترجم هذا الحال الى حال ◄

◄ رفض عبر الشارع من خلال احتجاجات بين الحين والآخر.

■ هل يمكن القول ان أفراد هذه الفئة التي كانت وظيفتها حماية الاستقرار ينقلبون اليوم على الدولة التي خدموها لسنوات، وهل يعني هذا ان الدولة فقدت كل مكونات حصانتها؟ فالجيش هو حصانة لفكرة الدولة، هذه الفئة من الناس تتنصل منها وتواجهها فهل انهارت مقومات الدولة؟

□ في قراءتنا لفهم اي ظاهرة احتجاج او لفهم ظاهرة "الحشود الثائرة" وآليات عملها وطرق هيمنتها على سلوك الافراد، نلاحظ بأن الفرد حينما يدخل ضمن الحشد يفقد القدرة على السيطرة والتحكم بأفعاله بصورة كبيرة، فيجد نفسه مضطرا الى التصرف كما يتصرف الاخرون من دون وعي لأبعاد افعاله ونتائجها. نصبح هنا في المعنى الفعلي للثورة، فازاء اي تحرك جماعي في الشارع تحاول الجماهير الثائرة على الرغم من تنوعها وتحركاتها، ان تتعاون بواقع تصرفاتها على مهمات الحدث. هنا يتحد الجميع في شعور عام ويتوحد الثائرون في عزائمهم، ومن هذه الوحدة النفسية تكتسب الجماعات -على ما يقوله الباحث الفرنسي غوستاف لوبون - قوة عظيمة، فيما

حراك اي موظف ليس انقلابا ولا تمردا

الباعث على تكوين هذه الوحدة النفسية هو انتشار المشاعر والحركات والاعمال بين الجماعة بالعدوى، بل ان الدافع الى مثل هذا الشعور هو تصور ما قد يحدث لأحدهم بعدما حدث للآخر. فالمسألة اشبه بصورة أحدنا عندما تصله اخبار سيئة، فينفعل بعصبية غير معهودة تجعله ينتفض ويتحرك نحو فعل ما. هكذا هو الحال في صورة "الشارع"، اذ يصبح مسرحا للانفعال الزائد الذي نعبر فيه بعد تلقينا خبرا مأساويا، كحال العسكريين في الآونة الاخيرة خلال جلسات البرلمان اللبناني لإقرار الموازنة حيث شعر هؤلاء بأن ثمة مطالب مادية ومعيشية يجب ان تؤخذ في الاعتبار، وان الموازنة قد لا تلحظ هذه المطالب، فثارت ثائرتهم اعتصاما واحتجاجا تحسبا لأي قانون قد يصدر يكون مجحفا بحقهم على الرغم من معاناتهم لسنوات.

■ موظفو القطاع العام يتظاهرون كذلك، ما تفسير ان كل مَن يمت بصلة الى الدولة يتنصل منها لا بل يواجهها ويدخل في معركة معها؟

□ يمكن القول بأن الموظفين هم جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة مع السلطة ومع المواطنين. فهم في النهاية طبقة عاملة ولكن في مكان ما، وبازاء موقف من المواقف او مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم، يعبرون عنها سواء اكان ذلك بالموافقة او بالمعارضة. ولعل من العوامل المساعدة على ظهور رأي عام لدى هؤلاء الموظفين، توافر "مناخ تعبيري حر" يمكن للأفكار والاتجاهات السياسية المتنوعة ان تعلن، ودور وسائل الاتصال في التحضير لسبل تعبير بين الناس امام قادتهم وسياستهم. كما ان الاحداث - المشاكل قد تؤثر عليهم، لهذا يمكن وصف حراك موظفي الدولة تجاه دولتهم على انه احتجاج يعكس ازمة علاقة مع الحكم من جهة، ومحاولة تنبيه السلطة واجهزتها على الخلل الحاصل وضرورة تصويبه من جهة أخرى. هذا يعني ان الموظف لا يتظاهر ضد الدولة بقدر ما يتظاهر ليستعيد دولة تحميه بدل ان تستنزفه او تهدر حقه، او تسرق لقمة عيشه كما يحدث مع العسكريين المتقاعدين في لبنان او موظفي القطاع العام الذين يتوجسون من ان تقدم الدولة على خيارات وقرارات مالية قاسية بحق رواتبهم او سبل معيشتهم الكريمة (كإلغاء المنح المدرسية، تقلص الخدمة الصحية او انعدامها، خفض قيمة المساعدة الاجتماعية، اقتطاع نسب عالية من ضريبة الدخل المتدنية اصلا...). ولعل ما يقلقهم اكثر سريان اخبار ومعلومات بأن الدولة قد تقدم على الغاء الراتب التقاعدي، حيث لا يعود هناك اي دخل للموظف بعد التقاعد ليعيش حياة كريمة. سريان مثل هذه الاخبار يؤجج لنزاع ويهيىء لصور حراك مطلبي يدفع العاملين في القطاع العام - تحسبا لذلك - الى التظاهر والاضراب، وصولا نحو اجراءات اكثر تصاعدية حسبما يقولون عبر منصات الاعلام والتواصل.

A COMMITMENT TO EXCELLENCE
AMERICAN UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

FACULTY OF ENGINEERING

(leading to CLAD, CLD, CLED, CCNA 1, 2, 3 & 4, LPI, Huawei HCIA Datacom, Huawei HCIA Artificial Intelligence, Huawei HCIA 5G, Phython and Microsoft certificates)

- BS in CCE track **Biomedical Engineering**
- BS in **Mechatronics Engineering**
- BS in **Computer Science**
- BS in **Information & Communications Technology**
- BS in **Computer & Communications Engineering**
- MS in **Computer & Communications Engineering**
- MS in **Computer Science**
- MS in **Information & Communications Technology**

FACULTY OF ARTS & SCIENCES

- BA in Communication Arts highlighting:
  - **Advertising**
  - Advertising Track **Digital Advertising**
  - **Journalism**
  - **Public Relations**
  - **Radio & Television**
- BA in **English Studies**
- BA in **Graphic Design**
- BA in Graphic Design Track **Fashion Design**
- BA in **International Affairs**
- BA in **Arts & Interior Planning**
- BA in **Translation**
- MA in **Communication Arts**
- Specialty Program **Teaching Diploma**

FACULTY OF BUSINESS & ECONOMICS

- BS in **Accounting** (with CMA & CPA tracks)
- BS in **Economics**
- BS in **Finance** (with CFA, CMA, CMT & JIA tracks)
- BS in Finance track **Financial Engineering** (with CFA, CQF, CMT tracks)
- BS in **Hospitality Management**
- BS in **Business Management**
- BS in Business Marketing Track **Digital Marketing**
- BS in Business Management Track **Human Resources Management**
- BS in Business Management Track **International Business**
- BS in **Travel & Tourism Management**
- BS in **Business Marketing**
- BS in **Management Information Systems**
- Master in **Business Administration**
- MS in Business Administration Track **Accounting**
- MS in Business Administration Track **Economics**
- MS in Business Administration Track **Finance**
- MS in Business Administration Track **Management**
- MS in Business Administration Track **Management Information Systems**
- MS in Business Administration Track **Marketing**

FACULTY OF HEALTH SCIENCES

- BS in **Clinical Laboratory Science**
- BS in **Forensic Science**
- BS in **Radiologic Sciences**
- BS in **Optics & Optometry**
- BS in **Nursing**
- BS in **Nutrition & Food Science**
- Continuing Professional Development:
  - **Molecular Biology**
  - **Applied Toxicology**
  - **Food Safety Inspection**
  - **Optics and Optometry**
- MS in **Bio-analytical Toxicology**
- MS in Biotechnology Track **DNA Technology**
- MS in Biotechnology Track **Forensic Science**
- MS in **Optics and Optometry**

Beirut Campus
Ashrafieh, Alfred Naccache Avenue
P.O.Box 16-6452, Ashrafieh
1100-2130,
Beirut - Lebanon
Telephone +961 1 218 716/7
Fax +961 1 339 302

Sidon Campus
Sidon Northern Entrance, Nazih Bizri Boulevard;
Sidon - Lebanon
Tel/Fax: +961 7 754777 - 754888

Zahle Campus
Mouallaka Avenue;
P.O.Box: 95 Zahle - Lebanon;
Tel/Fax: + 961 8 930894

www.aust.edu.lb
info@aust.edu.lb
@AUST.Lebanon
@aust_lebanon
@aust_lebanon
American University of Science and Technology

تقرير

ميشال كرم

أسئلة جوهرية تُطرح بعد تكرار الأزمات والكوارث الإغاثة في لبنان باللحم الحيّ وفي سباق مع الموت

يطرح ملف الهيئات الاغاثية في لبنان، اسئلة جوهرية في ظل تكرار الازمات والكوارث، حول جهوزها والقدرة على ادارة المخاطر قبل وقوعها لا بعد حصولها فقط، لأن الكوارث التي اصبحت من التحديات الدائمة تقوم على تجهيزات حديثة، تمويل مستمر، ثقافة الوقاية والاستعداد، والاستجابة السريعة التي تشكل عاملا اساسيا للحد من الخسائر البشرية

تعاني الحكومات في لبنان من تحديات كبيرة في مجال التخطيط والتحضير المسبق للكوارث الطبيعية والمخاطر المرتبطة بالإهمال المزمن في البنى التحتية، اضافة الى المخاطر التي تزداد بسبب تداعيات الحروب الداخلية التي تحمل آثار الاشتباكات في الازقة ولم ترمم بعد. كذلك الكوارث الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية التي الحقت دمارا هائلا، واصبحت أكثر وضوحا في الفترة الاخيرة بعد انهيار مبان عدة في مناطق مثل طرابلس وبيروت وجبل لبنان، وبعد كارثة انفجار مرفأ بيروت الذي ادى الى خسائر بشرية ومادية ضخمة، اضافة الى ان لبنان مر بتحديات صحية خطيرة خلال جائحة فيروس كورونا التي ضربت العالم بأسره.

ساهمت الاثار البيئية والجيولوجية ايضا في مضاعفة هذه التحديات، حيث تعرض لبنان مؤخرا لهزات ارضية متكررة لم تبلغ درجة الخطورة، لكنها تثير القلق خصوصا في ظل تزايدها بشكل متتال في كل المناطق اللبنانية. فهذه العوامل تعكس الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية في مجال ادارة الكوارث والاستعداد لها، والعمل على تحسين البنى التحتية للحد من تأثيرات هذه المخاطر في المستقبل.

كان اللافت أيضا، ان هناك تباينا حتى في التقارير الصادرة من البلديات او المحافظات او نقابة المهندسين في تحديد المباني التي تصنف خطرة، مما يثير تساؤلات حيال دقة هذه التقارير وموثوقيتها على مستوى المناطق اللبنانية كافة. فعلى سبيل المثال، كانت قائمة المباني الخطرة والآيلة للسقوط في طرابلس تتضمن 105 ابنية، الا انه تم لاحقا تعديل هذا العدد ليصل الى 114، وبعد المسح الاولي لنقابة المهندسين في طرابلس كشف النقيب شوقي فتفت ان عدد الابنية المهددة بانهيار وشيك بلغ 116! هذا ما طرح تساؤلات في شأن صحة البيانات، خصوصا وان معظمها استند الى المسح البصري فقط، وهو لا يضمن الدقة الكافية في تقييم الحالة الفعلية للمباني.

لذلك تواجه البلديات تحديات كبيرة في هذا الصدد، اذ تعاني من شح في الموارد المالية، مما يعيق قدرتها على تنفيذ المسوحات الدقيقة من خلال الانظمة التقنية المتطورة للكشف عن العيوب الهيكلية، كما ان البلديات مثلها مثل بقية القطاعات في لبنان، تمر بمرحلة صعبة بسبب الازمة الاقتصادية والمالية المستمرة، ولم تستعد نشاطها بالشكل الذي يمكنها من مواجهة الازمات الكبرى. اذ لا مسح دقيقا وشاملا للمناطق اللبنانية باستخدام ادوات متطورة لفحص المواد المستخدمة في البناء للتأكد من مراعاتها شروط الجودة المطلوبة، مثل استخدام رمال الشواطئ البحرية المحملة بالأملاح التي تتفاعل مع الحديد وتؤدي الى صداه. فهذه المشكلة واضحة في العديد من الابنية المهددة بالانهيار حيث شرفاتها مدعمة بعوارض حديدية صدئة تجاوزت عمرها الافتراضي.

اضافة الى ذلك، لم يتم فحص قدرة الاساسات في المباني على تحمل الطوابق التي اضيفت بشكل غير قانوني، سواء تلك التي تمت تسويتها او تلك التي قامت بإضافة "طابق المر". وما زاد من تفاقم المخاطر، هي الابنية التي نشأت من اسباب تشريعية عدة، ابرزها اعطاء رخص بناء الـ 150 مترا من قبل البلديات من دون مرورها بالتنظيم المدني او نقابة المهندسين، مما فتح الباب واسعا امام مخالفات جسيمة وتشييد طوابق من دون تقييم انشائي.

تكمن الخطورة ايضا في نقص قدرات الاجهزة الاسعافية والانقاذية وضعف امكانياتها. فعلى الرغم وصول الفرق على الفور الى موقع الانهيار، فإنها واجهت تحديات في اداء مهمتها وجهودها المبذولة. فقد عملت على انقاذ الاحياء وانتشال الجثث باستخدام تقنيات تقليدية، حيث لجأت الى رفع الانقاض يدويا لسحب المحاصرين داخل المباني المنهارة، وكانوا يتابعون اصوات الاستغاثة المنبعثة من تحت الركام في محاولة للوصول الى الناجين. هذا التباطؤ في عمليات الانقاذ يعود الى ضعف امكانيات الدفاع المدني في طرابلس، التي لا تتناسب مع حجم الكارثة. فافتقار فرق الانقاذ الى المعدات المتطورة والمناسبة للبحث تحت الأنقاض، جعل من المستحيل الوصول الى المحاصرين بسرعة وكفاءة، وفعالية أخف في الاستجابة لمثل هذا الحادث الكبير.

كذلك كان هناك قصور ايضا على مستوى مركز رصد الهزات والزلازل الذي يعاني بدوره من صعوبات، اذ لا يزال يعمل بمعدات قديمة لا تشمل اجهزة استشعار متطورة وحديثة يحتاج اليها لبنان، خصوصا وانه يقع على فوالق زلزالية عدة، مما يجعله قنبلة موقوتة اذا ما وقعت هزة، لا سيما وانه شهد في الفترة الاخيرة سلسلة موجات خفيفة (2,8) ضربت معظم المناطق ولم تصل الى درجة الخطورة التي تهدد المباني الضعيفة.

لكن هذه المرة لم تترك طرابلس لمصيرها، على خلاف ما اعتادت عليه المدينة أو غيرها من المدن عند وقوع الكوارث، حين تتراكم الوعود من دون تنفيذ بذريعة ان الكلفة باهظة ولا تتناسب مع امكانات خزينة الدولة، فيترك الحل معلقا الى ان يطويه الزمن، وتصبح الاضرار امرا

واقعا بكل ما يحمله ذلك من خسائر بشرية واجتماعية واقتصادية.

فالمشهد تبدل هذه المرة، اذ تحركت الحكومة برئاسة الدكتور نواف سلام فورا، معلنة خطة عاجلة تقضي بإخلاء 114 مبنى مهددا في عاصمة الشمال خلال مهلة اقصاها شهر واحد، بالتوازي مع رصد الاعتمادات اللازمة لتأمين بدلات ايواء للعائلات التي ستنزح بسبب الاخلاء لمدة سنة كاملة، تصرف على دفعات فصلية كل ثلاثة أشهر، بما يضمن حدا ادنى من الاستقرار ويخفف العبء عن الاسر المتضررة.

استنادا الى القرار الحكومي، باشرت بلدية طرابلس تنفيذ اجراءات الاخلاء على الارض للمباني الاكثر خطورة، ونقلت العائلات المتضررة الى المعهد الفندقي في الميناء، تمهيدا لمعالجة جذرية لملف السلامة الانشائية، عبر مسح شامل ووضع جدول زمني للتدعيم او الهدم واعادة التأهيل، وتواصلت الاجراءات الميدانية والادارية بزخم اذ تم اخلاء 21 مبنى متصدعا لغاية منتصف شباط، وبدء اعمال تدعيم 9 ابنية، وتأمين مراكز ايواء مؤقتة لكل العائلات

> **ليس لوحدة ادارة المخاطر اعتمادات من موازنة الدولة**

التي طالبت بذلك وعددها 64 عائلة، وتم ادراج واستفادة كل العائلات من برنامج امان لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج التغطية الصحية لدى وزارة الصحة العامة.

كما اعادت هذه القضية تسليط الضوء على خطورتها في مختلف المناطق، منها صيدا تجنبا لوقوع خسائر، فأطلقت بلديتها برنامج تأهيل تقادم الابنية الآيلة للسقوط بالتعاون مع تجمع "مهندسون من صيدا والجوار"، بعدما اظهرت الاحصاءات الاولية حاجة نحو 120 مبنى الى كشف هندسي حفاظا على الارواح والممتلكات،

في وقت كان مسح البلديات السابقة قد اظهر ان مبنى واحدا فقط كان مهددا بالانهيار عند البوابة الفوقا، وجرى ترميمه.

اللافت في خضم هذه الازمة، تلك المبادرات الفردية التي واكبت انهيار الابنية بوصفها خط دعم مواز ساهم في مؤازرة ابناء المدينة لتجاوز تداعياتها والحد من نتائجها، خصوصا على مستوى الايواء وتأمين الاحتياجات العاجلة. لم تكن هذه المبادرات محصورة بفئة او بيئة محددة، بل جاءت عابرة للطوائف والمناطق، في مشهد اعاد التذكير بأن التضامن الاهلي غالبا ما يسبق الاجراءات الرسمية ويسد ثغراتها.

في هذا السياق، برزت مبادرة بلدية بلاط وقرطبون ومستيتا برئاسة عبدو العتيق، الى جانب مبادرات اصحاب فنادق وشقق سكنية فتحوا ابوابهم او قدموا تسهيلات وتبرعات مالية للمساهمة في حل ازمة الايواء، سواء عبر استقبال عائلات نازحة بشكل مؤقت او توفير وحدات سكنية. لقد شكلت هذه الخطوات متنفسا للعائلات المتضررة، واظهرت اهمية التكافل حين يتحول الى رافعة انقاذ اجتماعي في لحظة الانهيار، لأن الحكومات السابقة اعتمدت على خلايا ازمة ظرفية تشكل عند وقوع الكارثة بدلا من ارساء منظومة ثابتة لإدارة المخاطر، او تحضيرات استباقية تقوم على الرصد والوقاية والانذار المبكر وتحديث المعدات.

فهذه المخاطر المحدقة تفرض الانتقال من رد الفعل وادارة الازمة بعد حصولها، الى الاستعداد قبل وقوع الكارثة، وهذا ما تنبه الى هذه الحاجة مبكرا الوزير والنائب الراحل بيار امين الجميل، فطرح عام 2001 اقتراح قانون لإنشاء هيئة لإدارة الكوارث تحت عنوان "انشاء الجهاز الترقبي للحوادث"، الا ان الاقتراح لم يكتب له ان يرى النور.

لاحقا، عاد النائب محمد قباني في العام 2013 ليقدم مشروع قانون مشابها في جوهره واسبابه الموجبة واهدافه، من حيث دعوته الى "وضع خطط مستندة الى الاجراءات الوقائية في المناطق المعرضة لخطر وقوع الكوارث واتخاذ ما يلزم لتنبيه السكان الى احتمال وقوع كارثة، والتحضير لاستجابة سريعة عند حصولها بما يضمن انقاذ الضحايا والتخفيف من ◄

◄ الخسائر قدر الامكان وبدء اعادة الاعمار".
ورغم الاتفاق على توحيد الاقتراحين وتسميته "هيئة ادارة اخطار الكوارث" واحالته الى اللجان المشتركة عام 2015، لكن لم يبت به وبقي المشروع معلقا، وبقي لبنان من دون إطار مؤسساتي فعال لإدارة المخاطر والكوارث على نحو استباقي ومنظم.
امام هذا الواقع، ومع توالي الكوارث بمختلف اشكالها من حرائق وفيضانات، الى ارتدادات زلزالية قوية وحركة فوالق ارضية متكررة، مرورا بجائحة كورونا وصولا الى انهيار ابنية متصدعة، اعيد تفعيل هيئات ادارة الكوارث في لبنان، منها وحدة ادارة المخاطر لدى رئاسة مجلس الوزراء، التي انشئت عام 2010 بالشراكة بين الحكومة اللبنانية وبرنامج الامم المتحدة، على ان ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وهي تضم غرفة عمليات مركزية في السرايا الحكومية وغرف عمليات في كل محافظة وفي بعض الاقضية، بهدف التنسيق والتواصل مع الغرفة المركزية لإدارة الكوارث والأزمات. غير ان هذه الوحدة، رغم دورها المحوري، لا تمتلك موازنة او اعتمادات من الدولة، فيما تغطى نفقاتها بالكامل من برنامج الامم المتحدة، ما يطرح علامة استفهام حول استدامة عملها وقدرتها على التخطيط الطويل الامد.

الف و 200 مليار لهيئة الإغاثة لرفع الانقاض والتدعيم الانشائي

الى جانب هذه الوحدة، تبرز الهيئة العليا للإغاثة كجهة اساسية في الاستجابة الميدانية، اذ تضطلع بدور محوري في تقييم الاضرار، ومتابعة مراكز الايواء في المناطق، ودعم النازحين عند وقوع الازمات. كما تتولى مهمة استلام الهبات والمساعدات المرسلة الى لبنان من الدول والمنظمات الدولية والاقليمية ومن الجهات المحلية والاشخاص المعنويين والطبيعيين، وتوجيهها وتسليمها الى الجهات المعنية وفقا للاحتياجات. تمول هذه الهيئة من الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة العامة لتغطية الاجراءات المرتبطة بخطة الطوارئ، بما يشمل متطلبات الاغاثة العاجلة وادارة الايواء واحتياجات التدخل السريع، كما حصل في المدة الاخيرة في انهيار الابنية في طرابلس.
كما تم تحويل 200 مليار ليرة لبنانية الى الهيئة ضمن مشروع موازنة عام 2026 مع اقرار موازنات الهيئة ومجالس اخرى من قبل لجنة المال والموازنة النيابية. واوضح وزير المال ياسين جابر انها خصصت كدفعة اولى لرفع الانقاض وتأهيل البنى التحتية في الجنوب والضاحية الجنوبية بما يشمل معالجة اوضاع 500 مبنى متصدع، على ان تتبعها دفعات لاحقة. كذلك تم نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة بقيمة الف مليار ليرة الى الهيئة لتنفيذ المرحلة الاولى من التدعيم الانشائي للأبنية المهددة بالانهيار نتيجة تعرضها للقصف الاسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية.
انشئت هذه الهيئة في العام 1976، مما يجعلها من أقدم الهيئات الرسمية المعنية بإدارة الاستجابة والاغاثة في لبنان، الا ان دورها واطارها التنظيمي شهد محطة مفصلية في العام 1993، حين جرى تعديل تشكيلها بحيث اصبح رئيس مجلس الوزراء رئيسا للهيئة، ونائب رئيس مجلس الوزراء نائبا للرئيس. ثم توسعت عضويتها لتضم عددا من الوزراء المعنيين مباشرة بملفات الطوارئ والاستجابة، من بينهم وزراء الدفاع الوطني، الصحة العامة، الشؤون الاجتماعية، الداخلية، الاشغال العامة، المال، الطاقة والمياه والمهجرين، اضافة الى ممثلين عن قيادتي الجيش وقوى الامن الداخلي، بما يعكس توجها لجعل عملها أكثر ترابطا مع القرار التنفيذي وتنسيق الجهود بين الوزارات عند وقوع الازمات.

تنبيه - DISCLAIMER

يهم **جمعية "ممثلي المصنعين العالميين للمركبات في لبنان" (AIA)** إحاطة المستهلكين بأن المركبات والسيارات الجديدة المباعة على الأراضي اللبنانية من غير الوكلاء المعتمدين من قبل المصنّع الرسمي لتلك المركبات، وتحديداً، تلك المباعة في السوق الموازي (Parallel Market)، هي مركبات غير مشمولة بكفالة المصنّع ، الأمر الذي يرتّب النتائج التالية:

1. عدم استفادتها اطلاقاً من الكفالة المصنعية الرسمية (Manufacturer's warranty)
2. عدم امكانية اتمام خدمات الصيانة الدورية المتخصّصة المعتمدة من قبل المصنّع ، خاصةً وأن المركبات الحديثة الصنع - وبالأخص الكهربائية منها- تستوجب الخضوع بإستمرار للصيانة والتحديثات الدورية.
3. عدم امكانية شمولها بحملات الاستدعاء الالزامية (Recall Campaigns) التي تصدر عن المصنّع لمعالجة الأعطال والعيوب التي قد تطرأ عليها.
4. عدم امكانية استفادتها من تحديثات برامج حاسوب المركبة الدورية التي يؤمنها المصنّع ومن كفالته ومتابعته المباشرة المرتبطة بها.
5. عدم امكانية الحصول على قطع الغيار الأصلية لها المضمونة المصدر والجودة.

وإذ تشدد الجمعية على أن المركبات الوحيدة التي تستفيد من كفالة المصنّع والتي تضمن تالياً استفادة المستهلك من خدمات ما بعد البيع ومن خدمات الصيانة وتمكّنه من الاستفادة من التحديثات لبرمجيات المركبات بجودة عالية ومضمونة، هي حصراً تلك المباعة من الوكلاء المعتمدين من قبل المصنّعين العالميين لتلك المركبات في لبنان،

تدعو المستهلك قبل الشراء، إلى مراجعة قوائم الوكلاء المعتمدين في لبنان من قبل المصنّعيين العالميين والمنشورة على المواقع الالكترونية الرسمية ومواقع التواصل الاجتماعي، نظراً لأهمية الكفالة وحملات الاستدعاء والتحديثات الدورية التي يكفلها ويؤمّنها المصنّعون للمركبات المباعة عبر وكلائهم المعتمدين، وتأثيرها على صيانة المركبات وسلامتها ومطابقتها للمعايير المحدّدة من قبل المصنّع لكل نوع من أنواع السيارات.

جمعيّة ممثّلي الصّانعين العالميّن
للمركبات في لبنان
منذ عام ١٩٢٣ - Since 1923

تحقيق

ميشال كرم

لم يرصدها المسح الأخير فكانت الحصيلة مرتفعة جداً
الأبنية المتصدّعة تهاوت بفعل الإهمال المتراكم

بعد انهيار مبنى سكني مؤلف من 5 طوابق في القبة في طرابلس، وسقوط مبنيين في باب التبانة بعد نحو اسبوعين، وسط موجة من الإخلاءات وتحذيرات من سقوط ابنية اخرى، بدا المشهد للأهالي كأن المدينة زلزلت، واخرجت الارض اثقالها، وتهاوت ابنيتها فوق رؤوسهم، لا سيما وان المبنيين المنهارين لم يكونا ضمن قائمة الاخلاء الفوري

عاد ملف الابنية المتصدعة الآيلة للسقوط الى الواجهة، بعدما تبين ان نتائج المسح الذي جرى في طرابلس اثر الهزات التي ضربت تركيا وسوريا ووصلت ترددااتها الى شمال لبنان في 6 شباط 2023، لم يكن دقيقا لجهة وجود 105 مبان فقط مهددة بالسقوط و600 مبنى في حاجة الى ترميم حيث يخشى من سقوطها، باعتبار ان المبنيين المنهارين خالفا توقعات احصاءات المسح كونهما من خارج اللائحة المعتمدة. وهو ما يفسر ارتفاع عدد الضحايا والجرحى (14 ضحية و8 جرحى)، ويستوجب اعادة اجراء مسح آخر بطريقة ادق، عبر الاستعانة بأجهزة متخصصة لكشف سلامة الانشاءات وتقييم مخاطرها، وليس مسحا بصريا. امام هول فاجعة الانهيارات وهاجسها الذي تمدد الى مختلف المدن، وتحول كل خبر عنها الى ذعر وهلع لدى سكان الابنية التي شيدت قبل عشرات السنين وبقيت من دون صيانة او تدعيم بفعل البدلات الزهيدة للإيجار، تصدى رئيس الحكومة الدكتور نواف سلام لمخاطرها واتخذ سلسلة اجراءات لحماية المواطنين، خصوصا وان اللبنانيين لا يزالون يستحضرون صور المآسي المؤلمة التي ترسخت في الذاكرة الجماعية، لا سيما عندما تداعى مبنى حي فسوح في الاشرفية عام 2012 وادى الى سقوط 27 ضحية واصابة 12 شخصا بجروح، ومبنى الفوال في منطقة الميناء في طرابلس عام 2019، والمبنى D من مشروع يزبك - حاموش في حي بدران المنصورية في تشرين الاول 2023 مما ادى الى مقتل 8 اشخاص وتشريد نحو 40 عائلة، وأخيرا مبنى الشويفات في شباط 2024.

"الامن العام" حاورت رئيسة الهيئة اللبنانية للعقارات المحامية اندرا الزهيري الناشطة في قضايا سلامة الابنية، وعضو بلدية بيروت السابق المهندس محمد فتحة الخبير في المخاطر الناشئة عن الاهمال العمراني.

الزهيري: المسح الدقيق أجراه الجيش ونقابتا المهندسين

■ هل هناك احصاءات للأبنية المتصدعة في لبنان؟

□ لا احصاءات نهائية، بل هناك تقديرات صادرة عام 2017 عن جمعيات ومهندسين اختصاصيين، يمكن الاستناد اليها كأرقام تقريبية، مع الاخذ في الاعتبار انها تضاعفت نتيجة انفجار المرفأ 2020، والزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا 2023، وحرب عام 2024. جرت مقارنة هذه التقديرات مع ارقام صادرة عن جهات موثوقة، منها نقابتا المهندسين في بيروت والشمال، والجيش اللبناني. كما استند التقييم الى مسح عن بعد اجراه برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) بالتعاون مع جهات محلية ودولية(UNDP,CNN,ARABIA) باستخدام صور الاقمار الصناعية.

كان التوزيع التقريبي للوحدات المتضررة: بعلبك الهرمل 1,081 وحدة، البقاع: 1,359، الجنوب: 12,763، النبطية: 27,181، اما في الضاحية الجنوبية فقد اظهر مسح 27 كلم مربعا عن تدمير 300 مبنى و200 وحدة سكنية بالكامل، ووجود 2600 مبنى في حاجة الى رأي هندسي، و3000 وحدة متضررة جزئيا. في مدينة بيروت، تشير التقديرات الى نحو 10,460 مبنى مهددا (قبل حادثة المرفأ وحرب 2024)، ويعتبر ما قام به الجيش اللبناني ونقابتا المهندسين في بيروت والشمال بعد انفجار مرفأ بيروت نموذجا يحتذى في المسح الجزئي في المرفأ والاحياء المحيطة به، حيث جرى تصنيف نحو 85,744 وحدة متضررة من ضمنها 1173 مبنى تراثيا. في مدينة طرابلس وحدها، تشير التقديرات الى وجود نحو 4,000 مبنى مهدد بالسقوط، منها نحو 700 في مرحلة خطر متقدم مما يتطلب تدخلا هندسيا، و300 مبنى تراثي يهدد السلامة العامة، و105 مبان يجب اخلاؤها فورا، ناهيك عن ابنية لا تخضع لحسيب ورقيب وتشكل خطرا على قاطنيها، منها منطقة التنك في طرابلس، الابنية على ضفاف نهر ابو علي، السوق التراثية القديمة وما يعرف بـ "حزام البؤس"، القبة، الزاهرية، السرايا العتيقة، شارع الراهبات، جبل محسن، وضهر المغر.

■ هل القوانين الحالية مطبقة؟

□ ويالأسف، القوانين غير مطبقة بشكل كامل ويجري التعامل معها غالبا بمنطق استنسابي. فرغم وجود قانون البناء ومرسوم السلامة العامة، الا ان هناك قصورا واضحا في التنفيذ والرقابة واحترام معايير السلامة العامة، مما ادى الى تدهور حالة الابنية الانشائية وضعف في خرسانتها.

■ هل توجد مواد قانونية تلزم الكشف الدوري على الابنية؟

□ في المبدأ لا يفرض القانون اللبناني فحوصا دورية الزامية شاملة لجميع الابنية القائمة كما هو معمول به في بعض الدول، بل يركز على شروط السلامة عند البناء او التعديل. كما تختلف المسؤوليات بحسب تاريخ التشييد قبل عام 2005 او بعده، وخضوعه لقوانين الايجارات القديمة او الجديدة، ووجود لجنة مالكي البناء من عدمها.

■ من يُسأل قانونيا عن سلامة البناء؟

□ المالك مسؤول اساسا عن صيانة المبنى وسلامته، والبلديات مسؤولة عن الرقابة واتخاذ قرارات الاخلاء عند الخطر ولها صلاحية التدخل عند تقاعس المالكين. كذلك الدولة المركزية (وزارة الداخلية، التنظيم المدني) لها دور تنظيمي ورقابي عام.

■ إذا كان المبنى مؤجرا، من يتحمل مسؤولية الصيانة؟

□ لا بد من ان نفرق بين المسؤولية والصيانة والاقسام المشتركة التي اختلفت في شروطها قبل 23/7/1992. بعد هذا التاريخ، باتت العقود الاستثنائية للإيجارات القديمة والتي كانت خاضعة لقانون 92/160، تلزم المالك بما يسمى الاصلاحات الكبرى اي كل ما يتعلق بالاطار الخارجي والانشائي، وما يكون داخل البناء يدخل ضمن الاقسام المشتركة والاصلاحات الصغرى على عاتق المستأجر. اما بعد قانون الايجارات السكنية الجديد 2014 والمعدل 2017، فأصبحت الاصلاحات والاقسام المشتركة والصيانة يتحملها الفريقان، الجهة المالكة 20 في المئة والجهة المستأجرة 80 في المئة، كل بحسب ما يصيب حصته واشغاله بحسب الطوابق (استنادا للمادة 45 وما يليها من قانون الايجارات السكنية 2014 والمعدل 2017).

المحامية اندرا الزهيري.

> **الصيانة يتحملها المالك بنسبة 20 في المئة والمستأجر 80 في المئة**

■ من يملك قرار الاخلاء، وهل يمكن فرضه بالقوة؟

□ البلديات والجهات الرسمية المختصة وبخاصة القضاء المختص، تملك صلاحية اصدار قرارات الاخلاء، ويمكن تنفيذها بالقوة بمؤازرة الاجهزة الامنية عند الاقتضاء.

■ اين يذهب السكان في حال الاخلاء؟

□ لا يوجد في لبنان نظام قانوني متكامل وملزم لتأمين سكن بديل. غالبا ما تعالج هذه الحالات عبر الهيئة العليا للإغاثة بإمكانات محدودة، او بمبادرات فردية، أو عبر منظمات وهيئات اغاثية ضمن حلول مؤقتة.

■ ما العقوبات في حال تجاهل خطر انهيار مبنى؟

□ رغم وجود نصوص في قانون البناء وقانون الموجبات والعقود ناتجة من التقصير والاهمال، الا ان العقوبات غير واضحة او رادعة بالقدر الكافي، وتحتاج الى تحديث وتطوير لتأمين حوافز جديدة تشجع على ثقافة الاهتمام بالعقار وصيانته حرصا على السلامة العامة. وكذلك التشديد على المحاسبة والرقابة والرخص وجودة المواد المستخدمة، وعدم اقرار قوانين تتعلق بتسوية المخالفات من دون وضع ضوابط صارمة.

فتحة: النسب الأعلى في طرابلس وبيروت وصيدا

■ ما هي العلامات التي تدل على ان البناء أصبح يشكل خطرا؟

□ اهم العلامات هي الشروخ الكبيرة والعميقة، المنتشرة سواء في العناصر الانشائية (اساسات، اعمدة، جسور وسقوف) او في الحوائط الفاصلة واتجاهاتها، والصدأ الكبير والمتقدم في حديد التسليح وانسلاخ طبقة التغطية الخرسانية، اضافة الى تغير شكل الفتحات (ابواب ونوافذ) من خلال عدم التمكن من فتح او اغلاق الدرف.

■ هل الوضع أخطر في مناطق معينة؟

□ ان المدن المكتظة، لا سيما في المناطق ◀

◄ الشعبية والعشوائيات، حيث تنتشر المباني القديمة التي تكثر فيها المخالفات وتفتقر الى الصيانة والترميم بسبب تدني بدلات الايجار، وبالتالي فان هذه المدن لا سيما طرابلس، بيروت وصيدا وضواحيها تحتضن النسب الاعلى من الابنية المتصدعة والخطرة.

■ من يملك الصلاحية الفنية لتصنيف مبنى بأنه آيل للسقوط؟

□ البند رقم 7 من المادة 18 من قانون البناء رقم 2004/646 والمعنونة "منظر الابنية ومتانتها"، التي تحدد بشكل مفصل الاجراءات والمسؤوليات حيث تنص على انه يتوجب على مالكي الابنية السهر على صيانة املاكهم المبنية وتأمين الاتزان والمتانة اللازمين لها محافظة على سلامة الشاغلين والجوار، وعليهم كلما دعت الحاجة او بناء على طلب البلدية ان يكلفوا مهندسا او أكثر للكشف على البناء والتحقق بالوسائل الفنية الملائمة وتقديم تقرير مفصل عن حالة البناء. إذا ظهر للمهندس ان البناء بدت فيه اشارات وهن، عليه أن يبين سببه ونتائجه المحتملة ويقترح الاشغال الواجب القيام بها مع بيان درجة العجلة، وإذا تبين ان البناء معرض للسقوط، على المالك ان يقوم تحت اشراف مهندس بتكليف يسجله في احدى نقابتي المهندسين بأعمال التشييد والتدعيم المؤقتة اللازمة، وان يعلم بما قام به البلدية او المحافظ او القائمقام خارج النطاق البلدي. ومن ثم القيام بعمال التقوية النهائية بعد الاستحصال على الترخيص، حيث ينظم المهندس تقريرا عن الاعمال يشير فيه الى حالة البناء الجديدة. وعندما يظهر خطر انهيار في البناء، فان المالك ملزم بأن يجري التدعيم اللازم من دون ابطاء على نفقته ومسؤوليته، ويعلم البلدية او المحافظ او القائمقام. ان المهندس الانشائي يملك الصلاحية والمسؤولية لتصنيف الابنية التي تشكل خطرا على السلامة العامة، بالتنسيق مع البلديات والاجهزة المختصة.

■ ما هو دور البلدية ونقابة المهندسين في الكشف والمتابعة ورقابة جودة مواد البناء في اثناء التشييد؟ وهل يقومان بدورهما؟

□ لا دور للبلديات او لنقابة المهندسين في الكشف والمتابعة ورقابة جودة مواد البناء، بل ان المسؤولية تقع على عاتق المهندس المسؤول والمقاول والمالك ومكاتب التدقيق الفني، وذلك بعد صدور قانون البناء 2004/646 والمراسيم التطبيقية ومراسيم السلامة العامة واستعمال الخرسانة الجاهزة بدلا من الخلط في الموقع، ويبقى على المهندس التأكد من وضع ومد حديد التسليح بشكل مطابق للخرائط التنفيذية وتنفيذ العزل حيث يلزم.

المهندس محمد فتحة.

"اذا امتنع المالك عن الهدم تنفذه البلدية على نفقته"

■ ما مسؤولية البلدية إذا كانت على علم بالخطر ولم تتدخل؟

□ الفقرة رقم 10 من المادة 18 من قانون البناء تنص على الآتي: "عندما يكون بناء او جدران او خلافه ينذر بالانهيار ويشكل بقاؤه خطرا ما ولا يبادر المالك الى القيام بواجباته، إما لأنه لا يستطيع اجراء اعمال التقوية اللازمة أو لأنه يمتنع عن ذلك، يقتضي هدمه خلال مهلة لا تقل عن 15 يوما ولا تزيد عن الشهرين، ويمكن للبلدية المعنية اخلاء البناء من شاغليه. إذا تعذر ابلاغ المالك، او إذا تمنع عن استلام انذار الهدم يجب تنظيم محضر بالواقع من موظفي البلدية او المختار حيث لا يوجد بلدية، وفي هذه الحالة تلصق نسخة عن انذار الهدم على البناء المطلوب هدمه ونسخة اخرى على باب مركز البلدية او على باب مركز المحافظة او القائمقامية خارج النطاق البلدي. وإذا انقضت المهلة ولم ينفذ المالك اوامر الادارة تباشر البلدية بتنفيذ الهدم على نفقته، ويمكن للبلدية ان تبيع الانقاض المتأتية من الهدم استيفاء للنفقات. وهذه الفقرة من قانون البناء تبين بشكل واضح مسؤوليات البلديات في حال تبين وجود خطر على السلامة العامة والمحيط".

■ كيف يتم التعامل مع الابنية التراثية المتصدعة؟

□ تعتبر عملية الحفاظ على المباني التراثية مكلفة وتتطلب مهنيين مؤهلين وذوي مهارات عالية لتنفيذها. لكن ويا للأسف لا قدرة لدى اصحاب معظم هذه المباني أو البلديات أو مديرية الاثار، لذلك لا بد من تعميم التجربة التي حصلت بعد انفجار المرفأ وتم خلالها انقاذ الابنية التراثية واعادتها أفضل مما كانت، حيث جرت الاستعانة بطلاب الهندسة والعمارة الذين عملوا في إشراف مديرية الاثار والبلديات ونقابتي المهندسين لحفظ هذه المباني المتضررة.

تقرير

شوقي عشقوتي

"زواج بالإكراه" بضغط تركي وغضّ طرف إسرائيلي
"اتفاق الإندماج" بين دمشق والأكراد تحوّل في مسار سوريا

"الاتفاق الشامل" الذي أعلن بين دمشق واكراد سوريا ووقع عليه الرئيس احمد الشرع وقائد "قسد" مظلوم عبدي، وضع حدا لمشروع كردي طموح نشأ ونما خلال الحرب السورية، واطفأ مشروع التقسيم والدويلات في سوريا، ورسخ سلطة الشرع، محدثا نقطة تحول في المسار السوري. إضافة الى ذلك، عكس توازنات وتفاهمات دولية اقليمية في سوريا، ستكون مؤثرة في رسم مستقبلها ونظامها الجديد

الاتفاق بين دمشق و"قسد" لم يحصل "على البارد" وانما طبخ على نار حامية وسبقته جولة قتالية خاطفة كانت كافية للكشف عن حجم التغيير في ميزان القوى الداخلي الذي شجع الشرع على حسم الملف الكردي، ودفع "قسد" الى الانكفاء للحد من الخسائر والخروج باتفاق أفضل الممكن. هذا "الانهيار" العسكري المفاجئ لـ"قسد" حصل لثلاثة اسباب اساسية:

-1 عدم التناسب بين قدرات "قسد" وسيطرتها العسكرية من جهة، وانتشارها المترامي الاطراف وسيطرتها الجغرافية من جهة ثانية، اذ انها تتواجد على مساحة تتجاوز 50 الف كيلومتر مربع وتعتمد على التغطية والرعاية الاميركية اكثر مما تستند الى قوى ذاتية.

-2 دور العشائر العربية الموجودة بكثافة، والتي تملك نفوذا ووجودا مسلحا، وهي على صراع تاريخي مع الاكراد وخاضت مواجهات مع "قسد" في الاعوام الماضية، ونجح الشرع في اختراقها واستقطابها.

-3 تقاطع أميركي ـ تركي على دعم حكم الشرع ووضع مناطق نفوذ "قسد" تحت سيطرته الامنية والعسكرية، في مقابل اعطاء الاكراد حقوقهم ومطالبهم التاريخية والاعتراف رسميا بخصوصياتهم الاجتماعية والثقافية. وهكذا يكون الاتفاق الموقع مثابة "زواج بالاكراه" تم بضغوط مباشرة من الطرفين التركي والاميركي. اردوغان الذي لا يرغب في رؤية وضع خاص للاكراد في سوريا، وترامب الذي يتقن ادارة صراع النفوذ والمصالح بين اسرائيل وتركيا في سوريا، فيعطي الاولى الجنوب ويترك للثانية حرية الحركة في الشمال. ويبدو ان اسرائيل ملتزمة حماية الدروز وغير معنية بحماية الاكراد.

حصل اتصال بين الرئيس الاميركي دونالد ترامب والرئيس السوري احمد الشرع شدد فيه ترامب على امرين: محاربة "داعش" وحفظ حقوق الاكراد... لكن مصادر كردية تتحدث عن وجود حالة "احباط" من الموقف الاميركي الذي ركز على محاربة "داعش" وحفظ حقوق الاكراد، وانحاز بشكل مطلق الى الشرع الذي عمل على استرضاء الاكراد بمرسوم رئاسي، تضمن اقرارا بحقوق الكرد في سوريا، ومن بينها منح الجنسية لمكتومي القيد، واعتبار اللغة الكردية لغة وطنية، واقرار يوم 21 آذار عطلة رسمية بمناسبة "عيد النوروز".

الرئيس السوري احمد الشرع كسب الجولة مع الاكراد وعزز وضعه على الارض وفي الدولة، وانتقل من عملية تفكيك تنظيم "قسد" ميدانيا الى محاولة تفكيك العقدة الكردية التاريخية. الرابح الاقليمي هو تركيا لمجرد ان هذا الاتفاق وجه ضربة قاسية جدا الى المشروع الكردي في اقامة منطقة حكم ذاتي وكيانية خاصة في سوريا، في حين بدت "قسد" مقصوصة الجناحين، لا سيما بعد تخلي واشنطن عن فكرة تثبيت اقدامها في المناطق الجغرافية التي كانت تسيطر عليها.

هناك قراءتان للاتفاق بين دمشق والاكراد:

* القراءة الاولى تعتبر ان "قسد" نجحت في انتزاع اتفاق افضل الممكن بفعل الضغط الاميركي على الشرع، وترى ان الشرع لم يكن في وارد تقديم هذا الكم من التنازلات للأكراد في ظل الموقف التركي، لولا الضغط الاميركي، ولذلك تحرك عضو الكونغرس ليندسي غراهام، مما احرج توم براك والشرع، خصوصا وان غراهام قدم للكونغرس مشروعا باسم "حماية الكرد"، يتضمن فرض عقوبات على النظام السوري الجديد اقسى من تلك التي فرضت على نظام الرئيس السابق بشار الاسد باسم "قانون قيصر"، اذ ان الشرع ومن خلفه تركيا وضعا المهل بعد المهل امام "قسد" لتسليم سلاحها تحت تهديد اجتياح الحسكة وعين العرب (كوباني) في اثناء الاسبوعين الاخيرين، مما أجج الساحة الكردية في سوريا وتركيا والعراق، وحرض جزءا كبيرا من السوريين ضد الكرد. ثم عاد الشرع وانصاع الى الضغوط الاميركية والفرنسية، خشية فقدان دعم "الجمهوريين" في الكونغرس، خصوصا مع الاستياء الذي سببه الهجوم على "قسد" بين "الديموقراطيين"، وعدم تحرك الرئيس دونالد ترامب لوقفه، والاتهامات لبراك بتغطيته.

بالتالي، فان الصفقة تمثل خذلانا لجمهور الشرع الذي رفع من سقف توقعاته بعد حملات التحريض التي غذتها الحكومة السورية بين العرب السوريين، خصوصا انه يتضمن تشكيل "قسد" فرقة من ثلاثة الوية في الحسكة ولواء في كوباني تابعا لفرقة حلب في الجيش السوري الجديد، وهي المعادلة نفسها التي كانت تطرحها "قسد"، وعنوانها تشكيل فرقة في الحسكة واخرى في الرقة وثالثة في دير الزور، طبعا قبل خسارة المناطق ذات الغالبية العربية والانسحاب منها من دون قتال. فضلا عن ذلك، تتضمن الصفقة، بحسب المعلومات، إنسحاب قوات الجيش الجديد الى الشدادي والابتعاد عن خطوط التماس مع "قسد".

* القراءة الثانية تتحدث عن انجاز حققه الشرع الذي انهى الصراع مع الاكراد لمصلحته وفرض شروطه في التسوية السياسية بعدما حقق تقدما كبيرا وسريعا على الارض. اضطرت قوات "قسد" الى الانسحاب من مناطق واسعة كانت تسيطر عليها منذ ست سنوات في شمال وشمال شرق سوريا. ويرى ديبلوماسيون ومراقبون ان هناك اربعة اسباب رئيسية تفسر هذا التراجع: اولها الرهان الخاطئ لـ"قسد" على ما كانت تنظر اليه على انه ضمانات اميركية. ما حصل في الايام الاخيرة اوصل هذه القوات التي يقودها الاكراد الى خلاصة مفادها ان حكومة دمشق حصلت على ضوء اخضر اميركي لاجتياح المناطق التي كانت تحت سيطرتها. بالتوازي، فان هناك سببا ثانيا يتمثل في ان "قسد" اخطأت في تقدير قوتها العسكرية وقدرتها على حرمان السلطات السورية من استرجاع مناطق بالغة الحيوية بالنسبة اليها، وتشكل نحو ثلث مساحة سوريا. اما العامل الثالث الذي يمكن اعتباره الاهم، فيتمثل في نجاح السلطات السورية في دفع جزء كبير من مقاتلي العشائر العربية في الشمال الشرقي لسوريا للانفصال عن "قسد". هؤلاء المقاتلون يشكلون ما لا يقل عن 70 في المئة من مجموع قوات "قسد". ثمة سبب آخر دفع هؤلاء المقاتلين للانفصال مرده ان بيئتهم العربية لم تكن موالية لحكم "قسد"، وكانت ترغب بالتخلص منها.

في المقابل، القوات التركية الداعمة بقوة للحكم الجديد في سوريا، لم تلعب دورا مباشرا في المعارك الاخيرة، لكنها قدمت دعما لوجستيا ومعلوماتيا.

هنا تبرز القراءة الاسرائيلية التي ترى ان هذا ليس اتفاقا بين طرفين متكافئين، بل وصفته بأنه "رضوخ كردي للشرع حصل بعدما تمكن مؤيدو الحكومة من تفكيك "قسد" من الداخل، وسحب شرائح عدة منها وتقريبها من النظام".

وقال مصدر في الحكومة الاسرائيلية ان تل ابيب تعتبر الاتفاق خسارة اسرائيلية امام تركيا في سوريا، لكنها تؤكد انها تملك اوراقا كثيرة للرد. واوضحت للأميركيين مرة اخرى انها لن تقبل بوجود اي جندي تركي على الاراضي السورية، ولن تتخلى عن حماية الدروز في سوريا، خصوصا دروز الجنوب القريبين منها. فإسرائيل تخشى التوصل الى اتفاق شبيه في الجنوب مع الدروز في محافظة السويداء. كشفت مصادر سياسية في تل ابيب ان حكومة نتنياهو توسع خلافها مع واشنطن حول دمشق، وتعتبر السياسة الاميركية في هذا الشأن ساذجة ولا تفهم طبيعة "الحارة" الشرق أوسطية التي نعيش فيها. وكتب الدكتور ايلي كلوتشتاين، الباحث في معهد الدراسات اليميني "مسغاف"، ان واشنطن تهتم بمصالحها الذاتية في سوريا وتضع مصالح اسرائيل الامنية على الهامش، داعيا الحكومة الاسرائيلية الا تخشى الدخول في مواجهة مع واشنطن، بل الاصرار على مصالحها بأي ثمن.

قوات سوريا الديموقراطية "قسد"

تأسست قوات سوريا الديموقراطية "قسد" في العام 2015 بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة التي حددت لها مهمة رئيسية هي محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". بلغ عدد مقاتليها حسب التقديرات الأميركية نحو 45 ألف مقاتل أكثريتهم من الأكراد مع وجود عناصر من العشائر العربية بنسبة تصل الى نحو 30 في المئة. سيطرت "قسد" على مناطق واسعة تصل الى نحو 25 في المئة من مساحة سوريا وبلغت مساحتها نحو 52 ألف كيلومتر مربع، أي خمسة اضعاف لبنان. وتركزت مناطق "قسد" في شرق الفرات وامتدت من المثلث الحدودي مع العراق وتركيا، مرورا بكامل محافظة الحسكة باستثناء "رأس العين"، وتشمل كامل محافظة الرقة باستثناء مناطق تل أبيض وسلوك وحمام التركمان في الريف الشمالي، إضافة الى منطقة معدان في الريف الجنوبي.

كما سيطرت "قسد" أيضا على كامل الضفة الشرقية لنهر الفرات في محافظة دير الزور، من ريفها الشمالي حتى أقصى الجنوب، بما في ذلك بلدات الإمتداد النهري حيث حقول النفط والغاز الرئيسية، وهو ما يمنح هذه المناطق أهمية اقتصادية واستراتيجية بالغة.

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

إعادة رسم خرائط المنطقة اقتصاديًا شبكات تكامل وتنافس طاقة ونقل كهرباء

تعيد منطقة غرب اسيا وشمال افريقيا رسم خارطة التعاون والتكامل والتنافس فيما بين خطوط وشبكات وممرات الطاقة والكهرباء والنقل التجاري، وذلك في ظل تصاعد التحديات في مجتمعات دول هذه المنطقة، سواء على صعيد القدرة على البقاء والتكيف اقتصاديا، او مع التزايد السكاني الكبير والتوسع الحضري وتفاقم الازمات البيئية وتداعياتها

تساهم اتفاقات الطاقة والكهرباء والنقل العابر للحدود في رسم ملامح جديدة لاقتصادات دول المنطقة، وعلى اسس جديدة وطموحة، خصوصا مع تقديرات بأن الطلب على الكهرباء سيتزايد بنسبة 50% خلال العقد المقبل، في ظل التحديات البيئية والسعي الى خفض الانبعاثات الغازية والحد من الاعتماد على الوقود الاحفوري وحرق الغاز المنبعث من ابار النفط والغاز، فيما تتنوع الاتفاقات بين الدول التي تحاول بشكل عام، الاستفادة من مقدراتها ومقدرات حلفائها للحيلولة دون خسارة الفائض لديها او عدم انتاج ما يكفي من احتياجاتها حيث تقدر وكالة الطاقة الدولية ان الطلب الاقليمي على الكهرباء تضاعف 3 مرات منذ العام 2000.

يشهد الشرق الاوسط نموا سكانيا كبيرا خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، مع تقديرات بوصول عدد السكان الى اكثر من 540 مليون نسمة بحلول العام 2030. وقد ارتفع عدد السكان من حوالى 100 مليون في العام 1950 الى 380 مليونا في 2000، مما جعلها المنطقة الاسرع نموا سكانيا. لكن هناك تباينات ديمغرافية حيث يشهد اليمن والعراق نموا هائلا، بينما تتباطا معدلات النمو في تركيا وايران، وسيصل عدد سكان اليمن الى 74 مليون نسمة، ليتجاوز السعودية سكانيا. وسيتزايد سكان العراق ليصبح اكبر من ايران وتركيا سوية. اما دول الخليج، فسيرتفع سكانها من 59 مليون نسمة، الى 84 مليونا بحلول العام 2100.

تفرض هذه التحديات الديموغرافية على حكومات دول المنطقة، محاولة مواءمة قدراتها في مجال الطاقة والخدمات الكهربائية، والتحرك نحو التكامل والتعاون في هذه القطاعات، اضافة الى تنويع وتعزيز ترابطها عبر شبكات النقل والسكك الحديدة والتجارة العابرة للحدود.

وبينما تسعى مصر التي بلغ عدد سكانها نحو 120 مليون نسمة، رفع حصة الطاقة المتجددة لديها الى 42% من الكهرباء المحلية بحلول العام 2035، فان السعودية التي تخطى سكانها الـ 35 مليون نسمة، تحاول تحقيق نسبة 50% بحلول العام 2030. لهذا، فقد جرى الاعلان مؤخرا عن اتفاق ضخم للربط الكهربائي بين هذين البلدين العربيين، بقيمة 1.8 مليار دولار، وذلك لتقاسم انتاجهما الكهربائي، خصوصا ان الطرفين يسعيان الى تحسين واقعهما الكهربائي، مع تفاوت اوقات ذروة الاستهلاك بينهما.

يتيح هذا المشروع تبادل ما يصل الى 3 الاف ميغاواط من الكهرباء، مع اكتمال المرحلة الاولى منه قريبا والتي تشمل نقل 1500 ميغاواط، ولهذا فانه يكتسب اهمية استراتيجية للبلدين، حيث تعاني مصر من عجز كهربائي، بينما تحتاج السعودية الى تعزيز مواردها الكهربائية لتشغيل مشاريعها الضخمة وخصوصا مثلا مشروع مدينة نيوم القريبة من سيناء المصرية.

تتعاون شركتا "هيتاشي" اليابانية و"بريزميان" الايطالية في تنفيذ المشروع الذي يعتمد في غالبيته على خطوط نقل

طاقة عالية الجهد على اليابسة، ويشمل كابلات بحرية عبر خليج العقبة، ويغطي مسافة اجمالية تصل الى 1350 كيلومترا.

لقد ظهر هناك توجس اسرائيلي من مشروع التعاون السعودي - المصري هذا، حيث حذرت صحيفة "غلوباس" الاسرائيلية من ان المشروع يتم من خارج سياق الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الاوسط واوروبا (IMEC)، والذي رعت اطلاق فكرته ادارة الرئيس الاميركي السابق جو بايدن العام 2023، وهو عبارة عن شبكة نقل تتراوح من الشحن بالسفن من الهند وصولا الى السكك الحديد، والتي ستكمل طرقات النقل البحري والبري القائمة، وتشمل بنيته التحتية خطوط السكك الحديد التي تربط الامارات باسرائيل عن طريق السعودية

> **الحاجة الى الكهرباء تتزايد 50% وسكان المنطقة الى 540 مليون نسمة**

والاردن، فضلا عن الكابلات الكهربائية لتعزيز الاتصال الرقمي وانابيب تصدير الهيدروجين النظيف.

ليس سرا ان الولايات المتحدة تنظر الى مشروع (IMEC)، كخطة منافسة لاضعاف "مبادرة الحزام والطريق" الصينية، وليس من الواضح ما اذا كانت القاهرة والرياض تفضلان الاستعجال في ترابطهما الكهربائي وعدم انتظار المشاريع الاقليمية الكبرى كـ "IMEC"، ام ان فكرة الممر الهندي تراجعت اهميتها في ظل تبدل الحكم في البيت الابيض برئاسة دونالد ترامب الذي قد يعيد اقتباس فكرة المشروع وتحويها لطرحها مجددا باسمه لاحقا، في اطار تعزيز دمج اسرائيل اقتصاديا في المنطقة.

كذلك هناك مشروع يغير وجه المنطقة الاوسع، ولا يقل اهمية، وذلك تحت اسم "ممر الشمال - الجنوب" الذي يستهدف تلبية حاجة روسيا الدائمة للوصول الى المياه الدافئة، عبر بناء شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الملاحة البحرية بهدف تعزيز النقل والتجارة بين روسيا وايران والهند والقوقاز ودول آسيا الوسطى؛ حيث يربط عبر الاراضي الايرانية بين عاصمة روسيا الشمالية، مدينة ◄

تركيا واسرائيل

يقول خبراء ان من بين اسباب التوجس الاسرائيلي من التغلغل التركي في سوريا، توسيع انقرة دورها الاقليمي كمركز للطاقة خصوصا اذا ترجم ذلك عبر تنفيذ خطوط انابيب مستقبلية للغاز الخليجي نحو سوريا ومنها الى تركيا، وهو ما قد يضعف اهمية اسرائيل كمصدر طاقة الى اوروبا التي تفضل تنويع مصادرها بدل الاعتماد على مزود واحد.

في هذا الاطار، لا يزال مشروع خط انابيب الغاز القطري الى سوريا مطروحا على الطاولة، وهو مشروع قدرت كلفته بـ10 مليارات دولار وبطول 1500 كيلومتر وتعطل قبل نحو 15 سنة، مع رفض نظام بشار الاسد الموافقة عليه، والذي اعتبره كثيرون مثابة شرارة اضافية وقتها للحرب السورية.

وكان من المقترح في البداية نقل الغاز الطبيعي من حقل بارس الجنوبي /القبة الشمالية في قطر عبر المملكة السعودية والاردن وسوريا الى تركيا والاسواق الاوروبية، بما يقلل اعتماد اوروبا على الغاز الروسي، وتعزيز دور تركيا بصفتها مركزا حيويا للطاقة.

◄ وميناء سان بطرسبورغ المطلة على خليج فنلندا في بحر البلطيق، والعاصمة المالية والتجارية للهند مومباي (بومباي)، كما انه يتضمن خططا لبناء خطوط مواصلات فرعية تربط الممر بشرق ووسط اوروبا.

هناك 3 مسارات لـ "ممر الشمال - الجنوب"، اولها هو المسار الاوسط عبر بحر قزوين، حيث يبدأ المسار برا من سان بطرسبورغ شمال غرب روسيا الى منطقة استراخان الروسية على بحر قزوين ثم يتم الشحن بحرا بواسطة السفن الى ميناء بندر انزلي الايراني على ساحل بحر قزوين، ثم النقل برا الى ميناء تشابهار الايراني المطل على المحيط الهندي، ثم الشحن بحرا الى مدينة بومباي في الهند.

اما المسار الثاني فهو المسار الشرقي، وهو مسار بري ينطلق من روسيا الى ايران عبر المرور بكازاخستان وتركمانستان واوزبكستان. اما المسار الثالث، فهو المسار الغربي، وهو مسار بري ايضا لكنه ينطلق من روسيا الى ايران عبر اذربيجان، وهو ما يتطلب اكمال بناء خط سكة حديد رشت - استارا داخل ايران بطول 160 كلم لربط ميناء بندر انزالي الايراني مع شبكة السكك الحديدية الروسية عبر اذربيجان، وهو ما يوفر طريقا مباشرا لنقل البضائع.

الى جانب ذلك، هناك المشروع العملاق المتمثل بـ "طريق التنمية" العراقي - التركي الذي يستهدف اقامة بنى تحتية لطرقات نقل برية سريعة وسكك حديد بطول يتخطى 1160 كيلومترا، تربط ميناء الفاو الكبير في جنوب العراق بتركيا شمالا، بهدف اختصار زمن الشحن بين دول الخليج واوروبا من 33 يوما الى 15 يوما، ويعزز دور العراق كممر تجاري وتخفيف اعتماده على النفط، وذلك بتكلفة تقديرية تبلغ 17 مليار دولار.

من المتوقع ان يستكمل المشروع الذي انضمت اليه قطر والامارات كهبات مستثمرة، بمرحلته الاولى في العام 2028، بينما تستكمل المراحل اللاحقة بحلول العام 2050، وهو سيكون بمثابة بديل عن القنوات والممرات البحرية التقليدية، ويؤمن للعراق، ودول الخليج ايضا، ممرات تجارية بديلة.

في الوقت نفسه، تبذل دول مجلس التعاون الخليجي جهودا حثيثة منذ سنوات من اجل الربط الكهربائي مع دول عربية، من بينها الى جانب مصر، الاردن والعراق، وذلك الى جانب الخطوات الواسعة التي اتخذت من جانب دول الخليج الـ6 (السعودية، الكويت، الامارات، قطر، البحرين، وسلطنة عمان)

2.8 درجة مئوية

تفرض التحديات المناخية على دول المنطقة تعزيز تعاونها في مجال الطاقة والكهرباء. وقد ظهر التحول المناخي الذي يشهده الشرق الاوسط بارتفاع درجات الحرارة 2.8 درجة مئوية بين عامي 2013 و2022، وذلك مع تراجع واضح في مستويات هطول الامطار وتفاقم الجفاف، وتزايد الكثافة السكانية. ومن مؤشرات التدهور تراجع مستويات نهري دجلة والفرات، وهو ما يؤدي الى تضرر المحاصيل الزراعية، ويتسبب بمزيد من الهجرة نحو المدن المكتظة، ويعتبر العراق من اكثر الدول تضررا على هذا الصعيد، اضافة الى سوريا.

لترابطها كهربائيا من خلال شبكة تمتد على مسافة اكثر من الف كيلومتر، وتتضمن خطوط النقل والاسلاك البحرية. في حين تعتبر السعودية المنتج الاكبر للكهرباء بينها، وذلك بهدف تعزيز استقرار الشبكة وتجنب الانقطاعات المكلفة، مع قدرة كل دولة على الاستفادة من فائض الكهرباء لدى جيرانها عند ذروة الطلب.

هناك بالفعل اتفاقية سوق عربية مشتركة للكهرباء مدعومة من جامعة الدول العربية والبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء والاقتصادي والاجتماعي، ووقعت عليها دول مثل مصر والاردن والكويت وليبيا والمغرب وفلسطين وقطر والسعودية والسودان وسوريا والامارات واليمن، لكنها تستهدف ربط 22 دولة عربية كهربائيا بحلول العام 2038، علما ان الجزائر وتونس وليبيا

> **تقاسم كهربائي بين مصر والسعودية وتوجس اسرائيلي بازاء القاهرة والرياض**

بدأت تنفيذ مشروع للربط الكهربائي بين بعضها البعض.

وشهد الربط الكهربائي بين الاردن ولبنان تطورا لافتا، بعد توقيع مذكرة تفاهم جديدة لاعادة احياء مشروعات الربط، ودعم جهود بيروت لمعالجة ازمة الكهرباء المزمنة، حيث وقعت وزارتا الطاقة في البلدين في 15 كانون الثاني 2026، هذه المذكرة لتعزيز التعاون المشترك في مجالات الكهرباء والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وذلك بهدف تفعيل مشروعات الربط الكهربائي والغازي وتبادل الخبرات الفنية والتنظيمية، بما يساهم في تحقيق امن الامدادات واستدامة التنمية الاقتصادية في البلدين، وهي اتفاقية تدخل حيز التنفيذ بمجرد توقيعها، وتسري لمدة 3 سنوات، قابلة للتجديد التلقائي في ما يعبر عن رغبة عمان وبيروت بإرساء شراكة طويلة في مجال الطاقة.

بعد ازمة الكهرباء الخانقة التي ضربت لبنان، كانت الولايات المتحدة طرحت فكرة ايصال الغاز الى لبنان، عبر انبوب خط الغاز العربي القادم من مصر نحو سوريا مرورا بالاردن، وجرى توقيع مذكرة تفاهم تتضمن خارطة طريق لتطبيق المشروع في ايلول العام 2021، لكن العقوبات الاميركية (قانون قيصر) وقتها على دمشق يبدو انها عرقلت التقدم في تنفيذه، علما ان مشروع خط الغاز العربي بدأ مع مطلع الالفية الثالثة انطلاقا من مصر على ان يربطه بتركيا ومنها يتم تصدير الغاز الى اوروبا، الا ان المشروع توقف عند سوريا قبل استكماله، خصوصا في ظل الاضطرابات والحروب الاهلية التي رافقت مرحلة "الربيع العربي" فيما بعد 2010-2011.

في الوقت نفسه، دخل مشروع الربط الكهربائي بين الاردن والعراق حيز التنفيذ عندما اعطى رئيس الوزراء العراقي وقتها مصطفى الكاظمي ونظيره الاردني بشر الخصاونة، في تشرين الاول العام 2022، اشارة البدء في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين البلدين، ودخلت حيز التنفيذ في اذار العام 2024، من خلال الربط بين محطتي الرطبة العراقية والريشة الاردنية، على ان تتضمن المرحلة الثانية تزويد منطقة القائم العراقية بالكهرباء بقدرات تصل الى 150-200 ميغاواط.

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

إسرائيل وشريعة الغاب في الضفّة سطو على الأراضي وانقلاب على "أوسلو"

لن يكون 15 شباط 2026 تاريخا عاديا. ادخلت إسرائيل - نتنياهو القضية الفلسطينية في مرحلة جديدة من مراحل "تهويد" فلسطين وابتلاع ما تبقى من ارضها في الضفة الغربية، بالانقلاب على "اتفاق اوسلو" وتحقيق زعمها التاريخي بـ "الارض الموعودة" في ما تسميه "يهودا والسامرة" كحجر زاوية في مشروعها الاستيطاني والامني

استفادت اسرائيل من زخم تفلتها عسكريا منذ ما بعد 7 تشرين الاول، لتنقل تركيزها على الضفة الغربية التي قررت قضمها بذرائع وقوانين ادارية، بعد حملة طويلة من القمع والتدمير التي جرت على هامش حرب الابادة في غزة، وهي حملة ترقى الى فرض سلطة الاحتلال بشكل مباشر ومحكم، وسلب اراضي الفلسطينيين، ومنع قيام الدولة الفلسطينية بفرض وقائع جديدة على الارض، تعيد رسم الخارطة الفلسطينية وديموغرافيتها.

خطوة تطورات الابتلاع في الضفة الغربية، ايضا انها تأتي بعد حرب الابادة التي ارتكبت في غزة واحالتها ركاما، والتي اتبعتها اسرائيل باجراءات لدفع وتسهيل تهجير فلسطيني القطاع، مما يعني ان حكومة بنيامين نتنياهو تسير بخطين متوازيين في الضفة وغزة، لتفريغ الارض من اهلها، وتحقيق المزاعم التوراتية بالارض الخاصة باليهود، وهو ما يخشى كثر ان يتسبب بموجة تهجير جديدة للفلسطينيين في انحاء المنطقة والعالم، وافتتاح مرحلة جديدة من الصراع الاقليمي.

في 15 شباط الماضي، صادقت الحكومة الإسرائيلية في جلستها الاسبوعية على خطة غير مسبوقة للتعامل مع اراضي الضفة الغربية، بتحويلها من اراض فلسطينية محتلة الى املاك "دولة اسرائيل"، تمهيدا لمخطط ضم وفرض السيادة الاسرائيلية عليها، تتولى تنفيذه فعليا وزارات المالية والدفاع والقضاء، على الرغم من تعارضه مع القوانين والمواثيق الدولية التي تحظر التصرف بملكية اراض خاضعة للاحتلال او فرض تغييرات ديموغرافية عليها.

> **فرض احتلال مباشر على الضفة**

لا تزال الضفة الغربية وغزة مصنفة ضمن الاراضي المحتلة منذ العام 1967 بموجب القرارات الدولية. لهذا تحتاج اسرائيل الى كل الحيل الممكنة لانتهاك وضعها، وتكليف هذه الوزارات والعديد من الهيئات الحكومية والادارية والاستيطانية، للالتفاف على العراقيل، سواء على الصعد القانونية او الادارية او التحديات الديموغرافية القائمة بوجود مئات الاف الفلسطينيين في هذه المناطق.

تسلسل الخطوات الاسرائيلية المرتقبة من عدة مراحل يفترض ان تتضمن "تسوية" اوضاع 15% من اراضي الضفة الغربية في حلول نهاية

العام 2030، وذلك من خلال السماح بتسجيل الاراضي الفلسطينية في "الطابو" الاسرائيلي، ثم تتولى وحدة "تسجيل الاراضي" التابعة لقسم تنسيق اعمال الحكومة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، تنظيم وتسجيل ملكية الاراضي في المنطقة المصنفة ضمن المناطق "ج"، بما في ذلك من خلال اصدار تصاريح البيع وجباية الرسوم، مع منع السلطة الفلسطينية من اداء اي مهام في هذه المناطق، او بحسب ما يقول وزير مالية الكيان الاسرائيلي سموتريتش، اجهاض امكان قيام الدولة الفلسطينية وتحويل سلطتها الحالية الى ما يشبه السلطة البلدية لادارة الشؤون المحلية.

تعني هذه الاجراءات في ما تعنيه، الغاء قوانين تعود الى عهد الحكم الاردني للضفة كانت تمنع اليهود و"الاجانب" من شراء الاراضي في الضفة الغربية، في حين ان رفع السرية عن سجلات الاراضي، هدفه تسهيل امكان اطلاع المستوطنين عليها، والسعي الى شرائها. من هنا، يمكن فهم طبيعة التنكيل الواسع الذي تمارسه قوات الاحتلال في الضفة، والتدمير الممنهج والكبير، للمنشآت والمباني الفلسطينية بحجج مختلفة، وهو ما يظهر للفلسطيني صعوبة الاستمرار في الحياة هناك، وربما استسهال بيع ما يملكه للمستوطنين الذين يتلقون دعم سلطات الاحتلال، بينما يحظى المشروع الاستيطاني بشكل عام، بدعم خارجي هائل خصوصا من المنظمات المؤيدة للصهيونية ولفكرة "تهويد" فلسطين واستيطانها.

قوانين لاهاي

الارض التي احتلتها اسرائيل في حرب العام 1967، تعتبر اراضي محتلة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك لائحة لاهاي للعام 1907، واتفاقيات جنيف الاربع 1949 والبروتوكولات المكملة 1977، اضافة الى عشرات القرارات الدولية واراء محكمة العدل الدولية بما فيها فتوى 2004 حول الجدار وفتوى 2024 حول السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة بما فيها القدس. وتنص لوائح لاهاي على ان الاحتلال حالة مؤقتة ولا تنقل السيادة للقوة المحتلة، ويحظر الضم او تغيير طابع الارض، وهي اجراءات لاغية وباطلة مع إلزام المحتل بحماية المدنيين، بينما يمثل الاستيلاء على الاراضي بالقوة، والاستيطان، ونقل السكان انتهاكات جسيمة وغير قانونية.

8 دول تندد

ادان بيان مشترك لوزراء خارجية الامارات وتركيا ومصر والاردن واندونيسيا وباكستان والسعودية وقطر، قرار اسرائيل مصادرة الاراضي الفلسطينية، واصفين الخطوة بأنها "غير قانونية وتشكل تصعيدا خطيرا يهدف إلى تسريع النشاط الاستيطاني غير المشروع، ومصادرة الاراضي، وترسيخ السيطرة الاسرائيلية، وفرض سيادة اسرائيلية غير قانونية على الارض الفلسطينية المحتلة، بما يقوض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

تتضمن الاجراءات الاسرائيلية ايضا تسهيل "ادارة" السلطات الامنية الاسرائيلية لبعض المواقع الدينية الموجودة العديدة في الضفة (مثل مسجد بلال بن رباح)، اضافة الى نقل صلاحيات تراخيص البناء في تجمعات يهودية مثل الخليل (حيث يوجد الحرم الابراهيمي) والمواقع الدينية الحساسة من البلديات الفلسطينية الى "الادارة المدنية" للاحتلال.

اضافة الى السعي لبسط السيطرة الاوسع على المناطق المصنفة "ج"، فان السلطات الاسرائيلية ستسمح الان باتخاذ اجراءات تنفيذية ضد ما يوصف بالبناء الفلسطيني "غير القانوني" في المنطقة (أ) بدعوى حماية المواقع التراثية والاثرية، بما في ذلك امكانية مصادرة الاراضي وهدم المباني.

اذا اضيفت هذه الاجراءات الى عملية خنق وكالة "الاونروا" الجارية منذ شهور، فان الخطط القائمة التي تحول مناطق الضفة الى مربعات وادارات محلية وفرض الحكم العسكري المباشر عليها، ستعزز من تفتيت التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية، وعزلها عن بعضها البعض، خصوصا من خلال الحواجز الامنية التي ارتفع عددها من 645 حاجزا مع بداية العام 2023، الى 707 حواجز بعد 7 تشرين الاول 2023، وهو رقم لا يشمل الحواجز الموقتة المعروفة باسم "الحواجز ◄

◄ الطيارة"، والتي بلغ متوسط عددها نحو 495 حاجزا شهريا.

المشهد بالاجمال، يشكل انقلابا واضحا على "اتفاق اوسلو" الذي يعود الى العام 1993، والذي يفترض انه يحدد المناطق ذات السيادة الفلسطينية الخاصة والسيطرة المشتركة مع الاحتلال، وصلاحيات اسرائيل في ما يتعلق بالتحكم الامني. يحدث ذلك، على الرغم من ان السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس (ابو مازن)، اظهرت خلال السنوات الماضية الكثير من التعاون مع السلطات الاسرائيلية، وخصوصا خلال حرب غزة، حيث قمعت ومنعت تبلور تحركات احتجاجية من اهالي الضفة للتضامن الفاعل مع اشقائهم في غزة، بل ان الشرطة الفلسطينية لاحقت واعتقلت وقتلت ناشطين فلسطينيين في الضفة لمنعهم من تنفيذ عمليات مقاومة ضد الاحتلال.

وها هي السلطة الفلسطينية تتعرض الان الى التفكيك والاضعاف والتهميش، وقد سحبت منها مثلا صلاحيات ادارة قطاع غزة بعد الحرب، واوكلت المهمة الى لجنة فلسطينية "مستقلة" اقترحها دونالد ترامب، ووافق على فكرتها بنيامين نتنياهو، وصادقت عليها الدول العربية، مما يجعل رئاسة السلطة في رام الله، حاضرة رمزيا في حكم وادارة شؤون الفلسطينيين عموما ما بين غزة والضفة.

كما تعني الاجراءات الاسرائيلية ايضا سحب الصلاحيات من الاوقاف الاسلامية والبلدية، بما في ذلك في بيت لحم، وتحديدا في محيط قبة راحيل، حيث تم اعتماد النهج ذاته القائم على توظيف الرواية الاثرية كذريعة للمصادرة والسيطرة، حيث يقول خبير الخرائط والاستيطان خليل التفكجي انه بالاستناد إلى الذرائع نفسها، صادر الاحتلال نحو الف و800 دونم في سبسطية، اضافة الى نحو 70 دونما في مناطق من محافظة بيت لحم، كما انه وفق الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة، اصبح اكثر من 3 الاف موقع اثري في الضفة عرضة للتهديد والاستهداف والمصادرة والاستيطان. ويصبح الموقف اكثر خطورة لأن اسرائيل تحاول استغلال السجل العقاري في الضفة الغربية كوسيلة مركزية لبسطة هيمنتها، حيث ان الكيان الاسرائيلي كما يقول التفكجي، استولى منذ العام 1967، على جميع السجلات العقارية، بما فيها سجلات الاملاك الاردنية والمخاتير، ووضعها تحت سيطرة "الادارة المدنية"، في حين ان فتح سجل الاملاك امام المستوطنين، يمهد الطريق امام عمليات بيع وشراء علنية للأراضي الفلسطينية، بعيدا من أي رقابة من قبل السلطة الفلسطينية او اي اطار قانوني وطني.

اذن، ان المخططات الاسرائيلية الجديدة المترافقة مع عمليات تنكيل وبلطجة من جانب المستوطنين في حق الفلسطينيين في بيوتهم وارضهم ومزارعهم وشوارعهم، والتي لا تلاقي موقفا اميركيا حازما، وربما أيضا تواطؤا ضمنيا، واستنكارات عربية واسلامية وغربية متفرقة، تشكل بمجملها هجوما شاملا على "اتفاقية اوسلو" وترتيباتها، وربما ابعد من ذلك، لأنها تعيد الفلسطيني الى مرحلة النكبة الاولى في العام 1948. من حق الفلسطينيين ايضا ان يشعروا بالقلق لأن حتى "خطة ترامب" للسلام المعلنة منذ شهور، على الرغم تناولها تفاصيل عن مسار التسوية وفق الرؤية الاميركية، لا تتضمن اي اشارة الى حق الفلسطينيين بدولة ولا اي افق زمني لتحقيقها.

ظل الفلسطينيون طوال اكثر من 70 سنة وهم يحاولون اثبات "فلسطينيتهم" وهويتهم وانتمائهم، وهم الان سيكونون مضطرين الى بذل جهود لم يبق لها مثيل لمحاولة اثبات ملكيتهم لأراضيهم من خلال وثائق تاريخية ربما لم تعد متوافرة بين ايديهم، لأن اسرائيل، بحكم انها سلطة الامر الواقع المفروض عليهم، بدأت تتعامل مع مساحات هائلة من اراضيهم، وكأنها متنازع عليها، او باعتبارها تابعة لـ "السيادة" الاسرائيلية سواء اداريا او حكوميا او دينيا.

من شأن الخطوة الاسرائيلية ان تمس بشكل مبدئي بحقوق الفلسطينيين بحوالى 900 الف دونم، بعدما اعلن الكيان انها بمثابة "اراضي دولة"، ويقع 800 الف دونم منها في المنطقة "ج" التي تمثل اكثر من 60% من مساحة الضفة. الى جانب ذلك، وضعت اسرائيل نحو 450 الف دونم اضافية تحت بند "اراضي قيد المسح"، مما يعني فعليا انتزاع ملكيتها.

اجمالا، ستؤثر الخطوات الاسرائيلية على قدرة الفلسطينيين على التعامل مع اراضيهم والثبات فيها والدفاع عنها وتوارثها.

من المعلوم ان حكومة نتنياهو تعمل بالتعاون مع حزب الصهيونية الدينية المتطرف والذي ينتمي اليه وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، على تسهيل ضم الضفة. ولم يكن الامر أكثر وضوحا من الان، عندما يقول هذا الوزير "سنقضي على فكرة قيام دولة ارهابية عربية. سنلغي رسميا وعمليا اتفاقات اوسلو المشؤومة، وننطلق في مسيرة نحو السيادة، مع تشجيع الهجرة من غزة والضفة الغربية، ولا يوجد حل آخر طويل المدى".

بحسب بعض التحليلات، فان ما تشهده الساحة الاسرائيلية يعكس في جانب منه، الصراع بين القوى السياسية على صوت اليمين الاسرائيلي، قبل الانتخابات المقررة خلال العام الجاري، وعنوان هذا الصراع هو برامج متطرفة تحارب الوجود الفلسطيني، وهو ايضا ما يعكس نيات مبيتة تجاه الاردن.

في تقرير لمفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان في 19 شباط الماضي، جاء فيه "بدت الهجمات المكثفة، والتدمير الممنهج لاحياء بكاملها، ومنع وصول المساعدات الانسانية، كانها تهدف الى احداث تغيير ديموغرافي دائم في غزة. هذا، الى جانب عمليات التهجير القسري التي تبدو كانها تهدف الى احداث تهجير دائم، يثير مخاوف بشأن التطهير العرقي في غزة والضفة الغربية".

القوة الدولية

قال الجنرال الاميركي جاسبر جيفرز، قائد قوة الاستقرار الدولية لغزة، "يسعدني للغاية ان أعلن بأن اول خمس دول تعهدت بارسال قوات للخدمة ضمن قوة الاستقرار الدولية (ISF) هي: اندونيسيا، المغرب، كازاخستان، كوسوفو والبانيا. كما تعهدت دولتان بتدريب الشرطة، وهما مصر والاردن".

مجلس السلام

عقد ما يسمى "مجلس السلام" الذي شكله ترامب اول اجتماع له في واشنطن في 19 شباط الماضي، حيث قال الرئيس الاميركي ان الولايات المتحدة تعهدت بالمساهمة بـ 10 مليارات دولار لغزة، بينما تعهدت الكويت وكازاخستان واذربيجان والامارات والمغرب والبحرين وقطر والسعودية واوزبكستان، بـ 7 مليارات دولار، علما بأن التقديرات تشير الى ان اعادة اعمار غزة تتطلب اكثر من 150 مليار دولار.

"الاونروا تفكك والسلطة تهمّش"

نشاطات

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

الإصلاح الإداري ودولة السيادة والتنمية المستدامة
اللواء شقير: الطائف أكد على تحديث المؤسّسات

بات الحديث عن الاصلاح الاداري واهميته، أحد العناصر الاساسية لبناء دولة القانون والمؤسسات، وباتت ازمة الادارة في لبنان وضرورة تحديثها وتطويرها من القضايا البنيوية التي تحتاج الى رؤية علمية شاملة تعيد تنظيم العلاقة بين المركزية واللامركزية، بما يحقق الانماء المتوازن ويعزز الشفافية والمساءلة

هذه العناوين والمواضيع، كانت محور ندوة فكرية اقيمت في جامعة سيدة اللويزة - زوق مصبح، نظمتها لجنة "رواد من لبنان" و"جمعية الارشاد والتثقيف الوطني" برعاية المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير وحضوره، الذي استعرض تجربة المديرية العامة للأمن العام مع التطوير والتحديث والاصلاح والحوكمة الرشيدة، بما يعزز الشفافية وتسهيل معاملات المواطنين.

اللواء شقير: الأمن العام جزء فاعل في الاصلاح

أكد المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير أن "الاصلاح الاداري في لبنان بات شرطا اساسيا لبناء مؤسسات حديثة وسليمة، تقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعتمد الشفافية والمساءلة والكفاءة في ادارة الشأن العام. فالادارة الفاعلة هي جهاز تنفيذي، لكنها ايضا تشكل الركيزة التي تقوم عليها ثقة المواطن بالدولة، وهي المدخل الحقيقي لأي نهوض اقتصادي او اجتماعي مستدام. في هذا السياق، تشكل اللامركزية الادارية احدى الادوات الاساسية لتحقيق هذا الهدف، لما لها من دور في تعزيز الانماء المتوازن، وتمكين الادارات المحلية، وتقريب الخدمات من المواطنين، بما يكرس العدالة المناطقية ويعزز الانتماء الوطني".

وقال: "لقد شكلت وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في الطائف محطة مفصلية في مسار الدولة اللبنانية، اذ اكدت بوضوح على ضرورة الاصلاح الاداري وتحديث مؤسسات الدولة، وعلى اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة كخيار وطني يعزز الوحدة من خلال التنمية، ويؤسس لدولة قوية وعادلة. وقد جاءت هذه المبادئ منسجمة مع احكام الدستور اللبناني، الذي يبقى المرجعية الاساسية لتنظيم عمل المؤسسات ومسؤوليتها التاريخية، يشكل المدخل الصحيح لتعزيز الاستقرار وترسيخ اسس الدولة الحديثة. في موازاة ذلك، تبرز توجهات السلطات الدستورية في لبنان، وفي طليعتها فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، ورئيس الحكومة والحكومة مجتمعة، من خلال ما تضمنه خطاب القسم والبيان الوزاري من التزام واضح بالسير قدما في تنفيذ كامل بنود الدستور، باعتبارها الإطار الناظم لبناء الدولة الحديثة وتعزيز مؤسساتها. ويأتي الاصلاح الاداري، وفي صلبه اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة، كأحد المرتكزات الاساسية لهذا المسار، لما يشكله من مدخل ضروري لتحديث الادارة العامة وتعزيز الانماء المتوازن وترسيخ العدالة المؤسساتية. ان هذه التوجهات تعبر عن ارادة وطنية جامعة، يجد صداها الطبيعي في مجلس النواب، حيث يتجسد الوفاق الوطني من خلال العمل التشريعي المسؤول، بما يضمن ترجمة المبادئ الدستورية الى سياسات واجراءات عملية تسهم في تطوير مؤسسات الدولة وتعزيز ثقة المواطنين بها".

وضمان حسن سيرها. ان استكمال تطبيق هذه البنود الاصلاحية، بروحها الوطنية

وسأل اللواء شقير: "هل الاصلاح السياسي يسبق الاصلاح الاداري؟ ام العكس؟ كعسكري في الخدمة الفعلية ولدي ضوابط ولكن هنا سأخرج عنها واقول، هل يمكننا من دون الاصلاح السياسي القيام بالإصلاح الاداري؟ يقال ان فاقد الشيء لا يعطيه، نحن في حاجة اولا الى اصلاح سياسي، فكل الاستحقاقات التي مرت على لبنان مرورا من 1920 و1943 و1958 و1969 واتفاق القاهرة وويلاته الذي انتج علينا حرب 1975 و1982 والذهاب الى اتفاق الطائف. في رأيي، ان الاصلاح السياسي هو الاهم والبداية تكون من قانون انتخاب عادل يعطي التمثيل الصحيح للشعب اللبناني ويحقق له ارادته، هذا البلد الذي لطالما كان سويسرا الشرق ومستشفى الشرق وجامعته ومدرسته، ولا ينقصنا أي شي لنعود الى ما كنا عليه. ان القانون الانتخابي الذي نأمل في الوصول اليه كي ننتج طبقة سياسية تسمح لنا القيام بالإصلاح الإداري".

واستعرض اللواء شقير ما حققته المديرية العامة للأمن العام في مجال التحديث والتطوير والاصلاح، قائلا: "انطلاقا من موقعها ومسؤولياتها الوطنية، تلتزم المديرية العامة للأمن العام بأن تكون

جزءا فاعلا في مسيرة الاصلاح، من خلال اعتمادها مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير ادائها المؤسساتي، وتحديث خدماتها بما يتلاءم مع متطلبات العصر وحاجات المواطنين. فنحن منذ سنة حين استلمنا مهامنا، وضعنا رؤية انه لا بد من التحول الرقمي، أن يأخذ المواطن اللبناني خدمته وهو عزيز في مراكز نظيفة، قمنا بتلزيم شركة فرنسية مع شركة اخرى، لإنشاء منصة رقمية سنطلقها في الاول من شهر ايار، كان من المفترض ان نطلقها في بداية العام وانما بسبب التعقيدات الادارية تأخرنا، كما قمنا بتمويل المشروع من خلال هبة قيمتها 3 ملايين دولار. هذه المنصة الرقمية ستقدم الخدمات الى اللبنانيين والمقيمين الشرعيين في لبنان من دون الحضور لمراكز الامن العام الا اذا لم يكن لديهم بصمات، وكل من لديه جواز سفر بيومتري في امكانه الدخول الى المنصة وشراء الخدمة التي يريدها".

وشدد على "ان المواطن لا يحب ان يكون قريبا من الإدارة، وبذلك نحمي الموظف من الفساد وفي الوقت نفسه يحصل المواطن على الخدمة التي يريدها من منزله". واشار الى ان "الامن العام قام بتحديث جميع المباني مع تجهيز محطات انتظار بما يسهل حصول الافراد على معاملاتهم في اسرع وقت، اضافة الى تخفيض المهل من 40 يوما الى شهر الى 15 يوما، وقريبا سنخفضها اكثر. وفي المطار، لم يشهد هذا العام زحمة مع التقيد بالقوانين واللياقة المطلوبة من قبل عناصر الامن العام. كذلك قمنا بتحديث وشراء برمجيات جديدة لضبط عمليات استلام جوازات سفر صحيحة بمستندات غير صحيحة، كما قمنا بتلزيم الباسبورات الاحدث الى شركة المانية وفق قانون الشراء العام ووفرنا على خزينة الدولة 3 ملايين دولار".

وتابع: "استطعنا من ضمن امكاناتنا تحديث كل المراكز الحدودية لتكون واجهة جميلة؟ وطوعنا 1400 عنصر بقرار من مجلس الوزراء، وهو موقف كبير لفخامة الرئيس وللحكومة تجاه الامن

المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير متكلما.

> **الامن العام مؤسسة وطنية في خدمة الانسان**

العام، كي نكون على اهبة لضبط المعابر الشرعية وضبط المقيمين في لبنان. نحن نعمل على انهاء ملف النازحين، ووفقا لبيانات unhcr تم اقفال 5001363 ملفا في العام 2025 غادروا لبنان بطوعيتهم الى بلادهم ويجري العمل هذا العام على اقفال هذا الملف، ومن يريد ان يكون في لبنان عليه ان يكون موجودا وفق القوانين اللبنانية ووفق التشريعات اللبنانية اي عليه ان يحصل على اقامة شرعية واجازة عمل. يكفينا الوجود غير الشرعي في لبنان، ولا يجوز ان يكون هناك افراد دخلوا خلسة ويعملون في مؤسسات، فهذه مسؤولية وطنية تقع على عاتق اصحاب تلك المؤسسات، ونحن على تواصل معهم ومع النقابات".

اضاف: "نحن وفقا للقانون، لدينا استقلال مالي، الامر الذي ساعدنا وعزز نظرية اللامركزية الادارية ونجاحها في الامن العام، لأنه من خلال هذا الصندوق المعتمد وفق القوانين والمحاسبة والرقابة، يتم الصرف ونوفر على خزينة الدولة بشكل اسرع ومن دون تعقيدات الإدارة. وقد قمنا بتحديث الادارة والاليات والمباني والمراكز واعطاء العسكريين سلفات شهرية تعادل خمسة اشهر".

واكد اللواء شقير "أن المديرية حرصت على تسهيل الاجراءات، وتبسيط المعاملات، وتعزيز حضورها في مختلف المحافظات والاقضية، عبر انتشار مراكزها على كامل الاراضي اللبنانية، بما يضمن تقديم الخدمات بكفاءة وسرعة وعدالة، ويجسد مفهوم الادارة القريبة من المواطن. واولت المديرية العامة للأمن العام اهمية خاصة لعملية مكننة خدماتها واعتماد التكنولوجيا الحديثة كجزء اساسي من مسار الاصلاح والتحديث، حيث عملت على تطوير الانظمة الالكترونية التي تتيح للمواطنين والمقيمين تقديم طلباتهم وانجاز معاملاتهم وفق آليات حديثة تتسم بالسرعة والدقة والشفافية. وقد ساهمت هذه الخطوات في اختصار الوقت والجهد، وتخفيف الاعباء الادارية، وتعزيز كفاءة الاداء، بما يواكب متطلبات الادارة الحديثة ويكرس مفهوم الخدمة العامة القائمة على الجودة والفعالية. ان اعتماد التحول الرقمي كخيار تقني هادف وفاعل أصبح ركيزة اساسية في بناء ادارة عصرية تعزز الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتؤكد التزام الدولة بتطوير خدماتها وفق اعلى المعايير".

واشار الى أن "الامن العام، الى جانب دوره الامني، هو مؤسسة وطنية في خدمة الانسان، تسعى الى تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وترسيخ مفهوم الادارة الحديثة القائمة على الكفاءة والمسؤولية. ونحن نؤمن بأن الاصلاح هو مسار مستمر يتطلب ارادة صادقة وتعاونا بين مختلف مؤسسات الدولة والقوى الحية في المجتمع". ◄

بارود: اللامركزية اصلاح موعود

تطرق الوزير السابق زياد بارود الى "اتفاق الطائف الذي قال باللامركزية الموسعة، وضرورة اقرار اقتراح قانون اللامركزية الموسعة"، فقال: "ان هذا المشروع ليس يدعي الكمال انما هو متكامل". ولفت الى ان "النائب سامي الجميل تبنى هذا الاقتراح، وتمت مناقشته في 80 جلسة في اللجنة الفرعية، لكن المعوقات هي في السياسة وليس في نص المشروع".
وشدد على "ضرورة نزع النعوت المرتبطة باللامركزية من الادارية او المالية، فاللامركزية اذا لم تكن ادارية فماذا ستكون؟ سياسية؟ حينها تصبح فيديرالية. لذا عندما نقول اللامركزية لا داعي للقول ادارية او مالية".
واشار الى ان "اللامركزية هي في صلب الاصلاح الاداري وجسر عبور نحو التنمية المستدامة ولكن هي ايضا جسر عبور للمشاركة المحلية الديموقراطية، انها ليست فقط تأمين الخدمات بل هي مشاركة محلية للأشخاص عبر اعطاء رأيهم وفعالية أكبر للمساءلة. انها عنوان موعود منذ عهد الرئيس اميل اده مرورا بالحركة الوطنية في ستينات القرن الماضي وصولا الى ما قدمه حزبا القوات والكتائب من افكار الى اتفاق الطائف وما بعده من مشاريع".

والوزير السابق زياد بارود.

مداخلات

اعتبرت رئيسة المركز التربوي للبحوث والانماء هيام اسحق ان "الاصلاح لا يكتمل من دون اصلاح تربوي شامل"، مشيرة الى ان "التعليم هو الركيزة الاساسية لبناء الانسان المواطن القادر على التفكير النقدي والمشاركة وتحمل المسؤولية".
ولفتت الى "اهمية اللامركزية الادارية تكمن في تمكين المناطق وتحسين جودة التعليم ومعالجة الفوارق الاجتماعية".

رئيسة المركز التربوي للبحوث والانماء هيام اسحاق.

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتور بيار الخوري تحدث عن "الاصلاح الاداري في زمن الرقمنة من القوانين الى البنية التي تنشئ الثقة"، وركز على دور التكنولوجيا، "فمشكلة الادارة في لبنان ليست نقصا في الخبرات أو الامكانات، بل في غياب الارادة والاطار المنظم. الرقمنة لا تصلح الادارة وحدها، لكنها تفرض مسارا واضحا، تحفظ الاثر، وتجعل المسؤولية قابلة للتتبع. انها اداة للشفافية والانضباط المؤسسي".

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بيار الخوري.

ورأى رئيس لجنة "رواد من لبنان" الدكتور ميشال كعدي أن قراءة كتاب "الاصلاح الاداري في لبنان - اللامركزية الادارية جسر عبور نحو التنمية المستدامة" للدكتور بول الحامض، تدفع الى التأكيد ان اللامركزية لم تعد خيارا نظريا، بل مدخلا اساسيا لانقاذ الدولة. اما المؤلف الدكتور بول الحامض فاستهل كلامه بتوجيه الشكر الى راعي الحفل اللواء حسن شقير، منوها بـ"دوره في تحديث الادارة وتطوير العمل المؤسسي وخدمة الصالح العام".
ختاما، أقيم حفل تكريم للمدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير.

رئيس لجنة رواد لبنان ميشال كعدي.

بول الحامض.

تقديم الدرع.

الصايغ: اللامركزية قد لا تقود الى تنمية أفضل

النائب سليم الصايغ اشار في مداخلته الى انه "يجب طرح الموضوع من زاوية الاصلاح السياسي، قائلا انه لكي تصلح اللامركزية هناك مبادىء عامة، وليس هناك من حتمية ابدا الى ان اللامركزية هي التي ستقود الى تنمية أفضل. لكي تصبح اللامركزية مرتبطة حقيقة بالتنمية هناك اصول وهناك شروط، والا نكون نقلنا العطب في السلطة المركزية الى السلطات اللامركزية، ونكون هكذا كما نقول اليوم نوزع الخسائر ووزعنا الفشل في النظام السياسي المرتجى".
واكد ان "الهروب من الدولة المركزية نحو الدولة اللامركزية هو أكبر خطأ قاتل للبنان، اذ لا مركزية صحيحة تبدأ بمركزية صالحة قادرة توزع السلطات، والا ستصدر الفشل والفساد الكبير سيوزع على فساد صغير ويصبح الفساد في داخل ثقافتنا المجتمعية". وشدد على انه "عندما تصبح الدولة على المستوى المركزي قادرة على ضبط القانون وضبط الفساد كما يجب، نطمئن أكثر اننا نستطيع ان نذهب الى لامركزية صحيحة".

والنائب سليم الصايغ.

نشاطات

الأمن العام أطلق الفكرة وطبّقها مع الجيش اللبناني تخريج دورة تدريب بين الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة

منذ ما يقارب ستة اشهر اطلق مشروع التدريب المشترك بين كل الأجهزة الامنية والعسكرية اللبنانية، تحديدا الجيش اللبناني، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، المديرية العامة لأمن الدولة، المديرية العامة للجمارك، وفوج حرس بيروت. هذا المشروع الوطني، الأول من نوعه في لبنان، تنجز دوراته لدى دائرة الرياضة والرمي في المديرية العامة للأمن العام

من الاحتفال.

في 17 شباط الفائت، نظمت المديرية العامة للأمن العام في المبنى المركزي - قاعة 27 آب، حفل تخريج وتوزيع شهادات على الضباط والعسكريين المشاركين في المرحلة الاولى من الدورة التدريبية، مع الأجهزة الامنية والعسكرية كافة، والتي تمحورت على التوقيفات والقتال المتقارب والدفاع عن النفس وتوقيف مطلوبين.

الاحتفال الذي حضره كل من العميد جورج سعادة ممثلا قائد الجيش، العميد عاصم حمادة ممثلا المدير العام لقوى الامن الداخلي، العميد عامر الميس ممثلا المدير العام للأمن العام، العميد خالد الحسيني ممثلا المدير العام لأمن الدولة، الرائد ريان شريف ممثلا المدير العام للجمارك، العميد عباس الحسيني ممثلا محافظ مدينة بيروت، اضافة الى حشد من الضباط من مختلف الاجهزة والمؤسسات الامنية والعسكرية.

استهلالا، النشيد الوطني ونشيد الامن العام. ثم كلمة ترحيب بالحضور من مقدمة الحفل النقيب جووي البستاني. بعدها عرض فيلم وثائقي عن مراحل التدريب التي خاضها الضباط والعسكريون خلال الدورة.

ثم كانت كلمة لرئيس دائرة الرياضة والرمي ومدرب القتال في المديرية العامة للأمن العام المقدم ديمتري صقر، من أبرز ما جاء فيها: "نجتمع اليوم لاختتام اول دفعة لدورة عسكرية فريدة من نوعها بحيث جمعت جميع مؤسساتنا العسكرية في تدريب احترافي متقدم نتيجة خبرة قتالية دامت أكثر من 45 سنة. يشرفنا اليوم ان نلتقي بكم في هذا الحفل الكريم الذي نحتفي فيه بكوكبة من ابطال مؤسساتنا بعد اتمامهم بنجاح الدورات التدريبية المتخصصة في القتال المتقارب والدفاع عن النفس وسوق الموقوفين. وللتعرف أكثر، هي من اهم المهارات الميدانية التي تسهم في رفع مستوى الجاهزية والانضباط وتعزز القدرة على تنفيذ الواجبات الامنية بكفاءة ومسؤولية".

> **اللواء شقير: اطلاق مشروع التدريب المشترك انجاز للبنان**

ممثل المدير العام للأمن العام العميد عامر الميس.

المقدم ديمتري صقر.

المدير العام للامن العام حسن شقير الذي تمت على عهده المباركة لإطلاق هذه الدورات، كذلك قيادة الجيش بمدرسة القتال لديها، مدرسة LAFMA، مع مدربيها المعتمدين مع مدربينا لما بذلوه من جهد في نقل الخبرة والمعرفة الى ابطال مؤسساتنا".

ثم القى العميد الميس كلمة اللواء شقير، جاء فيها: "نلتقي اليوم في المديرية العامة للأمن العام، لنحتفل بتخريج المشاركين في المرحلة الاولى من الدورة التدريبية المشتركة وتوزيع الشهادات عليهم، والتي جمعت عسكريين من مختلف الاجهزة العسكرية والامنية في مجال توقيف المطلوبين، القتال المتقارب والدفاع عن النفس. وهي مناسبة، لا تعبر فقط عن نهاية مرحلة تدريبية، بل عن بداية مسؤولية جديدة، تضاف الى سجل الواجبات التي يحملها كل عسكري على كتفيه في خدمة الوطن والقانون".

وتابع: "ان العمل الامني في جوهره يقوم على توازن دقيق بين القوة والانضباط، بين الجسد والعقل وبين الواجب الاجرائي والبعد الانساني. من هنا تأتي اهمية التدريب الجسدي، وتابع: "عملنا على مدى سنوات طويلة وبجهود مكثفة، على دمج مجموعة من التقنيات المستمدة من مدارس عسكرية قتالية متعددة، وقمنا بتطويرها بحيث ابتكرنا اسلوبا واقعيا يحاكي الواقع بهدف الوصول الى أفضل منهجية ممكنة لإيصال المعلومات بكفاءة ودقة".

وختم قائلا: "في هذه المناسبة نتقدم بالشكر والتقدير الى سعادة اللواء

> **اللواء شقير: تنسيقنا الامني وتعاوننا التدريبي قوة للبنان**

الذي لا يهدف فقط الى بناء العضلات او اكتساب المهارات القتالية، بل الى تعليم العسكري كيف يسيطر على قواته، وكيف يوجهها بعقله قبل جسده. فالقوة غير المنضبطة قد تتحول الى خطر، اما القوة التي يضبطها العقل ويهديها القانون، فهي التي تصنع رجل الامن الحقيقي. ان قوة العسكري الجسدية ليست امتيازا شخصيا، بل مسؤولية وطنية وقانونية. فهي منوطة به من اجل انفاذ القانون وحماية المجتمع، ولهذا يقال ان رجل الامن هو ذراع القانون القوي. غير ان هذه الذراع لا تعمل وحدها، فالقانون والقوة لا ينفصلان، بل يكمل أحدهما الاخر. القانون من دون قوة منضبطة يبقى نصا غير قابل للتنفيذ، والقوة من دون قانون عادل تتحول الى تعسف او فوضى. وبين هذين الحدين، يتحدد دور العسكري الحقيقي: ان يكون قويا بالقانون، وقانونيا بقوته".

ثم توجه الى المتخرجين بالقول: "ايها المتخرجون، ان هذه الدورة التدريبية المشتركة التي خضعتم لها ليست مجرد برنامج تقني، بل تجربة مهنية ووطنية، جمعت بين عسكريين من اجهزة مختلفة، ليتدربوا معا على طرق واساليب وخطط توقيف المطلوبين، القتال المتقارب والدفاع عن النفس. هذا التدريب المشترك يكتسب اهمية خاصة، لأنه يخلق لغة ميدانية واحدة، ويعزز التنسيق والتكامل بين المؤسسات الامنية والعسكرية، بما ينعكس ايجابا على اداء المهمات في كل الميادين".

وتابع: "تتطلب هذه التدريبات مستوى عاليا من اللياقة الجسدية والقوة البدنية، لان العمل الامني في كثير من الاحيان يضع العسكري في مواجهة مباشرة مع المطلوبين او الخارجين عن القانون. وفي مثل هذه الحالات، قد يلعب المظهر الخارجي لرجل الامن ◄

دورا حاسما في لحظة تنفيذ المهمة. فحضور العسكري، وهيبته، وانضباطه، قد تكون كافية في كثير من الاحيان لجعل المطلوب يستسلم من دون مقاومة، مما يجنب الطرفين اضرارا جسدية قد تكون خطيرة، بل قاتلة احيانا. وهنا تظهر حقيقة اساسية: ان الجسد المدرب ليس اداة للعنف، بل وسيلة للحد منه. لكن، مهما بلغت مهارات العسكري وقدراته، يبقى الالتزام بالقوانين الانسانية واحترام حقوق الانسان هما الاساس في كل مهمة. فنجاح التوقيف لا يقاس فقط بإتمامه، بل بالطريقة التي ينفذ بها. والعنف، عندما لا يكون ضروريا، قد يعرض المهمة للفشل، ويقوض الثقة بين المجتمع والمؤسسة الامنية. اما الانضباط واحترام القانون، فيضمنان نجاح المهمة، ويعززان صورة رجل الامن كحام للحقوق، لا كمصدر للخوف".

واعتبر "ان ما اكتسبتموه في هذه الدورة هو خطوة اولى على طريق طويل من التدريب والتطوير. فالعسكري لا يتوقف عن التعلم، ولا عن صقل مهاراته الجسدية والعقلية. اما الانضباط الذي مارستموه خلال فترة التدريب، فيجب ان يتحول الى سلوك دائم في الميدان اولا، وفي التعاطي مع المواطنين ثانيا. في هذه المناسبة، لا يسعني الا ان اتوجه بالشكر الى المدربين الذين بذلوا جهدا كبيرا في اعداد هذه الدورة، ونقلوا خبراتهم ومعارفهم الى المتدربين بكل امانة ومسؤولية. كما اود ان انوه بالمشاركين فيها جميعا، لما اظهروه من التزام وسلوك وانضباط خلال مراحل التدريب، وهو ما يعكس الروح العسكرية العالية التي تتمتعون بها".

وختم العميد الميس قائلا: "لبنان يحتاج اليوم اكثر من اي وقت مضى الى رجال امن يجمعون بين القوة والانضباط، بين الحزم والانسانية وبين الواجب والقانون. وانتم، بما اكتسبتموه من تدريب وخبرة، تمثلون نموذجا لهذا العسكري الذي نريده: قويا في بنيته، منضبطا في عقله، عادلا في سلوكه واميناً في خدمة وطنه".

ثم وزعت الشهادات على المتخرجين، ضباط وعسكريي الاجهزة الامنية والعسكرية، ثم اقيم حفل كوكتيل.

مجموعة من المتخرجين.

مجموعة اخرى.

المقدم صقر: دمجنا وطورنا مدارس قتالية عدة في التدريب

نشاطات

اتفاقيّة تعاون بين الأمن العام والجامعة اللبنانية
اللواء شقير : الأمن والعلم ركيزتان في بناء الدول الحديثة

وقعت المديرية العامة للأمن العام ممثلة بالمدير العام اللواء حسن شقير، والجامعة اللبنانية ممثلة برئيسها البروفسور بسام بدران، اتفاقية تعاون بينهما تجسيدا لإرادة التعاون بين المؤسسات الوطنية اللبنانية، ورغبة من الفريقين في تنظيم الاطار العام للتعاون العلمي والفني والتقني بينهما، عبر تبادل المعلومات والخبرات وتطوير القدرات العلمية والتقنية والفنية المشتركة.
استهل حفل التوقيع الذي اقيم قبل ظهر الاثنين 16 شباط 2026، في قاعة الاجتماعات الكبرى في المقر الرئيسي للجامعة، في منطقة المتحف، بالنشيد الوطني ونشيدي الجامعة اللبنانية والامن العام. حضر حفل التوقيع، الى اللواء شقير والبروفسور بدران، وفد من كبار ضباط المديرية من رؤساء المكاتب والفروع المعنيين بالاتفاقية، وعمداء الكليات ورؤساء الدوائر في رئاسة الجامعة، وعدد من المستشارين.
بدأ الاحتفال بكلمة البروفسور بدران الذي استهلها بالترحيب باللواء شقير، وقال: "ان توقيع اتفاقية تعاون بين الجامعة اللبنانية والمديرية العامة للأمن العام يشكل خطوة استراتيجية على طريق بناء شراكة وطنية متينة، تجمع بين العلم والامن، بين المعرفة الاكاديمية والخبرة الميدانية، خدمة للوطن والمجتمع. ان هذا التعاون من شأنه ان يعزز التبادل المعرفي والمؤسسي، ويجعل هذه الشراكة نموذجا يحتذى به في التكامل بين مؤسسات الدولة، من خلال مشاريع مشتركة تساهم في تطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الامنية والاجتماعية، اضافة الى برامج تتيح لطلاب الجامعة اللبنانية الاطلاع على التجارب العملية للأمن العام، وتعزيز الوعي في مجالات الامن والقانون ومكافحة القضايا التي تمس حياة المواطن اليومية".
اضاف: "لقد اخترنا ان تكون بداية هذا التعاون من خلال إطلاق حملة التوعية حول المخاطر السيبرانية والامن السيبراني، ادراكا منا بأن الفضاء الرقمي اصبح جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، وان حمايته تتطلب تكاملا بين المؤسسات الاكاديمية والأمنية. نحن نعول على توسيع افق هذا التعاون، اذ يمكن للجامعة اللبنانية ان تضع خبراتها العلمية والبحثية في خدمة الامن العام، وان يستفيد طلابنا وباحثونا من خبرة هذه المؤسسة الوطنية الرائدة".

المشاركون.

رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور بسام بدران متكلما.

والمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير.

وانتهى البروفسور بدران الى القول: "لا بد لي من ان اشيد بمركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، الذي يشكل قاعدة متينة لاطلاق هذا التعاون، بما يقدمه من موارد ومعارف متخصصة، وبما يضطلع به من دور في خدمة المجتمع الاكاديمي".
ثم القى اللواء شقير كلمة قال فيها: "يسعدني ويشرفني ان التقي بكم اليوم في رحاب الجامعة اللبنانية، هذه المؤسسة الوطنية العريقة، لنشهد معا توقيع اتفاقية تعاون بين المديرية العامة للأمن العام والجامعة اللبنانية. ان هذه الاتفاقية ليست مجرد وثيقة ادارية نوقع عليها، بل هي محطة جديدة في مسار التعاون البناء بين مؤسستين وطنيتين تؤمنان برسالة الدولة وتعملان في سبيل خدمة لبنان وابنائه. اهمية هذا التعاون تكمن في كونه يجمع بين مؤسسة امنية تضطلع بمسؤوليات جسيمة في حماية الوطن وصون امنه واستقراره، وبين مؤسسة تربوية اكاديمية تعد منارة للعلم والفكر، وتشكل الحاضنة الاساسية لإعداد الكفاءات الوطنية. فالأمن والعلم ركيزتان متكاملتان في بناء الدول الحديثة، ولا يمكن لأي منهما ان يحقق اهدافه كاملة بمعزل عن الآخر. من هنا، فان هذه الشراكة تعكس ادراكا عميقا بأن تعزيز الامن لا يقتصر على الاجراءات الميدانية، بل يتطلب ايضا البحث العلمي، التطوير التقني، والاستفادة من الطاقات الاكاديمية المتخصصة".

توقيع الاتفاقية.

آلية تعزيز التعاون

شددت اتفاقية التعاون بين الجامعة اللبنانية والمديرية العامة للأمن العام على إجراء الدراسات العلمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وعلى آلية لتعزيز التعاون بين الفريقين ضمن المجالات التالية:
1- المشاركة في المؤتمرات والندوات والمحاضرات وورش العمل والتدريبات المحلية والدولية.
2- المشاركة في المشاريع المحلية والدولية الهادفة الى تطوير الخبرات العلمية والفنية والتقنية لدى الفريقين.
3- تبادل الخبرات والمعلومات ذات الطابع العلمي والفني والتقني.
4- تبادل المؤلفات والمطبوعات والمنشورات والدوريات التي تصدر عن كل من الفريقين.
5- تنظيم دورات تدريبية متخصصة في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وفق ملحق يعد بين الفريقين تحدد فيه تفاصيل وشروط التدريب.
6- الاستعانة بخبراء واساتذة من الجامعة للمشاركة في الدورات التدريبية والنشاطات المشتركة بين الفريقين عند الحاجة، وفق القوانين والانظمة المعمول بها لدى الجامعة وبعد موافقة رئيسها.
7- اشراك طلاب من الجامعة في مشاريع ميدانية تنفذها المديرية العامة للأمن العام وفق شروط تحدد لاحقا.
يتم تنفيذ ما ورد اعلاه ضمن الامكانات اللوجستية والمادية المتوفرة لدى كل من الفريقين، ووفق القوانين اللبنانية والانظمة المعمول بها لدى كل منهما.

واعتبر اللواء شقير "ان علاقة الامن العام بالجامعة اللبنانية هي استكمال لمسيرة تاريخية من الثقة المتبادلة. واليوم، نطلق اطارا تنظيميا متكاملا، مدفوعين برغبة الفريقين في مأسسة التعاون العلمي والفني والتقني، والانتقال به الى آفاق أرحب واكثر حداثة، ترتكز على دعائم استراتيجية تهدف الى صهر الخبرات الميدانية بالأصول العلمية من خلال تبادل المعلومات وتطوير القدرات المشتركة. الى الاستثمار في تبادل المؤلفات والمطبوعات والمنشورات الدورية التي تصدر عن مؤسستينا، لنصنع مرجعا معرفيا يخدم الامن والعلم معا، لان طموحنا يتجاوز مجرد التوقيع على الورق، الى السعي لتعزيز هذا التعاون في ميادين حيوية تشمل اجراء الدراسات العلمية المتقدمة في القضايا ذات الاهتمام المشترك، والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التدريبية، محليا ودوليا".
وتابع: "اننا في المديرية العامة للأمن العام نضع كل ثقتنا بخبرات اساتذة الجامعة اللبنانية للمساهمة في دورات الامن العام التدريبية ونشاطاتها، كما تفتح المديرية ◄

ابوابها لطلابنا الاعزاء للمشاركة في مشاريع ميدانية تنفذها المديرية، ضمن شروط علمية وعملية دقيقة، ليكونوا شركاء حقيقيين في مواكبة الغد وحمايته. ففي عالم يشهد تسارعا هائلا في التطور التكنولوجي والمعرفي، بات لزاما على المؤسسات الامنية ان تواكب المستجدات، سواء في مجالات الامن السيبراني، او ادارة البيانات، او تقنيات التحقيق والتحليل. وهنا يبرز دور الجامعة اللبنانية وتعاونها بما تختزنه من طاقات بحثية وكفاءات علمية قادرة على الاسهام في هذا التطور. كما نتطلع الى ان تكون السنوات الخمس المقبلة نموذجا ناجحا لهذا التعاون، وان تتكلل بمبادرات ومشروعات ملموسة تعود بالنفع على المؤسستين وعلى لبنان".

وختم اللواء شقير قائلا: "ختاما، اتوجه بتحية تقدير واكبار الى البروفسور بسام بدران واسرة الجامعة والى كل من ساهم في انجاح هذا التعاون، مجددين العهد بأن نبقى الحصن المنيع لهذا الوطن، فبالعلم نطوره، وبالأمن نحميه".

ثم تحدث البروفسور بدران عما حققته الجامعة اللبنانية من انجازات ثبتت موقعها ورفعت من تصنيفها على مستوى المنطقة والعالم في مختلف كلياتها من دون استثناء، لافتا الى مجموعة الجوائز السنوية العالمية التي حصدتها.

واكد "ان الجامعة اللبنانية تضع امكاناتها كافة في تصرف المديرية العامة للأمن العام في مختلف المجالات. ذلك اننا مؤسستان وطنيتان، وعلينا ان نكون متعاونين بهدف التطور على المستويات كافة ولا سيما في الماجستير والدكتوراه، وهو امر ليس جديدا بعد ان عقدنا اتفاقيات تعاون مماثلة مع كلية القيادة والاركان في قيادة الجيش اللبناني. فكل ما اتمناه ان نبلغ مرحلة متقدمة من التطور المطلوب، وخصوصا انه سبق ان تعاونا في اثناء توليك مهامك في جهاز امن الدولة".

كذلك قدم رئيس مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية البروفسور بلال

المدير العام لمركز المعلوماتية القانونية الدكتور بلال عبدالله.

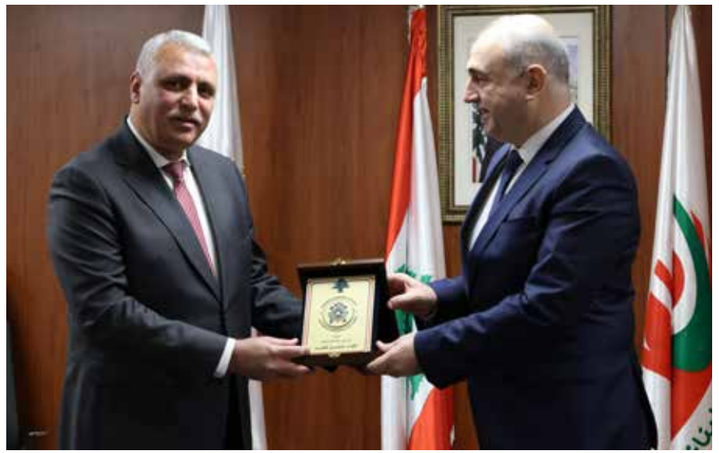
تبادل الدروع.

عبدالله عرضا مفصلا لعمل المركز، على اساس ان اولى خطوات التعاون تصب في اتجاه مواجهة المخاطر السيبرانية. ولفت الى انها تعاظمت من جراء استخدام الملايين للانترنت، متحدثا عن خروقات طالت مطار بيروت ووزارة الشؤون الاجتماعية ومعهما مؤسسات اخرى.

وبعدما شدد على اهمية التوعية باعتبارها خط الدفاع الاول في الامن السيبراني، اكد عبدالله ان المركز الذي بنى شراكات مهمة مع المجلس النيابي ووزارات ومؤسسات عامة، احتل موقعا مهما في هذا المجال بعدما بلغ عدد زواره الشهريين اكثر من 55 الف مستخدم وزائر، واقترب عدد متابعيه من 400 الف. وهو يقدم الخدمات المجانية للجميع من دون تردد، وسيكون في خدمة الادارة العامة والمؤسسات الوطنية.

ثم قدم البروفسور بدران كتابا الى نقيب الفنانين التشكيليين نزار ضاهر يوثق لوحاته بطريقة فاخرة. وختاما، تبادل اللواء شقير والدكتور بدران الدروع التذكارية، ثم اقيم كوكتيل في المناسبة.

REBUILDING INFRASTRUCTURE SINCE 1984

Introducing HOMAN Engineering, a General Contracting industry leader since 1984. With a consistent presence across Africa and the Middle East, HOMAN symbolises dependability and competence in the construction industry.

HOMAN Engineering's well-stocked inventory and innovative thinking offer confidence in meeting obstacles. With thorough project monitoring and a culture that encourages creativity and initiative, HOMAN consistently delivers exceptional solutions in a wide range of industries, including water supply projects, infrastructure rehabilitation, commercial construction, educational facility development, and various engineering projects.

With a strong commitment to continuous improvement and progress, HOMAN Engineering is well-positioned to traverse the future landscape of construction with seasoned expertise and resilient determination.

HOMAN Engineering has received several notable honors throughout the years, acknowledging its commitment to quality. Awards include recognition for outstanding performance in water supply and wastewater operations in 1997, rehabilitation and upgrade of Northern Coastal Roads Projects in 2003, rehabilitation of Behsas-Kusba Cedars Road in 2008, and a significant subcontractor role in the Greater Beirut Water Supply Project in 2015. These awards highlight HOMAN's reputation for delivering high-quality infrastructure projects and contributing to vital urban development efforts.

Following multiple honors, HOMAN Engineering launched a revolutionary project, Georgio 1, demonstrating its dedication to innovation. This residential tower represents contemporary living at its finest, stressing utility, comfort, and convenience via a variety of features. Georgio 1 sets a new standard for luxury living in an urban environment, with precisely created features that provide an unforgettable residential experience. Georgio 1, where modernism meets refinement in all aspects of life.

These achievements not only underline HOMAN Engineering's continuous commitment to quality but also highlight the company's critical role in encouraging growth and upgrading infrastructure across several countries. The company's continued success is dependent on its thriving and dedicated staff, whose combined knowledge and unwavering pursuit of excellence reflect the fundamental principles that have catapulted HOMAN to industry leadership.

WWW.HOMANGROUP.COM

Dbaye | Seaside Road | Building 946 | 7th floor | Greater Beirut

HOMAN

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2026/01/16 لغاية 2026/02/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	14
اردنية	3
اوسترالية	1
المانية	4
بنغلادشية	17
تركية	8
جزائرية	1
سعودية	1
سودانية	8

الجنسية	العدد
سورية	526
سيراليونية	4
سري لانكية	3
صينية	1
عراقية	11
فرنسية	1
فلسطينية سلطة	2
فلسطينية سورية	9
فلسطينية لاجئة	23

الجنسية	العدد
فيليبينية	2
كينية	8
كاميرونية	3
لبنانية	121
مصرية	17
مكتوم القيد	8
نيجيرية	4
يمنية	1
العدد الاجمالي	**801**

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2026/01/16 لغاية 2026/02/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	167846	179580	75984	75984
مغادرة	175525	207522	79666	462713
المجموع	343371	387102	155650	538697

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب
بين 2026/01/16 لغاية 2026/02/15

الدولة	العدد
تونسية	4
جزائرية	4
سودانية	20
سورية	30

الدولة	العدد
عراقية	3
مصرية	88
مغربية	10
المجموع	**159**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2026/01/16 لغاية 2026/02/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	19
اردنية	4
اوسترالية	1
المانية	4
بنغلادشية	10
بينية	2
تركية	4
سعودية	2
سودانية	3

الجنسية	العدد
سورية	592
سيراليونية	6
سري لانكية	1
عراقية	8
فرنسية	1
فلسطينية سلطة	2
فلسطينية سورية	6
فلسطينية لاجئة	22
فيليبينية	4

الجنسية	العدد
كينية	2
لبنانية	151
مدغشقرية	1
مصرية	16
مكتوم القيد	9
نيجيرية	2
هندية	1
يمنية	4
العدد الاجمالي	877

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2026/01/16 لغاية 2026/02/15

الدولة	العدد
اثيوبية	3522
اذربيجانية	1
ارمينية	1
اسبانية	2
البانية	3
المانية	2
اندورية	1
اوزباكستان	5
اوغندية	1
اوكرانية	3
ايرانية	1
ايرلندية	1
ايطالية	3
باكستانية	3

الدولة	العدد
بنغلادشية	422
بنينية	176
بوركينابية	8
بيلاروسيا	8
توغولية	41
روسية	19
رومانية	1
زامبية	2
سنغالية	5
سويسرية	1
سيراليونية	1
سري لانكية	44
طاجيكستان	1
غامبية	5

الدولة	العدد
فرنسية	6
فيليبينية	216
كازاخستان	14
كاميرون	35
كولومبية	1
كيرغيزية	8
كينية	480
مالية	2
ملغاشية	5
مولدوفية	4
نيبالية	2
نيجيرية	2
هندية	24
المجموع	**5082**

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: كانون الثاني 2025

	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	المجموع
سوريا	5			3	11		19
هولندا		2		1			3
لبنان		1		1		1	3
مصر	2						2
فنزويلا			1				1
الاردن				1			1
المجموع	7	3	1	6	11	1	29

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: كانون الثاني 2025

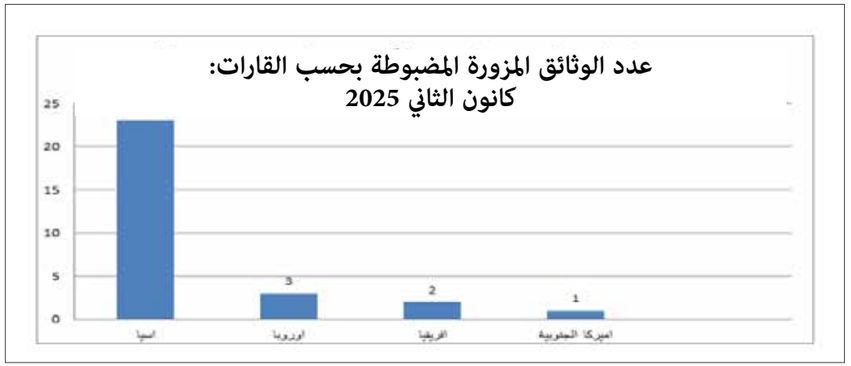

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: كانون الثاني 2025

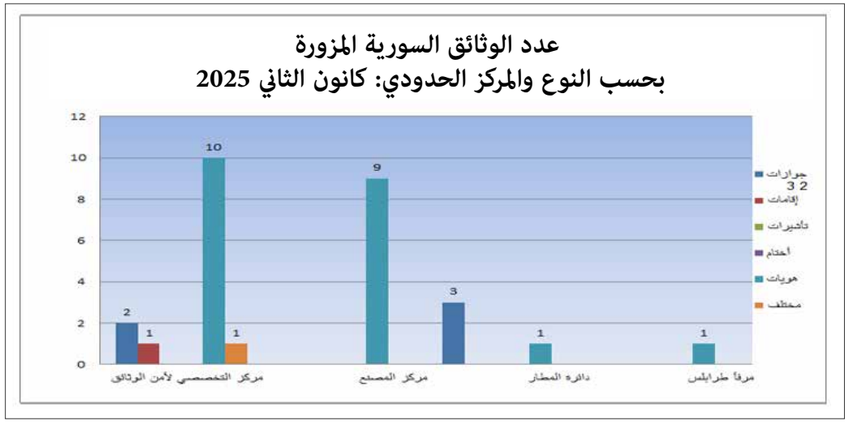

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال كانون الثاني2026	عدد المسافرين من بداية 2026	عدد المسافرين خلال كانون االثاني 2025	عدد المسافرين من بداية 2025
المراكز الحدودية البرية	338,463.00	338,463.00	362,466.00	362,466.00
المطار	554,862.00	554,862.00	490,078.00	490,078.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر كانون الثاني 2024 والشهر نفسه من العام 2025

المركز	حاملو وثائق مزورة كانون الثاني 2025	حاملو وثائق مزورة كانون الثاني 2026	مؤشر الإرتفاع أو الإنخفاض
المطار	75	7	↓
مرفأ طرابلس	2	1	↓
المصنع	0	17	↑
مرفأ بيروت	0	0	
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	1	0	↓
العريضة	0	0	
العبودية	0	0	

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة تشرين الثاني 2025	حاملو وثائق مزورة كانون الأول 2025	حاملو وثائق مزورة كانون الثاني 2026
المطار	18	20	7
مرفأ طرابلس	0	0	1
المصنع	10	9	71
مرفأ بيروت	2	2	2
مركز التخصصي لأمن الوثائق	9	15	16
العريضة	0	0	0
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	0
العبودية	0	0	0
المجموع	39	46	43

إقتصاد

"الريجي" إستثناء فضح كذبة فشل الدولة سقلاوي: ثلاثيّة النجاح إدارة رقابة شفافيّة

في قلب القرى اللبنانية، حيث الارض صعبة والمسالك وعرة، يزرع المزارع التبغ بعرق جبينه، ليس فقط من اجل رزقه، بل للحفاظ على ارث متوارث من امهات الاجيال. هنا، في هذه الحقول، تظهر ادارة حصر التبغ والتنباك (الريجي)، وهي ليست مجرد مؤسسة، بل عبارة عن شريان يربط الاقتصاد بالزراعة والمجتمع بالدولة

استطاعت "الريجي" من خلال رؤية ادارية واضحة وفريق عمل كفوء، تحويل مؤسسة عامة الى نموذج يحتذى، وتجربة اثبتت ان المؤسسات العامة ليست فاشلة بالضرورة، وان النجاح ممكن عندما تتوافر الرؤية، الانضباط، روح الانتماء، مع التزام الشفافية والحوكمة.
"الامن العام" التقت رئيس مجلس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.

■ تشكل ادارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) نموذجا لمؤسسة رابحة وفعالة، ما العوامل الاساسية التي اسهمت في هذا النجاح؟

□ العامل الاول يتمثل في فريق عمل كفوء ومنسجم، تقوده ادارة تؤمن بثقافة القيادة الخادمة، اي القيادة التي تضع نفسها في خدمة العاملين لا فوقهم. هذا المفهوم لم يبق نظريا، بل ترجم عمليا في بيئة العمل، وظهر بوضوح في مستوى الانتماء، مما عكس شعورا حقيقيا بأن المؤسسة تشكل لهم مساحة امان مهني وانساني. هذا الانتماء لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج رؤية ادارية تعتبر الاهتمام بالعنصر البشري مسؤولية اخلاقية قبل ان يكون خيارا اداريا. وقد ترجم ذلك من خلال مبادرات دعم وتكريم، وبرامج تطوير مهني، مما اتاح للمؤسسة استقطاب كفاءات تخرجت من جامعات مرموقة، محلية واجنبية. كما حرصت الادارة على تحقيق الاشباع المادي والمعنوي في آن واحد، فلم يعمل اي موظف في "الريجي" تحت ضغط القلق المعيشي، حتى في اصعب مراحل الانهيار المالي، انطلاقا من قناعة راسخة بأن الاستثمار في الانسان هو اساس الاستمرارية والنجاح. كذلك اعتمدت المؤسسة سياسة التدريب المستمر على المستويين الاداري والفني، داخل لبنان وخارجه، مما اسهم في تراكم الخبرات وتعزيز الشعور بالثقة والولاء لدى العاملين. يمكن تلخيص عوامل النجاح بثلاثية واضحة: فريق عمل كفوء، اشباع مادي ومعنوي، وروح انتماء حقيقية.

رئيس مجلس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.

> **انتصار الادارة على السياسة والريجي تكسر صورة المرفق العام الفاشل**

■ الى اي مدى نجحت الريجي في تحصين ادارتها من التدخلات السياسية؟

□ تحييد المؤسسة عن التدخلات السياسية، كان ذلك خيارا مؤسسيا ثابتا لا يرتبط بالأشخاص. من هذا المنطلق، اغلق باب التوظيف التقليدي الذي شكل تاريخيا مدخلا للضغوط السياسية، واعتمدت اعادة هيكلة شاملة مع اسناد النشاطات المساندة الى شركات من القطاع الخاص عبر عقود شفافة ومحددة المدة. هذا النموذج اراح المؤسسة من الابتزاز السياسي، فرض منطق الكفاءة والمحاسبة، وفتح باب العمل امام المؤهلين. في موازاة ذلك، تخضع "الريجي" لتدقيق محاسبي منتظم منذ عام 1996، ولا ترى في الرقابة عبئا بل اداة. ان نجاح "الريجي" لم يكن وليد ظرف استثنائي، بل نتيجة رؤية ادارية واضحة، استثمار مستدام في الانسان، التزام فعلي بالحوكمة، وقرار حاسم بتحصين المؤسسة من التجاذبات السياسية.

■ كم تشكل تحويلات الريجي الى الخزينة من اجمالي ايرادات الدولة غير الضريبية؟

□ نلتزم في "الريجي" تسديد الرسوم الجمركية والضرائب كاملة للدولة اللبنانية (وزارة المال). وقد بلغت قيمة التحويلات المدفوعة في السنة الماضية نحو 402 مليون دولار اميركي، وهو مبلغ يشكل الارباح الصافية تضاف اليها الرسوم المتوجبة على الادارة للخزانة بعد حسم رواتب الموظفين وتعويضاتهم، نفقات التشغيل، وشراء المحاصيل المدعومة من المزارعين. نحن نختار دعم الانسان اولا، ثم نؤدي ما علينا للدولة. من بين الخطوات الاصلاحية الاساسية، معالجة اشكالية صحية او اجتماعية كانت مزمنة، حيث كان الموظف يضطر سابقا الى مراجعة جهات عدة لحلها. لذلك أنشئ منذ عام 2000 صندوق للتكافل الاجتماعي، قائم على مساهمات تطوعية رمزية من الرواتب، يستخدم لتغطية الحالات غير المشمولة بأنظمة الرعاية الرسمية. في هذا السياق، أكدنا خلال لقاءات رسمية، من بينها لقاء مع رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، ان "الريجي" سترفع ايراداتها عام 2025 من 402 مليون دولار الى 500 مليون، وقد اقتربنا فعليا من هذا الرقم. امام هذا الواقع، اضطررنا الى اعتماد سياسة تسعير متدنية لبعض المنتجات الوطنية، رغم جودتها العالية واعتمادها على اجود انواع التبغ، مما ادى الى خسارة جزء من الارباح المحتملة. لو جرى ضبط التهريب بفعالية، لأمكن تقليل الكميات المباعة ورفع الاسعار بشكل مدروس، بما يزيد الايرادات بدل ان يخفضها.

■ هل توسع الريجي يهدف الى زيادة الايرادات او الى منافسة السوق غير الشرعية، وما حجم الاستثمارات الاخيرة؟

□ في ما يخص التوسع والتحديث، شهدت الاصناف الوطنية نموا غير مسبوق في الطلب، ◄

مقال

حكومة تتقن الجباية... وتفشل في الإعتراف

ليست المشكلة في زيادة الاجور في ذاتها. فموظفو القطاع العام والعسكريون والمتقاعدون يستحقون تصحيحا حقيقيا بعد سنوات من التآكل الدراماتيكي في قيمة رواتبهم. لكن المأساة تكمن في الطريقة التي اختارتها الحكومة لتمويل هذا التصحيح: ضرائب غير مباشرة تصيب الجميع بلا تمييز، وتحديدا الفئات نفسها التي يفترض انها تستفيد من الزيادة.
رفع سعر البنزين وزيادة الضريبة على القيمة المضافة في اقتصاد ريعي، استهلاكي، يعتمد على الاستيراد والطاقة الخاصة، ليس تفصيلا تقنيا. انه قرار يمس كل دورة انتاج وكل فاتورة منزل. النقل يرتفع، تتبعه كلفة السلع، فتتضخم فاتورة السوبرماركت، ثم تأتي الخدمات لتضيف هامشا احتياطيا جديدا "تحسبا للتقلبات". النتيجة ليست نسبة مئوية بسيطة على الورق، بل موجة تضخمية مركبة تبتلع اي زيادة في الرواتب خلال أشهر قليلة. الموظف يظن انه استعاد جزءا من حقه، ليكتشف سريعا ان قدرته الشرائية عادت الى نقطة الصفر.
لا اصلاح ضريبيا جديا يستهدف مكامن التهرب الكبرى. لا استعادة فعلية للأموال العامة المنهوبة. لا معالجة جذرية لملفات الاملاك البحرية او التعديات او الاقتصاد الموازي. بل أسهل الحلول: زيادة على الاستهلاك، تحصل بسرعة، وتجبى من الجميع بلا استثناء. هذا ليس اصلاحا ماليا، بل ادارة عجز بالقطعة، ترحل المشكلة الى جيوب العائلات بدل معالجتها في بنية الدولة.
حين تفرض ضريبة استهلاك في دولة لا تؤمن كهرباء رسمية مستقرة ولا أي نقل عام فعال ولا تغطية صحية شاملة، فإنها تتحول الى عبء مضاعف. المواطن يدفع للدولة، ثم يدفع مجددا للمولد، وللمدرسة الخاصة، ولمستشفى يحمل كلفة التشغيل على الفاتورة. فالضريبة تدفع من دون عائد ملموس، وكأنها رسم اشتراك في عجز دائم.
ثمة مفارقة مؤلمة: الحكومة تتحدث عن دعم القطاع العام، لكنها تمول هذا الدعم من اقتصاد منهك، من طبقة وسطى تتقلص، ومن قطاع خاص يواجه ركودا مزمنا. بدل تحفيز الانتاج، يثقل كاهل السوق بكلفة اضافية. بدل اعادة الثقة، يكرس الانطباع بأن الدولة لا تملك سوى اداة واحدة: الجباية.
الجرأة الحقيقية لا تكون في رفع رسم جديد، بل في الاعتراف بأن الانهيار لم يكن قدرا، بل نتيجة سياسات خاطئة وتراكمات معروفة. في تحديد المسؤوليات ومحاسبة المتسببين، وفي وضع خطة شاملة تعيد هيكلة المالية العامة على اسس عادلة ومستدامة. اما الاستمرار في تحميل المواطن كلفة كل اختلال، فهو نهج لا يبني دولة، بل يعمق القطيعة بينها وبين شعبها.
القسوة في هذا الكلام ليست رغبة في التصعيد، بل انعكاس لواقع يومي يعيشه الناس. فالدولة التي لا تعترف بخسائر الامس، ولا تصلح اخطاءها البنيوية، تعرض نفسها لسؤال مشروع: هل الهدف انقاذ المالية العامة، ام مجرد كسب وقت على حساب المجتمع؟
اذا استمرت المقاربة نفسها، فان الزيادات لن تكون سوى مسكنات مؤقتة، وسيدفع المواطن الثمن مرتين: مرة عبر الضرائب، ومرة عبر تضخم يلتهم ما تبقى من دخله. عندها لا يعود الحديث عن "اصلاح" او "معالجة"، بل عن حلقة جديدة في مسلسل ادارة الازمة بدل حلها.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ مما فرض توسيع القدرة الانتاجية وتشغيل دوامات عمل. لكن بسبب صعوبة تأمين اليد العاملة المحلية في الدوام الليلي، تمت الاستعانة بعمالة اجنبية حفاظا على استمرارية الانتاج. انتقلت "الريجي" من خط انتاج واحد الى 15 خطا تشمل اللف والتعبئة، مع تشغيل مدروس للطاقة الانتاجية لضمان الجودة. وقد خضع الفنيون لتدريبات متخصصة في المانيا وايطاليا، مما جعلهم ركيزة اساسية لا يمكن التفريط بها. نعتمد سياسة توسع تدريجية وحذرة، ولا نقدم على اي استثمار جديد الا بعد التأكد من استدامة الطلب، نظرا الى ان كلفة خطوط الانتاج مرتفعة جدا، اذ لا تقل كلفة خط تحضير واحد عن 8 ملايين أورو. على صعيد الاصول، كانت "الريجي" من اوائل المؤسسات التي نفذت قرار مجلس الوزراء المتعلق بتقييم الاصول من خلال شركة متخصصة، شمل التقييم الاراضي والممتلكات والبنى التحتية. وتشير التقديرات الى اصول تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، فضلا عن معامل فرز ثابتة ومعدات صناعية تقدر قيمتها بين 100 و110 ملايين دولار.

■ لماذا يستمر تهريب التبغ، هل هو ضعف التنسيق الامني ام الضرائب المرتفعة؟

□ في ملف التهريب والامن، التعامل مع العصابات المنظمة يفرض تنسيقا وثيقا مع الجيش اللبناني. علاقتنا بالمؤسسة العسكرية قائمة على الثقة والتكامل، مع حضور أكثر فاعلية على الارض. كما تربط "الريجي" علاقة ثابتة وتكاملية مع قيادة الجيش اللبناني، قائمة على التنسيق والثقة، نأمل ان تستمر في المرحلة المقبلة. لقد شددنا مرارا امام فخامة رئيس الجمهورية على ان اللجوء المباشر الى صندوق النقد الدولي ليس الخيار الوحيد، ولا الافضل دائما، في حين تستطيع الدولة تعزيز مواردها من داخلها عبر ضبط الحدود ومكافحة التهريب. فالموارد التي يمكن تحصيلها داخليا قد تفوق بكثير ما يطلب من المؤسسات الدولية. صحيح ان الواقع الجغرافي والامني يفرض تحديات، لكن معالجة التهريب تتطلب، الى جانب الجهد العسكري، مقاربة شاملة تقوم على تفكيك شبكاته، وتفاهمات اقليمية عند الاقتضاء، بما ينعكس مباشرة على زيادة ايرادات الدولة. في هذا الاطار، يطرح كثيرا رفع اسعار التبغ كأداة لمكافحة التدخين، الا ان هذه السياسة تفقد فعاليتها في ظل التهريب الواسع، اذ تدفع المستهلك نحو المنتج غير الشرعي، فتنقلب النتائج سلبا، صحيا وماليا. لذلك، يشكل ضبط التهريب المدخل الاساسي لأي سياسة سعرية او صحية مجدية.

■ كيف اثر الانهيار النقدي على مزارعي التبغ وهل اسعار الشراء لا تزال عادلة؟

□ "الريجي" ليست مؤسسة مالية فحسب، بل تؤدي دورا اجتماعيا واقتصاديا اساسيا، خصوصا في الازمات. وقد نشأت اساسا لدعم زراعة التبغ، في مناطق متعددة، لا في الجنوب وحده. انطلاقا من هذا الدور، أطلق عام 2016 برنامج تنموي متكامل لدعم المزارعين، توازى مع تحسين اوضاع موظفي المؤسسة وتعزيز الحوافز، مما انعكس مباشرة على الاداء وروح الانتماء والانتاجية. كما اعتمدت "الريجي" نهجا تشاركيا مع المزارعين، عبر الاستماع الى ملاحظاتهم، تحسين جودة الانتاج، اطلاق برامج اجتماعية وتنموية شملت دعم المرأة الريفية، مكافحة عمالة الاطفال، بما يعزز الاستدامة الزراعية. غير ان نجاح هذه الجهود يبقى مرتبطا بتأمين اسعار عادلة للمزارعين. فزراعة التبغ اثبتت انها من الزراعات القليلة القادرة على توفير حد أدنى من الاستقرار والدخل. من هذا المنطلق، جرى دعم المزارعين المتضررين من الظروف الامنية، ورفع الاسعار، بما سمح للعديد منهم بالاستمرار في ارضهم وعدم التخلي عن الزراعة. خلاصة هذه التجربة تقوم على فلسفة واضحة: دعم الزراعة، حماية المزارع، تحصين المجتمع، وتعزيز ايرادات الدولة من دون ارتهان للخارج او استدانة مشروطة. كذلك اعتمدنا سياسة واضحة في دعم مزارعي التبغ، فالمزارع الذي لم يزرع كان يحصل على تعويض. اما مَن زرع، فكان يتقاضى بدل انتاج الدخان إضافة الى 17%. مع المساعدات، كان دخل المزارع يصل الى نحو 10 دولارات لكل كيلوغرام من "الدخان"، وهو اعلى مردود من اي زراعة اخرى شائعة، ويكفي لتأمين استقرار معيشي فعلي. من هنا، جاءت المقاربة التي اعتمدناها عن قناعة راسخة، بأن زراعة التبغ هي مصدر رزق حقيقي للناس. وقد كان واضحا ان هذه الزراعة ليست تفصيلا اقتصاديا، بل عنصرا اساسيا في تثبيت السكان في ارضهم وتوسيع هذه الزراعة.

■ هل تعتقدون ان نموذج الريجي قابل للتعميم على مؤسسات عامة اخرى؟

□ اؤكد ان التعميم القائل بأن كل المؤسسات العامة فاشلة او فاسدة غير دقيق، فهناك مؤسسات ناجحة كما هو حال "الريجي"، التي حققت فائضا في الميزانية قيمته 500 مليون دولار. جاءت هذه النتيجة عبر الاستثمار بالموارد البشرية، تقديم الحوافز، زيادة الانتاج، مكافحة التهريب بصرامة، بما في ذلك ايقاف رخص بيع المخالفين ورفع دعاوى قضائية ضد الشركات التي ادخلت بضائع مهربة، والزامها بدفع كامل الرسوم والغرامات المستحقة للدولة. كما عدلنا النظام الداخلي لتمكين هذه الاجراءات قانونيا. نعمل اليوم وفق آليات شفافة، فقد بدأنا بـ 2700 موظف، وأصبح العدد حاليا 468 فقط. نعتمد توظيفا وفق الاصول، مع توجيه اي وظيفة اضافية للقطاع الخاص. من هذا المنطلق، تظهر التجربة ان المؤسسات العامة يمكن ان تكون ناجحة إذا توافرت الادارة الرشيدة، الرقابة، الحوافز المناسبة، الالتزام بالشفافية، بدل التعميم بأن كل المرافق العامة فاشلة او محكومة بالفساد.

■ كيف تقيمون التعاون مع الجمارك والاجهزة الامنية؟

□ لدينا تعاون مستمر مع الاجهزة الامنية، خصوصا في العمليات الرقابية والمهام المشتركة. لي كلمة شكر لجهاز الامن العام نظرا للتعاون الكبير معه، خصوصا في ما يتصل بالعمل الدوري والمهام المشتركة، وتسهيل دخول الفنيين الاجانب.

ع. ش.

تريز الخوري

المدير العام للنقل البرّي والبحري: لن نتهاون ولا غطاء سياسيًا على أحد

على الرغم من الخطوات الاصلاحية التي تقوم بها الحكومة، لا يزال ملف الاملاك البحرية المستولى عليها من قبل جهات نافذة خارج اي معالجة جذرية وفاعلة. لذا، فان المطلوب حاليا وضع آليات واضحة وملزمة لضمان استخدامها بشكل منظم، بما يحمي المصلحة العامة ويصونها، ويكفل حق المواطنين في الدخول اليها والاستفادة منها

هذه المساحات المستثمرة من البعض يجب ان تكون متاحة للجميع، لكنها اصبحت اليوم موضوعا حساسا بعد ان فقدت صفتها العمومية، وحرم الناس من حقهم الطبيعي في استخدامها.

تنص المادة الاولى من نظام التشغيل على ان هذه المساحات مخصصة للاستعمال العام، ولا يحق لأي شخص او جهة خاصة اقفالها لمصلحة فردية او تجارية. وهي تقسم الى نوعين: تكون مشغولة بطريقة قانونية عبر مراسيم رسمية، او بطريقة غير شرعية، على ان تشكل في مجمل الاحوال وجهة رئيسية للمغتربين الذين يقصدونها للاستمتاع بالمياه والشمس. علما ان هذه الشواطىء تلعب دورا اساسيا في الحفاظ على النظم الايكولوجية بما في ذلك حماية السواحل من التلوث، والوقاية من انقراض الاسماك لأن المياه الاقليمية تمثل مواقع حساسة للحياة البرية، لذلك فهي تتطلب ادارة دقيقة لضمان التوازن بين التنمية البشرية والحفاظ على البيئة الطبيعية. اضافة الى ذلك، فإنها تحمل بعدا اجتماعيا وثقافيا، وتشكل جزءا من الهوية الوطنية والتراث الشعبي. كما تحتوي بعض المناطق على مواقع اثرية ومحميات طبيعية ذات قيمة تاريخية مما يجعل الاعتناء بها امرا مهما للذاكرة، علما ان ادارة هذه الموارد بطريقة غير مناسبة قد تؤدي الى فقدان هذه الموارد او تدهورها. بالتالي، تعد الشواطئ في لبنان عنصرا مهما يرتبط بالسيادة الوطنية التي تراعي العدالة والمساواة في الاستخدام بين جميع الاطراف، مع التزام الممارسات التي تؤمن القيمة لها وللأجيال المقبلة، بهدف الاستفادة منها بطريقة منظمة ومسؤولة.

"الامن العام" التقت المدير العام للنقل البري والبحري الدكتور احمد تامر.

■ هل لك ان تعرفنا بالقانون الذي يرعى حقوق الاملاك البحرية؟

□ أولا، هذه المساحات تخضع لمنظومة قانونية متكاملة تؤكد انها لجميع اللبنانيين، ولا يجوز بيعها او تملكها او التصرف بها، بل يمكن فقط اشغالها بصورة مؤقتة ووفق شروط الدولة، مع بقاء الحق في الوصول الى البحر مصونا. المرتكز الاساسي هو القرار 144/س الصادر عام 1925، الذي عرف هذا الملك وحدد نطاقه الذي يصل حتى ابعد حد للأمواج الشتاء، وكرس مبدأ عدم قابليته لأن يصبح خاصا ويحق للعموم استعماله. ثم جاء المرسوم رقم 4810 عام 1966 ليضع الاصول التنفيذية لتنظيم استخدامه، محددا شروط منح التصاريح المؤقتة، وآلية احتساب البدلات المالية، وصلاحيات الادارة في الرقابة وسحبها عند المخالفة. اما في ما يتعلق بالتعديات، فقد اتى القانون رقم 2017/64 لمعالجة الاوضاع القائمة قبل عام 1994، من خلال فرض غرامات من دون ان يشكل ذلك تثبيتا دائما، بل تسوية خاضعة للضوابط. وبالتالي، فان اي إشغال يبقى مؤقتا ولا يمنح اي حق مكتسب دائم.

■ هل تملك الوزارة جدولا بالتعديات على هذه الممتلكات؟

□ لدينا قائمة رسمية تستند الى المسح الشامل الذي اجراه الجيش اللبناني عام 1994، والذي شكل مرجعا اساسيا لتحديد واقع الإشغالات القائمة حتى ذلك التاريخ. تعتبر تلك السنة مفصلية، لأنها اعتمدت كنقطة محورية في تطبيق التشريع. كما انه ومن الناحية العملية، يعد اي تعد وقع قبل ذلك الوقت، قابلا للتسوية إذا تقدم صاحبه بطلب ضمن المهلة المحددة المعطاة، شرط دفع الجزاءات من دون الاستملاك لأنه لم يتم فتح الباب امام انتهاكات جديدة، لكن القيود المفروضة صارمة وواضحة.

■ من هي الجهة التي تملك الحق في إعطاء رخص على الشاطئ؟

□ ان الاصدار يتم بموجب مرسوم موافق عليه في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاشغال العامة والنقل، وذلك استنادا الى الاحكام التي تحمل رقم 4810 ويشترط ان يكون المستفيد صاحب العقار الخاص المتاخم مباشرة للمكان المنوي الحصول عليه، بحيث يشكل امتدادا طبيعيا وليس استثمارا منفصلا، الا ان هذا المطلب لا يمنحه اي صلاحية في التصرف اذ يبقى خاضعا لمبدأ الاستعمال العمومي. ومن ثم لا يجوز حرمان أحد من المرور والوصول الى البحر، او الاقفال ووضع المعوقات، كما يجب التقيد بالمساحة المحددة من دون أي توسع خارجها، تحت طائلة سحب الاذونات.

■ ما هي المستندات المطلوبة للرخص؟

□ يجب ان تتضمن تصاميم هندسية دقيقة للمساحات، كذلك تحديد المنشآت المقترحة مع شرح تفصيلي لطبيعتها ووظيفتها، موادها، طرق تنفيذها، ومدى توافقها مع المخططات المعتمدة، بما يضمن السلامة. كذلك من المهم دراسة الاثر البيئي ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة الى جانب تعهد خطي بالتقيد الكامل بعدم التوسع خارج المنطقة المحددة. اما لجهة الرسوم فتحتسب وفقا لتخمينات تشارك فيها وزارة المال، والتنظيم المدني والمديرية العامة للنقل البري والبحري، فيما يصدر المبلغ عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المال والاشغال العامة والنقل، مع إلزام الحائزين على الموافقة التسديد خلال الشهر الاول من كل سنة تحت طائلة فرض الزيادات على المبلغ، واصدار اوامر تحصيل وفق الاصول اللازمة. اما المتابعة الميدانية فتتولاها المديرية المختصة من خلال الكشف الدوري وتنظيم محاضر الضبط.

■ ما هي الاطر التي يجب اعتمادها في الاملاك التي تعتبر غير قابلة للتسوية؟

□ نتخذ قرارا بإزالة التعديات كما استردادها، بما يضمن عودة الشاطئ الى وضعه الطبيعي وفتح المجال للعموم للاستفادة منه. لا يقتصر الهدف من ذلك على التحصيل المادي فقط، بل يتعداه الى الحماية باعتبار المكان للجميع. كذلك من الضروري منع تكريس اي واقع غير مصرح به، بما يصون مصلحة الشرعية على المدى الطويل. كما نهدف ايضا الى المتابعة الفعالة وضمان عدم الانتقائية، والتأكد من ان اي استعمال يجب ان يتم ضمن الاطر والضوابط المطلوبة.

المدير العام للنقل البري والبحري الدكتور احمد تامر.

> **اي استثمار يجب ان يتم بمراسيم قانونية**

■ هل يمكن اعتبار التوسع غير القانوني للمشاريع على الشواطئ جزءا من نظام المحاصصة السياسية؟

□ هذا السؤال يحمل طابعا سياسيا، لكن من موقعنا لا يمكن مقاربة هذا الملف الا من زاوية احترام الانظمة وتطبيقها على كل الاشخاص من دون تمييز. ففي مراحل سابقة، لا سيما قبل نهاية الحرب اللبنانية اي قبل عام 1990، حيث شهدت البلاد ظروفا استثنائية وضعفا في المؤسسات، مما ادى الى حصول وقائع مختلفة على الارض. اما اليوم، فالأمور تغيرت تماما لأن الدولة استعادت دورها التنظيمي، ولا غطاء على أحد، وسوف تطبق القرارات من دون تفرقة.

■ ما هو تأثير المخالفات على كامل الشاطئ؟

□ ما اود التطرق اليه، هو انه من حيث المبدأ، الوضع غير الشرعي لا يؤثر فقط على الموقع المحدد المستغل فقط بل يمتد ليشمل كامل الشريط الساحلي، لما لذلك من تداعيات بيئية، اقتصادية، اجتماعية، واسعة النطاق. اولا قد يؤدي الى الاخلال بالتوازن الطبيعي، بما في ذلك التأثير على التيارات والتربة وانماط التعرية، اضافة الى تقليص للكائنات البحرية والنباتات، مما يضر بالتنوع البيولوجي ويهدد النظم البحرية الحساسة. اما من حيث الامور الاخرى، فان منع الناس من الشواطئ او الحد من حرية استخدامها، يعوقهم ويحرمهم من الاستمتاع بالبحر. هذا الامر لا يمكن التغاضي عنه لأن الدستور يكفله، علما انه يخلق شعورا بعدم المساواة، حيث تتحول المساحات العامة الى امتيازات محدودة لفئة معينة، مما يؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية. كذلك لا بد من القول انه يؤدي الى منافسة غير عادلة بين المستثمرين، اذ يتيح للبعض الاستفادة من موارد عامة من دون الالتزام بكل ما هو مطلوب، بينما يتقيد آخرون بما تفرضه الشرعية ويجبرون على دفع الرسوم على الصعد كافة. يجب الاشارة ايضا، الى ان هذا الوضع يضعف مناخ الاستثمار، ويحد من فرص التنمية المستدامة ويؤثر على القطاعات برمتها. لذلك، من الضروري تبني ادارة شاملة تراعي ليس فقط الموقع المباشر للمشروع او النشاط، بل تتطرق الى كامل النظام المحيط به بما يعزز الانتاج ويرفع المستوى الاقتصادي ويحسن الوضع المالي للدولة. ◄

إقتصاد

■ هل يمكن القول ان قوى الامر الواقع او اصحاب النفوذ هم الذين يضربون عرض الحائط كل ما تطالب به السلطة؟

□ اكرر واشدد على عدم وجود أي حصانة لأي جهة كانت، والجميع تحت مظلة القانون. نحن نعمل من دون كلل او ملل لمنع التجاوزات، اذ ثمة تعاون قائم وفعال بين الوزارات لا سيما الاشغال العامة والنقل، والعدل ممثلة بالنيابات العامة، والداخلية والبلديات وذلك عبر اجهزتها المختصة. وهنا لا بد من ذكر مفارز الشواطئ التي تقوم بواجبها، كما انها تمنع اي تعد فور وقوعه. نحن في هذا السياق، كمديرية عامة للنقل البري والبحري، نؤكد دعمنا الكامل للمسابح الشعبية المفتوحة امام العموم، شرط ان تكون منظمة ومضبوطة وتراعي معايير السلامة العامة والبيئية.

■ ما هو الاطار التنظيمي الذي اعتمدته الحكومة لاسترداد الاملاك البحرية المستولى عليها؟

□ اؤكد انه تم وضع الامور في نصابها الصحيح لكي نتمكن من استرداد املاكنا التي لم تستحوذ على تراخيص تضمن حماية الناس والخير العام في الوقت عينه. في هذا السياق، ان اي إشغال يجب ان يكون مبنيا على مراسيم صادرة عن الجهات المختصة، مع التزام تسديد البدلات ضمن المهل المحددة والحفاظ على كل الشروط المقررة. المستثمرون الذين يلتزمون هذه الاصول القانونية يمكنهم ممارسة نشاطهم ضمن الحدود المسموح بها، بما يسهم في تعزيز السياحة، تحريك الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل للمجتمع. اما بالنسبة الى الإشغال غير القانونية، فان الدولة تعتبر ذلك مخالفة واضحة، وتستند في استردادها الى قوانين محددة تتيح لها فرض الاجراءات لإزالة كل الشوائب واستعادة الاراضي او الشواطئ المحتلة. يشمل ذلك ايضا آليات التدقيق، لضمان عدم تجاوز الحدود المرسومة، او الاستفادة من الموارد العامة. نركز ايضا على تحقيق تناغم بين حماية المؤسسات الشرعية ودعم المستثمرين في قطاع السياحة والخدمات البحرية. إذا، ان الهدف النهائي هو التنظيم بما يضمن الاستدامة الدائمة، ويحقق العدالة بين جميع الاطراف والفئات، كما انه يمكننا من تحصيل مستحقاتنا والحفاظ على مواردنا كركيزة اساسية لشبابنا الصاعد.

> **ننظم العمل ونمنع ايا كان من استغلال نفوذه**

■ كيف تخططون لتحقيق اهدافكم المستقبلية في ظل التحديات الراهنة، وما هي الاولويات التي ستسعون لانجازها؟

□ تؤكد وزارة الاشغال العامة والنقل، التي تعمل بتوجيهات وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني، انها ترفع مستوى ادارة الاملاك البحرية وتقوم بتحديث آليات متابعتها وتنظيمها. في هذا السياق، تم اعداد دفتر شروط لتكليف استشاري متخصص لإجراء مسح جديد وشامل بهدف تحديد أكثر دقة لحجم الإشغالات والتعديات القائمة، استنادا الى معايير تقنية حديثة وخرائط دقيقة. كما ستكون هناك اعداد دراسات معمقة لآلية احتساب البدلات، بهدف ضمان الشفافية في الاجراءات وتطبيق العدالة بين جميع الاطراف المعنية، بما يعزز التنمية المستدامة ويؤمن الحقوق للجميع في الاستفادة من هذه الموارد. ما سوف نقوم به، يعكس الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعطي مزيدا من الوضوح في شأن القيم الاساسية التي يحتفظ بها عند تطبيق هذه السياسات، وبين ضرورة تشجيع الاستثمار المنظم. ما نصبو اليه، يكمن في ان الهدف هو الوصول بشكل سريع الى تأسيس نموذج متكامل للإدارة الحديثة يقوم على اسس واضحة وثابتة بحيث يحاسب المعتدي. من خلال هذا النهج الذي سنعتمده، يمكن تقوية الروابط، بما يضمن الالتزام ويحول دون الاستغلال غير المشروع، كما يراعي التقدم من جوانبه كافة. وفي الوقت نفسه، يدار الشاطئ بكفاءة، ويساهم في تشغيل اليد العاملة، بما يحقق المنفعة العليا ويلزم اصحاب رؤوس الاموال بالقواعد التي يجب اعتمادها والمحافظة عليها.

HIGH Quality
السلّة الأوفر بلبنان
سوبّر ماركت
رمّال الأصلي
ابو عامر
رمال الأصلي
Rammal Original
تحويطة الغدير
برج البراجنة
الرويس
الجاموس
سانت تيريز
بوليفار كميل شمعون
الطيونة بيروت مول
الجناح
خلدة
غازية-سينيق
الهلالية
الصرفند
صور - الحوش
كفرا
كفردونين
تول - حاروف
كفرجوز
زحلة-حمرا بلازا
شتورة
قب الياس

إقتصاد

عصام شلهوب

الودائع تحت المقصّ المالي والدولة تتهرّب شيخاني: قانون الفجوة الماليّة يقتطع الودائع ويخالف الدستور

يكشف مشروع قانون الفجوة المالية او ما يسمى الانتظام المالي عن واقع بالغ القسوة بالنسبة الى المودعين، الذين جرى تحميلهم القسم الاكبر من الخسائر الناتجة من تراكم طويل لسياسات نقدية ومالية خاطئة، وسوء ادارة ممنهج للقطاع المصرفي، شاركت فيه الدولة، مصرف لبنان والمصارف التجارية

بدل ان تقوم الدولة بدورها الدستوري في حماية حقوق المواطنين واموالهم، تخلت عمليا عن مسؤولياتها، فيما عمدت المصارف الى تقليص التزاماتها تجاه المودعين، ليصبح هؤلاء الضحية الاساسية للازمة.

يتضمن مشروع القانون ثلاثة مسارات رئيسية للاقتطاع من الودائع. يقوم المسار الاول على شطب ما يقارب 30 مليار دولار، عبر حذف الفوائد المتراكمة منذ عام 2016، واعادة تقييم التحويلات من الليرة اللبنانية الى الدولار بعد 17 تشرين الاول 2019. ويعد هذا الاجراء غير دستوري لتعارضه الصريح مع المادة 15 من الدستور التي تكفل حماية الملكية الخاصة، كما يشكل مخالفة قانونية تمس بالقوة الالزامية للعقود المنصوص عليها في قانون الموجبات والعقود.

اما المسار الثاني، فيقضي بإعادة ما يصل الى 100 ألف دولار لكل مودع على مدى اربع سنوات، من دون اي مراعاة لتأثير التضخم على القيمة الفعلية لهذه المبالغ. كما ان عملية السداد لن تتم نقدا، بل عبر تحويلات مصرفية وشيكات، مما يفرغ هذا التعويض من مضمونه الحقيقي.

وينص المسار الثالث على اعادة الودائع التي تفوق 100 ألف دولار من خلال سندات طويلة الاجل غير مدفوعة الفائدة، وموصوفة بأنها "معززة" من دون ان تكون مسندة فعليا بضمانات واضحة. وبما ان هذه السندات لا تدر اي عائد، فان قيمتها الفعلية ستتآكل بشكل كبير على مدى 10 او 15 او 20 سنة، مما يشكل اقتطاعا ثانيا مقنعا من الودائع، يقدر بحوالى 20 مليار دولار اضافية.

يعتمد المشروع كذلك مبدأ احتساب جميع حسابات المودع في مختلف المصارف كأنها حساب واحد، وهو اجراء غير شرعي، وغير متوافق مع المعايير المصرفية الدولية، كما انه مرفوض من صندوق النقد الدولي، اذ يشكل تشريعا ضمنيا لتبييض الخسائر وضربا لحقوق الملكية الفردية، ويقوض ما تبقى من ثقة بالنظام المصرفي.

"الامن العام" التقت الدكتور نقولا شيخاني.

■ هل "الفجوة المالية" رقم محاسبي قابل للنقاش ام حقيقة سياسية فرضت على اللبنانيين؟

□ ليست الفجوة المالية في لبنان مجرد رقم محاسبي قابل للتفاوض، بل هي نتيجة مباشرة لتراكم اخطاء جسيمة ارتكبت عن سابق علم ومعرفة من الدولة اللبنانية، مصرف لبنان، والقطاع المصرفي. لقد اخفقت المصارف في الالتزام بالمعايير المصرفية الدولية، لا سيما معايير بازل المتعلقة بالملاءة والسيولة، اضافة الى مخالفة قواعد التحوط الائتماني (Prudential Rules)، وفي مقدمها مبدأ Single Borrower Exposure الذي يحد من حجم التعرض لمقترض واحد. وعلى الرغم من ان الودائع تعد اموالا مؤتمنة، تعاملت المصارف معها كاستثمارات عالية المخاطر. عمليا، رفعت المصارف حجم توظيفاتها لدى مصرف لبنان وفي سندات الأوروبوند الى مستويات تجاوزت المعايير الدولية والمحلية، في خرق واضح لتعميم مصرف لبنان رقم 2012/311، الذي يفرض سقفا لا يتجاوز 20% من الاموال الخاصة للمصرف. الا ان هذه التوظيفات بلغت ما يقارب 300% من رؤوس اموال المصارف، مما ادى الى ايداع نحو 80 مليار دولار من اموال المودعين لدى المصرف المركزي، اي ما يقارب نصف اجمالي الودائع في لبنان. من جهته، استخدم مصرف لبنان هذه الاموال لتمويل سياسات تثبيت سعر الصرف، تنفيذ الهندسات المالية، ودعم المواد الاساسية والكهرباء، مما ادى الى استنزاف الاحتياطات بالعملات. كما استخدمت الدولة هذه الاموال لتمويل دينها، عجزها المزمن وميزان المدفوعات، سواء عبر سندات الأوروبوند او عبر الاقراض المباشر وغير المباشر من مصرف لبنان، في مخالفة صريحة لقانون النقد والتسليف المادة 83. وهكذا، تشكلت الفجوة المالية نتيجة تداخل ثلاث مسؤوليات واضحة:

1- المصارف التي جمعت الودائع وعرضتها لمخاطر مفرطة.

2- مصرف لبنان الذي أنفق هذه الاموال خارج الاطر الاحترازية.

3- الدولة اللبنانية التي راكمت الدين والهدر.

■ هل يعني ذلك ان الفجوة المالية نتيجة اخطاء تقنية، ام خيار سياسي واقتصادي تراكم عبر سنوات؟

□ الفجوة المالية لم تكن نتيجة ازمة نظامية او ظرف قهري، بل حصيلة قرارات مالية وسياسية عن سابق معرفة. يأتي توصيف الازمة على انها "ازمة نظامية" في سياق محاولة رفع المسؤوليات القانونية، وتبرير تشريعات استثنائية تمس بحقوق المودعين وتتناقض مع الدستور والقوانين اللبنانية، لا سيما قانون الموجبات والعقود. في هذا السياق، يسجل ان صندوق النقد الدولي لم يصف الازمة اللبنانية يوما بأنها ازمة نظامية. ففي تقرير المشاورات وفق المادة الرابع لعام 2023، اشار الصندوق بوضوح الى ان توصيف الازمة كنظامية صدر عن الدولة اللبنانية نفسها، لا عنه، ما يؤكد وجود مسؤوليات محددة لا يمكن التنصل منها. هذا التوضيح مهم لفهم لماذا يصر صندوق النقد على البدء اولا بإعادة هيكلة المصارف قبل اي محاولة لتطبيق القوانين المتعلقة باسترداد الاموال او تسديد الودائع والانتظام المالي.

> **اقتطاع غير معلن بالقانون بدل القرار**

الدكتور نقولا شيخاني.

■ اين تقف حدود الدستور عندما تستخدم الضرورة المالية لتبرير المساس بحق الملكية الفردية، وهل يمكن اعتبار ما يجري تنظيما ماليا مشروعا ام اقتطاعا مقنعا للودائع ؟

□ لا تبرر الضرورة المالية تجاوز الدستور او المساس بحق الملكية الفردية. ما جرى يشكل اقتطاعا مقنعا للودائع، اذ جرى تحميل المودعين كلفة ازمة ناتجة من سياسات خاطئة وسوء ادارة. اقتطاع نحو 30 مليار دولار غير مبرر قانونيا، لأن الجزء الاكبر منه حقوق وفوائد مكتسبة منذ عام 2016، واي تعديل لاحق عليها يعد مخالفة للعقود ومساسا بمبدأ العدالة. هذا المسار لم يعالج جوهر الازمة بل استخدم لاقفال الملف، مما يجعل الاجراءات المطروحة غير دستورية وغير عادلة.

■ هل يمكن اعتبار ما يجري تنظيما ماليا؟

□ في الواقع، كان من المفترض ان تتم اعادة انتظام القطاع المصرفي من خلال هيكلة واضحة، تشمل تحديد المسؤوليات بدقة واللجوء الى مراجعين ماليين خارجيين مستقلين (TPA) لتقييم ديون مصرف لبنان، وكشف كيفية استغلال الأموال، وكيف استفادت المصارف والمصرف المركزي على حساب المودعين. بدلا من ذلك، تم اللجوء الى اجراءات جزئية وغير شفافة، تمثلت في القانون باقتطاع 30 مليار دولار من الودائع من دون معالجة اساسية للفساد او سوء الادارة، وهو ما خلق حالة من عدم العدالة القانونية والمالية.

■ هل نحن امام قانون لمعالجة الانهيار ام قانون لاقفال ملفه ومنع العودة اليه قضائيا وسياسيا؟

□ مشروع القانون الحالي، الذي استخدم لتسوية الوضع، لم يكن قانونا لحماية حقوق المودعين وخلق الثقة في الاقتصاد، بل كان مثابة غطاء لاغلاق الملف، مما ادى الى تحميل المودعين الجزء الاكبر من الخسائر. فقد تم تحميلهم حوالى 60% من الخسائر، بينما ساهمت المصارف ومصرف لبنان بنحو 30% فقط، وتركت الدولة مسؤولياتها من دون معالجة فعلية، وهو ما يعكس اخفاقا كبيرا في الادارة المالية والسياسية.

■ كيف يمكن توزيع الخسائر قبل تحديد المسؤوليات، اليس في ذلك قلب للعدالة؟

□ مشروع القانون الذي اقرته الحكومة يتضمن تقسيم الاموال وفق معايير غير عادلة: اول 100 الف دولار من كل مودع تعاد نقدا او عبر البطاقة المصرفية خلال اربع سنوات، اما المبالغ الاضافية فتحول الى سندات طويلة الاجل من دون فوائد، لا تعوض عن التضخم ولا تحمي المودع من فقدان القيمة. هذه الاجراءات تقلل من القوة التعاقدية للودائع وتضعف الثقة بالمصارف، اذ لا يستطيع المودع التحكم في امواله او التصرف فيها بحرية، مما يشكل انتهاكا للعقود المبرمة مع المصارف.

■ هل يعكس هذا القانون فشل الدولة في مواجهة المصارف ام محاولة تهرب على حساب المجتمع؟

□ الفجوة المالية بين الدولة، مصرف لبنان، والمصارف الخاصة بلغت نحو 83 مليار دولار. اعادة توزيع هذه الاموال بطريقة عادلة كان من الممكن ان تتم عبر خطة واضحة: تحمل الدولة 30% من الخسائر، المصارف 30%، على ان يتحمل المودعون 30%. هذه النسب كانت لتضمن العدالة وتحمي الطبقة المتوسطة، لكنها لم تطبق، مما ادى الى تحميل المودعين الجزء الاكبر من الخسائر، بينما تهربت الدولة من مسؤولياتها بالكامل. ◄

إقتصاد

◄ ■ بأي منطق قانوني تحول الودائع الخاصة الى سندات طويلة الاجل من دون موافقة اصحابها؟

□ بعد اقتطاع 30 مليار دولار، اعادة الاموال الى المودعين وفق النظام الحالي تتم عبر تقسيم المبالغ: اول 100 ألف دولار تعاد نقدا او الكترونيا كما اسلفت، والمبالغ فوق ذلك تتحول الى سندات طويلة الاجل بفوائد منخفضة جدا. هذه السندات تعرف بـ "Zero Coupon"، اي انها لا تمنح اي عائد حقيقي، وبالتالي لا أحد يرغب في شرائها. اضافة الى ذلك، هذه السندات ليست دائما مدعومة بأصول حقيقية، فالدعم غالبا شكلي، مثل رهن عقار، ولا يوفر حماية حقيقية للمال او عائدا فعالا. في الواقع، الطبقة الوسطة من المجتمع هم المودعون الذين جمعوا اموالهم طوال حياتهم لمواجهة احتياجاتهم المستقبلية أصبحوا اليوم مضطرين لبيع السندات بأقل من قيمتها الحقيقية بسبب التضخم او قلة الطلب، مما يمثل خسارة مزدوجة: الاولى عند التحويل الى السندات، والثانية عند محاولة استردادها نقدا. هذا ما يصفه الخبراء بتشريع "سرقة العصر"، وهو انعكاس لفشل القانون في حماية حقوق المودعين.

■ هل هذا القانون ينقذ النظام المصرفي، ام ينهي ما تبقى من ثقة به؟

□ القانون الحالي لا يحمي حقوقهم، بل يضعف القوة التعاقدية مما يضرب دولة القانون ويؤدي

> **السندات اداة اطفاء خسائر لا اداة استثمار**

الى تآكل الثقة بالمصارف. اعادة الهيكلة قبل تطبيق اي قانون هو الشرط الاساسي لضمان العدالة وحماية حقوق المودعين وفق المعايير الدولية لصندوق النقد الدولي، مع التزام واضح بمسؤوليات الدولة والمصارف ومصرف لبنان.

■ ما هو المقترح او الحل الذي تراه يؤمن الحقوق للمودعين بعيدا من مشروع قانون الفجوة المالية؟

□ اعادة الهيكلة يجب ان تشمل تحديد المسؤوليات بوضوح بين الدولة، مصرف لبنان، والمصارف، قبل تطبيق اي قانون لتسديد الودائع. المقترح يشمل:

الدولة اللبنانية: تتحمل جزءا من الالتزامات المالية عبر موارد موجودة او يمكن خلقها، مثل اراض او مشاريع استراتيجية، من دون التسبب بإفلاس.

مصرف لبنان: يساهم بما لديه من احتياطيات وارباح اصوله واستثماراته، ويمكن استخدام هذه الاموال على مدى خمس الى ست سنوات لإعادة التوازن المالي.

المصارف الخاصة: يجب اعادة رسملتها لكي تساهم بما يمكنها تحمله من دون المساس بالحقوق الاساسية للمودعين، مع مراقبة دقيقة للالتزامات.

الاموال غير الشرعية: يجب ملاحقتها قضائيا وعدم ادراجها ضمن التعويضات لتجنب تحميل المودعين اعباء غير مستحقة.

بهذه الطريقة، يمكن استرداد نحو 50-60 مليار دولار على مدة 5-6 سنوات بطريقة قانونية ومنظمة، مع حماية حقوق المودعين، ضمان العدالة في توزيع الخسائر، واعادة الثقة بالقطاع المالي اللبناني. اضافة الى ذلك، الدولة لديها القدرة على خلق اصول جديدة لتغطية الفجوة المالية، كما حدث في بعض الدول الاخرى، بما في ذلك مشاريع على طول الساحل اللبناني، او اراض واستثمارات استراتيجية، مما يعزز السيولة المالية من دون اللجوء الى افلاس او تحميل المودعين كامل الأعباء. يجب ان لا ننسى ان الحل ايضا يمر بالسياسة النقدية لمصرف لبنان، وذلك من خلال او وضع صرف كمية أكبر من الليرة اللبنانية من دون تدهور سعر الصرف، وذلك لأن المادة 69 من قانون النقد والتسليف يضمن بأن الليرة اللبنانية يجب ان تكون مدعومة بـ30% من الذهب واليوم محصول الذهب في لبنان تكاثر 400%، لذلك يمكن على الدولة اللبنانية طبع ليرة ولاسترداد الودائع على سعر السوق 89500 من دون ان يهتز سعر الصرف.

ثقافة

مكتبة الجامعة الأميركية رسالة حضاريّة وغذاء للفكر فضاء للحوار وحافظة للذاكرة وداعمة للبحث العلمي

تعتبر مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت من أكبر مصادر المعرفة الاكاديمية واهمها في المنطقة، وهي تتميز بجمعها لمواد مطبوعة والكترونية ضخمة تغطي تخصصات متعددة وتدعم التعليم والبحث العلمي والتاريخي في الجامعة وخارجها. كما تمثل ركيزة اساسية من ركائز الحياة الثقافية في لبنان، ومرجعا اساسيا لكل من يسعى الى فهم تاريخه وهويته ومستقبله

لا تكمن اهمية مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت ثقافيا في حجم مقتنياتها فقط، بل في رسالتها الحضارية القائمة على حفظ التراث. فمنذ تأسيسها، ارتبطت المكتبة بروح الانفتاح والتعددية الفكرية. فهي توفر مصادر معرفية بلغات متعددة وفي شتى الاختصاصات، مما يعزز ثقافة الحوار والتفاعل بين الحضارات. كما تستضيف المكتبة معارض وندوات وانشطة ثقافية تفتح المجال امام النقاش الحر، وتجمع بين الأكاديميين والمثقفين والطلاب.
في هذا السياق، اجرت "الامن العام" حوارا مع رئيسة جمعية المكتبات اللبنانية والمديرة المساعدة لخدمات الفهرسة والميتاداتا في مكتبة الجامعة الاميركية بسمة شباني.

■ متى تأسست مكتبة الجامعة الاميركية وكيف؟

□ تأسست الجامعة الاميركية في بيروت في العام 1866 وكانت تسمى في ذلك الوقت الكلية الانجيلية السورية (Syrian Protestant College (SPC ثم اصبح اسمها الجامعة الاميركية في بيروت في العام 1920. اما المكتبة الرئيسية فتأسست في العام 1870 بفضل جهود البروفسور هارفي بورتر (Harvey Porter). وقد شغلت المكتبة في البداية غرفة كبيرة في الطابق الارضي من المبنى الرئيسي للجامعة "كوليدج هول" (College Hall)، وفي العام 1891 انتقلت الى مقر اوسع في الطابق الثاني من المبنى نفسه. كان الحدث الاهم في تاريخ المكتبة هو افتتاحها في مبنى مستقل لها في مقابل الكوليدج هول في 5 ايار 1952 باسم "مكتبة نعمة يافث التذكارية"، وقد تم انشاؤها بفضل تبرع سخي بقيمة 200 الف دولار من عائلة الصناعي اللبناني المغترب في البرازيل نعمة يافث تخليدا لذكراه.

المديرة المساعدة لخدمات الفهرسة والميتاداتا في مكتبة الجامعة الاميركية بسمة شباني.

■ ماذا تضم المكتبة اليوم؟

□ تضم نحو الفي مخطوطة بلغات مختلفة، تعود نواة مجموعتها الى القرن التاسع عشر من مكتبات خاصة، مثل "الجمعية السورية للفنون والعلوم" ومجموعة "عيسى اسكندر المعلوف". كما تحتوي مجموعات المكتبة على عدد من الملصقات السياسية والفنية ومجموعة من البطاقات البريدية النادرة. كذلك تضم مكتبة الجامعة مكتبات متخصصة فرعية: المكتبة الطبية، مكتبة الهندسة والعمارة، مكتبة العلوم والزراعة. اضافة الى مجموعات مكتبية متنوعة: 435,702 عنوان في 554,813 مجلدا اضافة الى 1,814,968 عنوانا من الكتب الالكترونية، 203,290 عنوانا من المجلات الالكترونية و33.000 بكرة ميكروفيلم، الى جانب 431 اشتراكا في قواعد البيانات الدولية. كما قامت المكتبة برقمنة مجموعة من المواد البصرية (صور، ملصقات وبطاقات بريدية) عددها 38,634، اضافة الى رقمنة 55,806 من الكتب والدوريات الورقية. توفر المكتبة 3 مختبرات للطلاب مجهزة بـ 26 جهاز حاسوب يستخدمها الطلاب، اضافة الى 6 طابعات وماسحات ضوئية مرتبطة بها. كما توفر قاعة حديثة للمحاضرات (E-Classroom) تحتوي على 30 جهاز حاسوب وشاشة تفاعلية. يوثق ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت تاريخ الجامعة منذ تأسيسها عام 1866 وحتى يومنا هذا. تضم مجموعة الارشيف حوالى 1200 قدم خطي (Linear feet) من المواد الارشيفية المتعلقة بكل جانب من جوانب تاريخ الجامعة (الانشطة الادارية والاكاديمية وغيرها). الى جانب الوثائق المكتوبة، تشمل صورا فوتوغرافية ومواد سمعية بصرية. من بين الوثائق البارزة في المجموعة: وثائق تتعلق بالحرب العالمية الاولى، منشورات طلابية مهمة توثق المناخ الاجتماعي والسياسي في المنطقة، بما في ذلك المجلات المكتوبة بخط اليد منذ العام 1899، ارشيف العروة الوثقى، ارشيف مرصد "لي" (Lee Observatory) منذ تأسيسه عام 1873 وحتى اغلاقه عام 1979 عند توقف الجامعة عن تعليم مادة علم الفلك. كما يضم الارشيف اوراقا تتعلق بالعديد من الشخصيات البارزة في الجامعة الاميركية في بيروت والمثقفين والصحافيين والموسيقيين والسياسيين والفنانين اللبنانيين والعرب المشهورين (مثل جرجي زيدان، اسد رستم، قسطنطين زريق، الامير شكيب ارسلان، انطوني شديد، وليد غلمية، زكي ناصيف، عبد الله اليافي، صائب سلام، جميل حمودي)، وغيرهم ممن اودعوا اوراقهم الشخصية في ارشيف الجامعة رغبة منهم في توثيق ارشيفاتهم بصورة صحيحة وامكان اتاحتها للباحثين.

■ كيف تتم المحافظة على المخطوطات والكتب القديمة؟

□ يقوم خبراء الترميم في مختبر الحفظ والترميم في المكتبة، بإصلاح الكتب والمخطوطات المتضررة بفعل الاستخدام المكثف للكتب والدوريات. كما يقومون بإعداد صناديق ارشيفية من الكرتون الخالي من الحمض لحفظ المجموعات الارشيفية.

■ هل من كتب ومخطوطات نادرة في المكتبة؟

□ تحتوي المكتبة على مجموعات نادرة من الكتب والمخطوطات. اهم مخطوط هو "مخطوط بيروت" (Beirut Codex) وهو مخطوط سرياني: اناجيل من الفترة السابقة للنقل الهرقلي (Harklean) واعمال الرسل والرسائل المنقولة عن الترجمة البسيطة. يرجح ان يعود تاريخه ما بين 700 و900 ◄

المقال

ثنائيّة ورسالة

يُعد التعليم العالي في لبنان واحدا من أقدم انظمة التعليم في المنطقة، يعود الى عام 1866 مع تأسيس الجامعة الاميركية في بيروت تحت اسم الكلية الانجيلية السورية، تبعها انشاء جامعة القديس يوسف عام 1875، ثم الجامعة اللبنانية - الاميركية التي بدأت العمل عام 1948 باسم كلية بيروت للبنات، فيما تم عام 1951 تأسيس الجامعة اللبنانية. لعبت الجامعات دورا محوريا في تكوين الوعي السياسي والثقافي لدى المجتمع. فهي لم تكن مجرد مؤسسات تعليمية، بل تحولت الى ساحات للنقاش الفكري والسياسي، ومراكز لإنتاج الثقافة الوطنية والانفتاح على العالم. وقد ارتبط تاريخ الجامعات اللبنانية ارتباطا وثيقا بالحركات الطلابية التي شكلت جزءا اساسيا من الحياة العامة. بين القطاع العام ممثلا بالجامعة اللبنانية، والقطاع الخاص الذي يضم جامعات عريقة مثل الجامعة الاميركية في بيروت والجامعة اليسوعية وغيرهما، ثنائية افرزت ادوارا متباينة في التأثير على المجتمع، الا انها ساهمت مجتمعة في صياغة المشهد الفكري والسياسي اللبناني. فالجامعة اللبنانية جسدت تطلعات الشعب نحو العدالة والمساواة، بينما الجامعات الخاصة مثلت منابر للنخب الفكرية والانفتاح على العالم. هذا التوازن بين العام والخاص يعكس طبيعة المجتمع اللبناني المتعدد، ويؤكد ان مستقبل الوعي السياسي والثقافي يعتمد على تعزيز استقلالية الجامعات ودعمها لتبقى محركات للتغيير والتنوير.
على الصعيد السياسي، شكلت الجامعات اللبنانية منابر للحوار والنقاش حول القضايا الوطنية. ففي عام 1882، شهدت الجامعة الاميركية في بيروت اول حراك طلابي موثق، حين احتج الطلاب على مواقف اكاديمية تتعلق بالنظرية الداروينية، مما ادى الى ازمة ادارية وأبرز قوة العمل الطلابي المنظم. لاحقا، ومع تأسيس الجامعة اللبنانية في خمسينات القرن الماضي، اصبحت هذه المؤسسة رمزا لنضال الطلاب والاساتذة من اجل حق الفئات الشعبية في التعليم، ومواجهة محاولات التبعية والاستعمار. فقد شهد تاريخ لبنان سلسلة من التحركات الطلابية التي طالبت بإصلاحات سياسية واجتماعية، واسهمت في ترسيخ قيم الديموقراطية والمواطنة.
على المستوى الثقافي، لعبت الجامعات دورا بارزا في نشر الفكر النقدي والانفتاح على الثقافات العالمية. فهي تنظم ندوات ومؤتمرات ومعارض فنية وادبية تعزز الهوية الوطنية وتبرز التنوع الثقافي الذي يميز لبنان. كما ان المكتبات والمراكز البحثية التابعة لها، تعتبر مصادر اساسية لإنتاج المعرفة وتطوير الفكر الاكاديمي.
صحيح ان الجامعات اللبنانية تواجه اليوم تحديات كبيرة من بينها الازمات الاقتصادية التي تضعف من استقلاليتها الاكاديمية، الا ان هناك فرصا عديدة لإعادة تفعيل دورها في الوعي السياسي والثقافي. اذ ان تعزيز استقلاليتها عن التدخلات السياسية، والاستثمار في البحث العلمي والانشطة الثقافية، ودعم الحركات الطلابية السلمية، كلها خطوات ضرورية لإعادة الجامعات الى موقعها الريادي كمحركات للتغيير الاجتماعي والسياسي.
رغم الصعوبات الراهنة، يبقى دور الجامعات بثنائيتها بين القطاعين العام والخاص محوريا في صياغة مستقبل لبنان، شرط ان تمنح الاستقلالية والدعم اللازمين لتستمر في اداء رسالتها التنويرية.

ميرنا الشدياق

◄ ميلادية ويقع في 203 ورقات من الرق (Parchment). وقد تم تقييمه من قبل الخبراء على انه كتاب لتعليم الانجيل. تعتمد مكتبة الجامعة في وصف مجموعاتها على قواعد الفهرسة الدولية (RDA)، وعلى نظام ديوي العشري للتصنيف وقائمة موضوعات مكتبة الكونغرس، وقد قامت المكتبة بتعريب الموضوعات لوصف الكتب العربية.

■ كيف واكبت مكتبة الجامعة الاميركية عصر الرقمنة؟

□ انضمت مكتبات الجامعة الاميركية في بيروت الى مشروع المجموعات العربية على الانترنت (ACO)، وهو مشروع مدته خمس سنوات بتمويل من جامعة نيويورك - أبو ظبي، ويهدف الى رقمنة مجموعة كبيرة من الكتب العربية التي انتهت حقوق نشرها، واتاحتها عالميا. تعتبر مكتبة الجامعة من اولى المكتبات خارج الولايات المتحدة التي انضمت الى المشروع، من خلال آلاف العناوين من مجموعاتها العربية التاريخية في كل المواضيع والتخصصات. فالكتب العربية متاحة بالوصول الحر والتحميل لكل المستفيدين في انحاء العالم من موقع "المجموعات العربية على الانترنت" على الرابط: https://dlib.nyu.edu/aco. كما عملت المكتبة بالتعاون مع دار الاداب على انشاء ارشيف رقمي لمجلة الاداب. يشمل المشروع رقمنة النصوص العربية، والتعرف الضوئي على الحروف (OCR) لنصوص المقالات المطبوعة وفهرستها، واضافة البيانات الوصفية، وحفظ جميع اعداد مجلة الاداب (1953-2012) من اجل الباحثين. كما تعمل المكتبة حاليا على مشروع رقمنة مطبوعات الجامعة الاميركية في بيروت بهدف جمع المراجع ونشر فهرس للمنشورات المتعلقة بتاريخ الجامعة الاميركية في بيروت، تطورها، تأثيرها، دورها، وافرادها. كذلك انشأت مكتبة الجامعة مستودعا رقميا مؤسساتيا باسم AUB ScholarWorks بهدف حفظ الانتاج الفكري لطلاب الجامعة واعضاء هيئة التدريس، ودعم التوجهات نحو الوصول المفتوح في التواصل والنشر العلمي.

إضافة الى ذلك، انشأت مكتبة الجامعة مكتبة كمال جنبلاط الرقمية لتوفير المصادر الاولية والثانوية المتعلقة بجنبلاط مجانا ولتسهيل الوصول الى البيانات للباحثين والطلاب والقراء عموما. تشمل المكتبة الرقمية، من بين امور اخرى، جميع المواد التي تبرع بها رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السابق وليد جنبلاط لمكتبات الجامعة. يعد ارشيف التاريخ الشفوي الفلسطيني مجموعة ارشيفية تضم أكثر من 1000 ساعة من شهادات سمعية وبصرية مع لاجئين فلسطينيين من الجيل الاول ومجتمعات فلسطينية اخرى في لبنان. أنجز المشروع رقمنة المواد وفهرستها وتصنيفها وحفظها واتاحة الوصول اليها من خلال انشاء منصة رقمية متطورة يمكن الوصول اليها على الرابط التالي: https://libraries.aub.edu.lb/poha نفذ المشروع من قبل مكتبات الجامعة الاميركية في بيروت بالشراكة مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الاميركية في بيروت، ارشيف النكبة، والمركز العربي للموارد الفنية الشعبية (الجنى).

■ هل تقدمون الدعم لمكتبات ومؤسسات اخرى؟

□ قدمت مكتبة الجامعة الاستشارات والدعم لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالجيش اللبناني في اتمتة مكتبته باستخدام نظام كوها، وهو نظام مكتبات مفتوح المصدر، بما في ذلك التثبيت والاعداد والتنفيذ. ودعما لبرنامج الدراسات الاسلامية الذي تم اطلاقه حديثا في الجامعة الاميركية في بيروت، ومركز الخوارزمي، تقوم مكتبات الجامعة الاميركية في بيروت بجمع المواد بنشاط في مجالات العلوم الاسلامية وتاريخ العلوم والطب في الشرق الاوسط، بما في ذلك المنشورات والكتب النادرة والمخطوطات دعما لبرنامج الدراسات الاسلامية الذي تم اطلاقه حديثا في الجامعة الاميركية في بيروت، ومركز الخوارزمي وغيرها من المشاريع.

المطبوعات والمخطوطات النادرة

- ابن سينا، كتب القانون في الطب، مع بعض تأليفه وهو علم المنطق وعلم الطبيعة وعلم الكلام. روما، 1593 (من اولى الكتب العربية المطبوعة في اوروبا) متوافر اونلاين على موقع الجامعة.
http://ddc.aub.edu.lb/projects/saab/avicenna/introduction.html

Avicenna. Avicennæ Arabis Medicorum ob succinctam breuitatis copiam, facile - principis quarta fen, primi : de universali ratione medendi. Trans. by Jacob Mantino. Parisiis: Claudii Chevallonii, 1532. Online /Latin

Thrupp, Joseph Francis. Antient Jerusalem: A New Investigation into the History, - Topography and Plan of the City, Environs, and Temple, Cambridge: Macmillan & Co. 1855. Print/ English

Dussaud, René. Voyage en Syrie : octobre-novembre 1895 Print/ French Paris: E. - Leroux,1896

- ترجمة القران الكريم باللغة الصينية Hong Kong: Chi Sheng Book Co. Print/ Chinese

Syriac Manuscript : Gospels of a Pre-Harklensian Version ; Acts and Epistles of the- Peshitto Version. Between 700 and 900 A.C. Manuscript/ Syriac

- الغزالي، مشكاة الانوار ومصفاة الاسرار وفي آخره سؤالات سئل عنها المؤلف 1146(مخطوط عربي).
- الجوهري، اسماعيل بن حماد، الصحاح في اللغة، 1240(مخطوط عربي).
- القباني، عبد القادر، محرر. ثمرات الفنون
بيروت: جمعية الفنون، 1875-1908 (مجلة عربية مرقمنة).
https://libraries.aub.edu.lb/digital-collections/collection/thamarat-al-funun

-البارودي، اسكندر نقولا، الطبيب : مجلة طبية علمية صناعية بيروت: جورج بوست، 1874-1908 (مجلة عربية مرقمنة).
https://libraries.aub.edu.lb/digital-collections/collection/al-tabib

اساسية لدراسة التاريخ الثقافي والاجتماعي والديني للشرق الاوسط. سيشمل المشروع فهرسة المجموعة ورقمنتها، اضافة الى اتاحتها بالكامل عبر الانترنت للباحثين والدارسين. كما حصلت المكتبة على منحة اخرى من برنامج "الارشيفات المهددة بالانقراض" لرقمنة مجموعات نادرة من الصور والوثائق الخاصة بالمسرح والسينما المصرية في الفترة بين 1913 و1953. https://libraries.aub.edu.lb/digital-collections/collection/arabic-cinema-theatre

■ كيف تتعاملون مع الارشيفات المهددة بالانقراض؟

□ حصلت مكتبات الجامعة على منحة ضمن برنامج "الارشيفات المهددة بالانقراض" التابع للمكتبة البريطانية، والمدعوم من صندوق اركاديا. يهدف التمويل الرئيسي الى فهرسة ورقمنة مجموعة مخطوطات عيسى اسكندر المعلوف التاريخية الفريدة، والتي كتبت بين القرنين الثامن عشر والعشرين. وقد تم تخزين هذه المجموعة، التي تعاني من التلف الكيميائي والفيزيائي، في ظروف تخزين مهملة لنحو 60 عاما، واشترتها مكتبات الجامعة الاميركية في بيروت، وهي موجودة فيها حاليا. تضم المجموعة 100 مخطوطة مادية

■ كيف يمكن الاطلاع على محتويات المكتبة؟

□ هناك صفحة مخصصة للمجموعات الرقمية على موقع مكتبة الجامعة
https://libraries.aub.edu.lb/digital-collections
وهناك صفحة اخرى على الموقع للمعارض الالكترونية
https://online-exhibit.aub.edu.lb/exhibits وهي تهدف الى تنظيم ونشر معارض الكترونية دائمة تبرز المكونات الرئيسية لمجموعات المكتبات الخاصة والارشيفية في الجامعة الاميركية في بيروت، وذلك في اطار جهود التوعية والتثقيف. يتم تنظيم هذه المعارض الالكترونية الدائمة على موقع المكتبة الالكتروني، باستخدام برنامج مفتوح المصدر مصمم خصيصا لهذا الغرض، مما يسمح بعرض بعض مقتنيات المكتبة ومجموعاتها وابراز اهمها. كما تتيح المكتبة خدمات الاعارة لمستفيدين من مكتبات جامعية اخرى وذلك عبر اتفاقات للإعارة المتبادلة بين المكتبات. وأخيرا، تتيح المكتبة الوصول الى مجموعاتها المادية للباحثين من لبنان وخارجه عبر اشتراك شهري يمكّن الباحثين من استخدام كتب وارشيف المكتبة، ويمكن الاتصال مسبقا لحجز المكان.

م. ش

رياضة

المدير الفني لفريق هومنتمن بيروت: الرياضي المرشّح الأبرز والحكمة قريب

من ابرز مدربي كرة السلة في لبنان. قاد فريقه هومنتمن بيروت لتحقيق ثلاثية تاريخية موسم 2017 - 2018 (بطولة لبنان، كأس لبنان، وبطولة الاندية العربية)، ونجح الموسم الماضي (2024 - 2025) ان يصل بفريقه "المتواضع" الى منافسات المربع الذهبي (Final 4) رغم الامكانات المحدودة والاصابات. تولى تدريب منتخب لبنان في فترات سابقة، وحقق معه لقب بطولة غرب آسيا سنة 2017

تولى تدريب فرق المتحد طرابلس وبيبلوس، وشغل لفترة منصب مدرب مساعد في الجهاز الفني لفريق الحكمة بيروت، كما خاض تجربة تدريبية مع نادي الاهلي البحريني. قاد منتخب الجامعات في بطولة العالم للجامعات التي استضافتها المانيا العام الماضي.
"الامن العام" التقت المدير الفني لفريق هومنتمن بيروت المدرب الوطني جو مجاعص.

■ فريق هومنتمن في المركز الخامس بعد الجولة 19 من الدوري المنتظم، (10 انتصارات و9 خسارات) هل تشعر بأن هذا الموقع يعكس المستوى الحقيقي للفريق؟
□ حسابيا موقعنا صحيح، لكن خسرنا مباريات لم تكن في الحسبان. مررنا بظروف صعبة وعانينا من مشاكل الاصابات عند أكثر من لاعب في اوقات حساسة ودقيقة. هدفنا بلوغ المربع الذهبي وهو نصب اعيننا ولن نحيد عنه.

■ انت معروف بأسلوب لعب يعتمد على تسجيل نقاط أكثر من الفريق الخصم، ما رأيك فنيا في البطولة هذا الموسم؟ وهل الارقام العالية (اكثر من 100 نقطة في معظم المباريات) دليل على ان معظم المدربين يعتمدون الاسلوب عينه مع وجود 3 لاعبين اجانب؟
□ مع وجود 3 لاعبين اجانب الارقام ستكون عالية. غالبية الاجانب في الدوري لا يدافعون، فهم موجودون لتسجيل النقاط واحراز الجوائز المالية، والاهم البروز والظهور من

المدير الفني لفريق هومنتمن بيروت المدرب الوطني جو مجاعص.

> **الاجانب موجودون في الدوري للبروز وتسجيل النقاط**

اجل عقود أفضل. اعتقد ان الدوري هذا الموسم هو دوري أجانب، ومهمتنا تنظيم دورهم وادارتهم بطريقة صحيحة لتحقيق نتائج جيدة.

■ ما رأيك في نظام البطولة هذا الموسم؟ وهل عدم وجود "الفاينال 8" تتسبب بضغط أكبر على الفرق على اعتبار ان المنافسة اصبحت محصورة اكثر في "الفاينال 6"؟
□ المنافسة هذا الموسم أكبر ومروحتها اوسع لأنها لم تعد محصورة بمركزين فقط. نحن فريق منظم، وخلية عمل لا تهدأ وتقاتل من اجل تحقيق اهدافها ولن ندخر اي جهد او اي تغيير حتى نكون في "الفاينال 4" كما اعتدنا في المواسم السابقة.

■ اللافت عدم اعتمادك على لاعب ارتكاز (سنتر) صريح في الموسم الماضي وهذا الموسم، هل هذا الامر يسبب لك مشاكل دفاعية؟
□ بالطبع يسبب مشاكل دفاعية، خاصة ان الاسلوب المرسوم من بداية الموسم لم يطبق كما كان مقررا بسبب الإصابات التي عانينا منها، أبرزها تلك التي لحقت بتايلر باي القوي والسريع والتي افقدته سرعته وفعاليته في التنقل بسرعة بين الدفاع والهجوم على حد سواء. ولأن سوق اللاعبين يفتقد راهنا للاعبي ارتكاز بمستوى عال فنحن لا نريد التغيير من اجل التغيير، ونعول دائما على قدرة باي على الشفاء السريع.

■ هل من تغييرات مرتقبة على مستوى اللاعبين الاجانب ام تعتبر حظوظك في التأهل الى "الفاينال 4" اصبحت صعبة وستقاتل بالموجود؟
□ عقلية غي مانوكيان وسياسة الهومنتمن مبنية على عدم الاستسلام، ونحن سنواصل القتال وسنقوم بكل شيء حتى نحقق هدفنا.

■ غادر اللاعب غبريال عجميان فجأة، ما السبب؟ هل صحيح انه كان يعاني من مشاكل سلوكية؟ والى اي مدى غيابه يؤثر فنيا على الفريق؟
□ انتظرت حضوره في الحصة التدريبية، لكنه لم يحضر. ابلغتني الادارة ان الموضوع "كبير" وانه اضطر للمغادرة فجرا واختفى. "غابي" ظاهرة غريبة في كرة السلة، شخصية غريبة الاطوار تعاملت معه ثلاث سنوات. لا شك انه اتعبني، لكنه كان اضافة فنية كبيرة للفريق وكنا في حاجة اليه لأنه عنصر اساسي ولم يتعرض للإصابة، لكنه اختفى للأسف.

■ تهكم اللاعب خاليد توماس بعد مغادرته وكتب بطريقة ساخرة عن الفريق على مواقع التواصل الاجتماعي، لماذا استغنيت عنه؟ وماذا كنت تريد منه اكثر من الذي قدمه؟
□ عندما حقق الفريق ستة انتصارات متتالية مع انطلاقة الدوري لم يكن اداء خاليد توماس مقنعا، لم نتخل عنه لا بل دافعنا عنه ولم ◄

مقال

هل يختصر الذكاء الإصطناعي الطريق؟

احدث الذكاء الاصطناعي ثورة حقيقية في عالم الرياضة، حيث انتقل من مجرد ادوات احصائية الى انظمة ذكية تتنبأ بالنتائج وتدير صحة اللاعبين. ومن المتوقع ان يبلغ حجم سوق الذكاء الاصطناعي الرياضي مستويات قياسية بحلول عام 2033.
لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد ترف تقني يشغل المؤتمرات، ولا فكرة مستقبلية مؤجلة لزمن بعيد في الرياضة الحديثة، بل بات يدخل الى غرف الملابس، والى ساعات الرياضيين واجهزتهم القابلة للارتداء. لقد بات الذكاء الاصطناعي اليوم جزءا محوريا من صناعة الرياضة، بعدما تجاوز دوره الجانب التحليلي ليصبح اداة للتخطيط وتحسين الادارة التشغيلية للمؤسسات الرياضية. في الماضي، كان المدرب يعتمد على العين الخبيرة، الاحساس بالمباراة، والتجربة الشخصية. أما اليوم، فقد أصبح في الامكان تحليل كل حركة، سرعة الانطلاق، زاوية التسديد، عدد اللمسات، المسافة المقطوعة، ومؤشرات الاجهاد العضلي.
لقد حول الذكاء الاصطناعي هذه الارقام والاحصاءات الى توصيات دقيقة: متى يجب ان يرتاح اللاعب؟ كيف يعدل تموضعه؟ ما التشكيلة الانسب امام الخصم؟ انه انتقال من التدريب العام الى التدريب الخاص المصمم لكل لاعب.
لا شك في ان أحد اهم ادواره يتمثل في التنبؤ بالاصابات عبر تحليل انماط الحركة ومؤشرات التعب الجسدي، ويمكن رصد خطر الاصابة بالتمزق العضلي او الاجهاد قبل حدوثها في عالم تحسم فيه البطولات بتفاصيل صغيرة. لاعب واحد مصاب قد يغير مسار موسم كامل، كما لم يعد تحليل المنافس مجرد مشاهدة فيديو لمتابعة حركة كل لاعب ومراقبة خطط المدرب وطريقه لعبه دفاعيا وهجوميا، لأن الخوارزميات اليوم تفكك طريقة لعب الخصم، وتكشف نقاط ضعفه المتكررة، وتحدد المساحات التي يتركها، لذا فان المدرب الذي يمتلك هذه الادوات لم يعد يدخل المباراة "أعمى"، بل بخارطة طريق واضحة.
تشير التقارير الدولية، الى ان حجم سوق الذكاء الاصطناعي الرياضي مرشح للارتفاع من نحو 2,4 مليار دولار عام 2024 الى أكثر من 3 مليارات عام 2026، مع توقعات بتجاوز 30 مليار دولار بحلول عام 2033، بمعدل نمو سنوي يفوق 30%. الرياضة ليست معادلة رياضية فقط، بل هي الروح، الشخصية، الضغط الجماهيري، المزاج، والذكاء الاصطناعي.
فالمدرب الناجح هو من يدمج بين البيانات والعاطفة، بين الارقام والانسان. ففي دول تعاني ازمات اقتصادية ورياضية، قد يبدو الحديث عن الذكاء الاصطناعي رفاهية، لكن الحقيقة عكس ذلك، فعندما تكون الموارد محدودة في بلد مثل لبنان يصبح الاستخدام الذكي للبيانات وسيلة لتعويض الفارق، وكل ما نحتاجه نظم تحليل بسيطة مع تدريب المدربين على قراءة البيانات.
وبقدر ما يحمله الذكاء الاصطناعي من تطور، فانه يفرض تحديات ومخاطر حقيقية تمس خصوصية الرياضيين، نزاهة المنافسة، وحتى الجوانب النفسية والاجتماعية. من أبرز المخاطر المرصودة لعام 2026، انتهاك الخصوصية والمراقبة المفرطة من خلال "المراقبة اللصيقة" التي تثير مخاوف قانونية حول ملكية هذه البيانات وكيفية استخدامها. تسريب البيانات الحساسة، خصوصا تلك المرتبطة بالسجلات الطبية والبدنية للاعبين، مما قد يدمر مسيرتهم المهنية في حال وصلت الى معلومات سرية عن صحتهم. عدم الانصاف في الاختيار في حال كانت الخوارزميات المستخدمة في اكتشاف المواهب منحازة الى مجموعات عرقية او بيولوجية معينة بناء على البيانات التاريخية، من دون اغفال الفوارق في الدول والاندية الغنية التي تمتلك وصولا أفضل لهذه التقنيات.
في المحصلة، ان الذكاء الاصطناعي ليس حلما بعيدا، ولا هو بديل من المدرب بل أداة، فمن يتقنه يختصر الطريق، ومن يتجاهله يتأخر حتى لا نقول يتراجع.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

◄ نسمح لأحد بأن يتهكم عليه. لكن مع اصابة تايلر باي وضغط الدفاع الكبير على جوردان ستيفنز، تراجع اداءه خصوصا في مباريات حساسة مما حتم اجراء تغيير لاعادة ضبط الامور ووضعها في اطارها.

■ هل البديل زاك لوفتن الانسب والافضل للفريق في هذه المرحلة؟
□ ربما من الناحية الدفاعية ليس الأنسب، لكن من الناحية الهجومية هو الافضل المتوافر راهنا. قد تستمر معاناتنا الدفاعية لكن زاك لاعب هداف ووجوده يعزز قدراتنا الهجومية، وهو قادر في الوقت عينه على التقاط من 6 الى 7 كرات مرتدة "ريباوند".

■ جمهور هومنتمن وضع آمالا كبيرة على الفريق؟ هل خذلتم هذا الجمهور؟ وهل جو مجاعص قادر ان يعد الجمهور انه قادر على اصلاح الوضع وتعويض الموسم؟
□ جمهورنا وفي، بدليل ان الفريق مر بأزمات أكبر واصعب من تلك التي نعاني منها هذا الموسم، ولم يخذلنا ولم يتراجع او يستسلم. من السهل الهروب من المسؤولية، لكن منذ عشر سنوات اقاتل وأسعى للحفاظ على هومنتمن في موقع متقدم يليق بتاريخه. اقول للمشككين والذين يعتقدون ان هومنتمن انتهى، انتم مخطئون. وأقول للجهور ثابروا واستمروا في دعم الفريق، ولا تشككوا بالجهاز الفني والاداري لأننا لن نستسلم وسنظل نقاتل حتى تحقيق اهدافنا واهدافهم.

■ اسلوب لعبك يرتكز بشكل اساسي على الحصول على الكرة أكثر من الخصم، هل بهدف تسريع ايقاع المباراة او اعتمادك الاساسي على الكرات المرتدة هجوميا واخطاء الفريق الخصم؟
□ هذا الاسلوب يهدف الى مهاجمة سلة الخصم في اسرع وقت ممكن، ليكون لديك مساحة اوسع وحضور اكبر من الخصم. هذه الطريقة تسهل تسجيل نقاط اكبر. انطلاقا

> **غابي عجميان**
> **شخصية غريبة الاطوار**

من خلفيتي العلمية، فان رفع نسبة التسديد على السلة يزيد من احتمال التسجيل والفوز، شرط ان يبقى دفاعك متماسكا في حده الادنى.

■ لم نرَ عزيز عبد المسيح بدور واضح حتى الان كهداف، هل تعتبر انك تمكنت من الحصول منه على ما تريده؟
□ تعاقدنا مع عبد المسيح على اعتبار انه من أفضل المسددين في البطولة ولديه قامة تساعده على القيام بأدوار دفاعية. لكن وجدنا في الآونة الأخيرة انه يتخذ قرارات غير واضحة مثل الاحتفاظ بالكرة واختراق السلة، ونحن لسنا في حاجة لذلك. علما ان غيره من اللاعبين في الفريق، قادر على الاختراق بطريقة افضل، مما جعل دوره غير واضح. راهنا، بدأ يستعيد توازنه في التمارين، وقد ترجم هذا الامر في المباراة امام المركزية.

■ عدم وجود لاعب ارتكاز لبناني صريح خلف لاعبيك الاجانب لا يسمح لك بأن تغير اسلوب لعبك ويلزمك البقاء معظم الوقت في الاسلوب السريع (Small Ball)، هل هذا الامر يسبب لك مشاكل؟
□ طبعا، اعتمد هذا الاسلوب لسد ثغرة عدم وجود لاعب ارتكاز لبناني بقامة تخوله بأن يبقى فترة طويلة على ارض الملعب، وهذه احدى المشاكل التي اعاني منها. وكريم سلام في حاجة الى خبرة اضافية نحاول ان نقدمها له، وادعوه الى الاستفادة من الفرصة المتاحة له ليظهر رغبته واصراره على تقديم افضل ما لديه ليحجز مكانه في الملعب.

■ هناك الكثير من التناقضات بالنسبة الى جوردان ستيفنز، كثر يعتبرونه هدافا من الطراز النادر، في المقابل هناك من يعتبر انه يلحق ضررا بالفريق باحتفاظه بالكرة معظم الوقت. هل في حال لم يكن موفقا، فان هومنتمن لن يكون قادرا على الفوز؟
□ للأسف هذا الامر صحيح، خصوصا في هذه الفترة اذ لدينا كم كبير من المشاكل بدءا من الاصابات وصولا الى النقص في اللاعبين، وهذه المشاكل لا يمكن حلها دفعة واحدة بل نعمل على حلها تباعا. وحتى لا نختبئ وراء اصبعنا، علينا ان نعترف بأنه اذا كان جوردان موفقا فان هومنتمن يفوز.

■ من هو الفريق الذي فاجأك هذا الموسم سلبا او إيجابا؟
□ ايجابا فريق انترانيك الذي يقدم مستوى لافتا، وسلبا فريق المريميين ديك المحدي الذي بدأ البطولة بصورة جيدة وكان يملك كل الاسلحة للمنافسة، ثم تراجع فجأة وبشكل كبير.

■ لقب الدوري محصور بين الرياضي والحكمة؟
□ الى حد كبير، لأن لديهما أفضل اللاعبين المحليين، ويملكان كل المقومات والاسلحة التي تخولهما الفوز.

■ ما الذي يميز فريق الحكمة هذا الموسم عن المواسم السابقة؟
□ مقعد الاحتياط وقامة اللاعبين، فقد أصبحوا جاهزين للفوز ذهنيا وفنيا.

■ هل فريق الرياضي مقنع مثل الموسم الماضي؟
□ ليس مقنعا كما الموسم السابق، لكنه قادر على سد كل الثغرات مع التغيير المرتقب والمنتظر الذي سيجريه في صفوف لاعبيه الاجانب. فريق الرياضي يبقى في كل الظروف، المرشح الدائم للفوز.

ن. ج

Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com

رياضة

نمر جبر

الألعاب الأولمبية الشتوية ميلانو - كورتينا 2026
إنجازات وتفوّق نروجي وبصمة لبنانيّة تاريخيّة

يمتد تاريخ الالعاب الاولمبية الشتوية أكثر من قرن، حيث تطورت من مجرد اسبوع رياضي الى حدث عالمي ضخم يقام كل اربع سنوات. اقيمت النسخة الاولى في اول دورة رسمية في مدينة "شامونيه" الفرنسية سنة 1924، تحت اسم "الاسبوع الدولي للرياضات الشتوية". عام 1926، قررت اللجنة الاولمبية الدولية اعتبار دورة "شامونيه" النسخة الأولى للألعاب الاولمبية الشتوية

قبل عام 1924، كانت بعض الرياضات الشتوية (مثل التزلج الفني على الجليد) تقام كجزء من الالعاب الاولمبية الصيفية، كما حدث في لندن 1908 وانتويرب 1920. عام 1928 كانت دورة "سانت موريتز" في سويسرا اول دورة تقام في بلد مختلف عن البلد المستضيف للألعاب الصيفية في العام نفسه. في عام 1956 شهدت دورة كورتينا دامبيزو في ايطاليا اول بث تلفزيوني للألعاب الشتوية. ومع استخدام التكنولوجيا عام 1960 استخدمت الكمبيوترات لأول مرة لاحتساب النتائج في دورة "سكوا فالي" بالولايات المتحدة. وفي عام 1994 كانت دورة "ليلهامر" في النروج اول نسخة تقام في سنة مختلفة عن الالعاب الصيفية، بعد قرار فصلهما بفاصل عامين.

اقيمت دورة الالعاب الاولمبية الشتوية الـ25 في ايطاليا تحت اسم "ميلانو كورتينا 2026" وتحت شعار "هذا ما يناسب ذوقك" (It's your vibe)، وذلك في الفترة من 6 الى 22 شباط 2026. وتعد هذه اول نسخة في التاريخ يتم استضافتها رسميا من قبل مدينتين (ميلانو وكورتينا دامبيدزو)، وتوزعت فعالياتها على مساحة تتجاوز 22 الف كيلومتر مربع في شمال ايطاليا، وشارك فيها زهاء 2,871 رياضيا من 92 دولة. استضاف حفل الافتتاح ملعب "سان سيرو" الشهير في مدينة ميلانو، اضافة الى منافسات التزلج الفني على الجليد، الهوكي، والتزلج السريع. في حين استضامت كورتينا دامبيدزو منافسات التزلج الالبي، الكيرلنغ، البوبسليد، والسكيليتون. بينما احتضن مدرج "ارينا دي فيرونا" التاريخي في مدينة فيرونا حفل الختام.

كما شهدت هذه الدورة الظهور الاول لرياضة التزلج الجبلي (Ski Moutaineering) كرياضة اولمبية شتوية.

تصدرت النرويج جدول الميداليات في ختام المنافسات برصيد 41 ميدالية (18 ذهبية، 12 فضية و11 برونزية) امام الولايات المتحدة الاميركية في المركز الثاني برصيد 33 ميدالية (12 ذهبية، 12 فضية و9 برونزيات)، ثم هولندا في المركز الثالث برصيد 20 ميدالية (10 ذهبيات، 7 فضيات و 3 برونزيات)، وايطاليا البلد المضيف في المركز الرابع برصيد 30 ميدالية (10 ذهبيات، 6 فضيات و14 برونزية).

حقق النرويجي يوهانس كلايبو انجازا اسطوريا بفوزه بـ6 ميداليات ذهبية في دورة واحدة، ليصبح الرياضي الاكثر تتويجا في تاريخ الالعاب الشتوية بـ11 ذهبية اجمالية.

واصبحت الايطالية اارياانا فونتانا انجح رياضية ايطالية في تاريخ الاولمبياد (صيفا وشتاء) بوصولها الى 14 ميدالية اجمالية بعد تألقها في سباقات السرعة على المضمار القصير.

كما حصدت الايطالية فيديريكا برينيوني في سن الـ 35، وبعد عودتها من اصابة بليغة، ذهبيتي التزلج المتعرج والتعرج العملاق.

وحقق البرازيلي لوكاس براتين اول ميدالية شتوية في تاريخ اميركا الجنوبية بفوزه بذهبية التزلج المتعرج العملاق.

من حفل افتتاح الالعاب الاولمبية الشتوية 2026.

المتزلج المخضرم سامر طوق.

كما تقدم عدد من الابطال (بينهم بريزي جونسون وايبا اندرسون) بشكاوى رسمية بعد تفكك وانفصال اجزاء من ميدالياتهم الذهبية فور تسلمها، مما دفع المنظمين لفتح تحقيق في عيوب التصنيع. وشهدت مباراة الكيرلنغ بين كندا والسويد اتهامات متبادلة بالتلاعب اثارت ضجة اعلامية واسعة.

وشهدت الدورة مشاركة 4 دول عربية: لبنان، السعودية، المغرب، دولة الامارات العربية المتحدة التي سجلت حضورها الاول تاريخيا في الالعاب الشتوية. وانتهت المشاركة العربية من دون تحقيق اي ميداليات، لكنها تميزت بزيادة عدد الرياضيين واستمرارية التواجد في رياضات النخبة الشتوية. وفي التفاصيل، شارك لبنان بالمتزلج اندريا ايلي الحايك في التزلج الالبي، الذي نجح في التأهل للمرحلة الثانية قبل ان يخرج من المنافسة، اضافة الى المتزلج سامر طوق في التزلج الريفي الذي انهى سباقه في المركز 107.

> **21 مدينة في 13 دولة استضافت الالعاب الاولمبية الشتوية**

وجاءت مشاركة المملكة العربية السعودية للمرة الثانية توالیا في الالعاب الشتوية عبر المتزلج فايق عابدي في التزلج الالبي (تعرجات ومنعرجات كبرى)، وراكان اليريزا في التزلج الريفي (مسافة 10 كيلومترات)، والذي حمل العلم السعودي في حفل الافتتاح. فيما شارك المغرب ببعثة ضمت المتزلج بييترو ترانشينا في التزلج الالبي، وعبد الرحيم كميسة في التزلج الريفي (مسافة 10 كيلومترات). بينما سجلت الامارات العربية المتحدة ظهورها الاول في تاريخ الاولمبياد الشتوي من خلال المتزلج الكسندر استريدج والمتزلجة بييرا هودسون في رياضة التزلج الالبي.

تأتي هذه المشاركات في اطار تعزيز البنى التحتية للرياضات الشتوية في المنطقة، خاصة مع استعداد السعودية لاستضافة الالعاب الاسيوية الشتوية 2029 في "تروجينا".

في التزلج الريفي (10 كيلومترات) سجل المغربي عبد الرحيم كميسة 27:54:5 دقيقة وحل في المركز 109، اللبناني سامر طوق 29:50:1 دقيقة وحل في المركز 107، السعودي راكان اليريزا 31:04:0 دقيقة وحل في المركز 109.

وفي التزلج الالبي (التعرج) خرج اللبناني اندريا ايلي الحايك من المرحلة الثانية، بينما شارك كل من السعودي فايق عابدي والاماراتي الكسندر استريدج في التعرج والتعرج الكبير.

منذ انطلاق النسخة الاولى في عام 1924، استضافت الالعاب الاولمبية الشتوية 21 مدينة في 13 دولة عبر ثلاث قارات. فرنسا في مدينة شامونيه (1924)، سويسرا في مدينة سانت موريتز (1928 و1948)، الولايات المتحدة الاميركية في ليك بلاسيد (1932 و1980)، المانيا في غارميش-بارتنكيرشن (1936)، النرويج في مدينة اوسلو (1952)، ايطاليا في كورتينا دامبيدزو (1956)، الولايات المتحدة الاميركية في سكوا فالي (وادي اولمبيك حاليا) (1960)، النمسا في انسبروك (1964 و1976)، فرنسا في غرونوبل (1968)، اليابان في سابورو (1972)، يوغوسلافيا، سارايفو سابقا (1984)، كندا في كالغاري (1988)، فرنسا في البرفيل (1922)، النرويج في ليلهامر اول دورة تنفصل عن الصيفية (1994)، اليابان في ناغانو (1998)، الولايات المتحدة الاميركية في سولت ليك سيتي (2002)، ايطاليا في مدينة تورينو (2006)، كندا في مدينة فانكوفر (2010)، روسيا في مدينة سوتشي (2014)، كوريا الجنوبية في مدينة ◄

رياضة

◄ بيونغ تشانغ (2018)، الصين في مدينة بكين لتصبح اول مدينة تستضيف الالعاب الصيفية والشتوية (2022) وايطاليا مدينتي ميلانو وكورتينا دامبيدزو (2026).

تعتبر الولايات المتحدة الاميركية اكثر الدول المستضيفة للالعاب الشتوية (4 مرات)، تليها كل من فرنسا وايطاليا (3 مرات).

بعد دورة ميلانو كورتينا 2026، تم حسم هوية الدولتين المستضيفتين للنسختين القادمتين من قبل اللجنة الاولمبية الدولية لضمان الاستدامة واستخدام المنشآت القائمة، فتقرر اقامة النسخة 26 عام 2030 في جبال الألب الفرنسية من الاول من شباط الى 17 منه، والنسخة 27 عام 2034 في سولت لايك سيتي-يوتا في الولايات المتحدة الاميركية من 10 شباط الى 26 منه.

ستقام المنافسات في منطقة جبال الألب الفرنسية، عبر توزيع الفعاليات على اربع مناطق رئيسية هي سافوي، سافوي العليا، بريانشون، ونيس. وستعتمد الدورة بشكل كبير على المنشآت الحالية، بما في ذلك المواقع التي استضافت العاب البيرفيل 1992. وتستضيف مدينة نيس جميع الرياضات الجليدية (مثل الهوكي والتزلج الفني)، اضافة الى حفل الختام الذي سيقام في الهواء الطلق على ممشى "بروميناد ديز انغليه" الشهير.

وفي ولاية يوتا، في الولايات المتحدة الاميركية، تتمركز الفعاليات في سولت ليك سيتي مع مواقع اضافية في بارك سيتي وبروفو. وسيتم استخدام الملاعب والمنشآت القائمة بالفعل، حيث تعود معظمها لدورة سولت ليك سيتي 2002. وستكون جميع الملاعب الـ13 المعتمدة في الالعاب على بعد اقل من ساعة واحدة من القرية الاولمبية الرئيسية التي ستقام في جامعة يوتا. وتم تغيير اسم الدورة رسميا الى "يوتا 2034 "ليعكس مشاركة الولاية باكملها في الاستضافة.

تسعى اللجنة الاولمبية الدولية الى زيادة شعبية الالعاب الشتوية من خلال اضافة رياضات تجذب فئة الشباب، وتتماشى مع الطبيعة الجبلية للمناطق المستضيفة عبر توسيع التزلج الجبلي حيث من المتوقع ان تصبح هذه الرياضة عنصرا ثابتا في دورة الألب الفرنسية 2030، نظرا لأن فرنسا تعتبر معقلا عالميا لهذه الرياضة. الـ"فري ستايل" والتزلج على اللوح (Snowboarding) هناك اقتراحات لاضافة تخصصات جديدة ضمن هذه الفئات في نسخة سولت ليك 2034، مثل سباقات "الكروس" الجماعية المطور. الرقص على الجليد والفرقة الموسيقية اذ تتم دراسة اضافة تخصصات استعراضية جديدة في التزلج الفني لزيادة القيمة الترفيهية والتلفزيونية للحدث. كما هناك بحث في التحول الرقمي (e-Sports) رغم انها لن تكون رياضة بدنية على الجليد، الا ان هناك نقاشات جادة لاقامة "اسبوع الالعاب الالكترونية الاولمبي" بالتزامن مع دورة 2030 او 2034 ليشمل محاكاة للرياضات الشتوية.

تعتمد اللجنة الاولمبية في اختيار الرياضات الجديدة للنسخ القادمة على ثلاثة شروط اساسية:

الاستدامة: عدم الحاجة لبناء منشآت جديدة ضخمة (وهو ما يتوفر في سولت ليك 2034).

المساواة بين الجنسين: ان توفر الرياضة فرصا متساوية للرجال والسيدات.

الشعبية العالمية: ان تكون الرياضة ممارسة في عدد كبير من الدول لضمان التنافسية.

يعتبر سامر طوق الوجه الابرز لرياضة التزلج الريفي (Cross-Country Skiing) في لبنان، وقد عزز مكانته التاريخية بمشاركته في اولمبياد ميلانو - كورتينا 2026. وقد اصبح اول رياضي لبناني يشارك في ثلاث دورات اولمبية شتوية متتالية (بيونغ تشانغ 2018، بكين 2022، وميلانو - كورتينا 2026). ونال شرف حمل العلم اللبناني في حفل ختام الدورة تقديرا لمسيرته واستمراريته.

وكانت المشاركة اللبنانية في الدورة قد اختتمت حين خاض المتزلج "الواعد" اندريا حايك منافسات سباق التزلج الالبي (سلالوم) في مدينة بورميو، وتضمن السباق مرحلتين حيث خاض اللاعب حايك المرحلة الاولى التي شارك فيها 96 متسابقا واكمل من بينهم 44 هذه المرحلة حيث حل اندريا في المركز 38 مسجلا زمنا بلغ 1:10:64 دقيقة وتأهل بجدارة للمرحلة الثانية التي خاضها المتزلج اللبناني ولم يكمل المنافسة وفق قاعدة DNF وهي تعني الخروج من السباق .

المتزلج الواعد اندريا حايك.

وعلى رغم هذه النتيجة، فان مشاركة اللبناني حايك في هذا الاستحقاق الذي تأهل له باقتدار وعن جدارة رغم صغر سنه (مواليد عام 2008) ستكون محطة اساسية في مشواره الاولمبي المقبل، علما ان المنافسة في الاولمبياد ليست سهلة مع ابطال يفوقونه عمرا وخبرة وهذه كانت تجربته الاولمبية الاولى في هذا الحجم وقد تركت اجواء الطقس السيئة خلال السباق تأثيرها على اداء جميع المتسابقين.

وكان اندريا بدأ مسيرته في ممارسة رياضة التزلج وهو في سن الثانية من عمره، لتتحول الهواية المبكرة الى مسيرة احترافية حافلة بالالقاب والانجازات. خلال سنوات قليلة، نجح في احراز القاب متعددة في لبنان، اليونان، والدول الصغرى في الاتحاد الدولي (بطولة تضم 32 دولة)، اضافة الى بطولات في دبي وكأس اميركا الجنوبية، مؤكدا حضوره القوي بين نخبة المتزلجين الصاعدين وباتت خزانته زاخرة بالكؤوس والميداليات على الرغم من صغر سنه.

في سن السادسة من عمره، نجح حايك في ممارسة التزلج على منحدر "كورشوفيل" جوهرة جبال الالب الفرنسية والذي يعتبر احد اصعب المنحدرات في العالم.

يمتاز اندريا بأسلوب فني مميز على المنحدرات الثلجية، يجمع بين الجرأة والدقة والسرعة، مما جعله محط انظار المتابعين، وخصوصا انه يدخل الاولمبياد الايطالي كأحد اصغر اللاعبين سنا في المنافسات في امر لافت.

انجاز اندريا حايك بالتأهل، واصرار سامر طوق على المشاركة يشكلان رسالة امل للرياضة اللبنانية، ودليلا جديدا على ان الاصرار والموهبة قادران على رفع اسم لبنان عاليا، حتى على الثلوج الاولمبية خاصة وان لبنان حاضر دائما وعلى مدى عقود من الزمن في الاستحقاقات الاولمبية الشتوية عبر العديد من الابطال والبطلات.

نعم لبنان، رغم كل الصعوبات تحدى كبار متزلجي العالم في ايطاليا عبر البطلين "المخضرم" سامر طوق و"الواعد" اندريا حايك.

البطلة ميرا جواد.

ميرا جواد
بطلة واعدة في الجمباز

حققت الطفلة ميرا جواد (ابنة المؤهل اول هادي جواد من عديد دائرة الحماية والتدخل) لقبا رياضيا مميزا بإحرازها الميدالية الذهبية في منافسات الجهاز الارضي ضمن بطولة لبنان الرسمية للجمباز لعام 2025، عن الفئة العمرية مواليد 2015 (مستوى ثالث).

تألقت ميرا التي تتدرب في نادي (Flip Gym) في اشراف المدرب سلام خريس، عبر اداء لافت عكس موهبتها الكبيرة والتزامها التدريب، حيث ابهرت لجنة التحكيم والجمهور بحركاتها المتقنة وثقتها العالية على ارض الملعب. ويعد هذا الفوز محطة اولية واعدة في مسيرتها الرياضية المستقبلية، ودليلا على الجهد المتواصل الذي تبذله بدعم عائلتها ومدربيها، لتكون مثالا يحتذى في الطموح والاصرار لدى جيلها.

تسلية

الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com

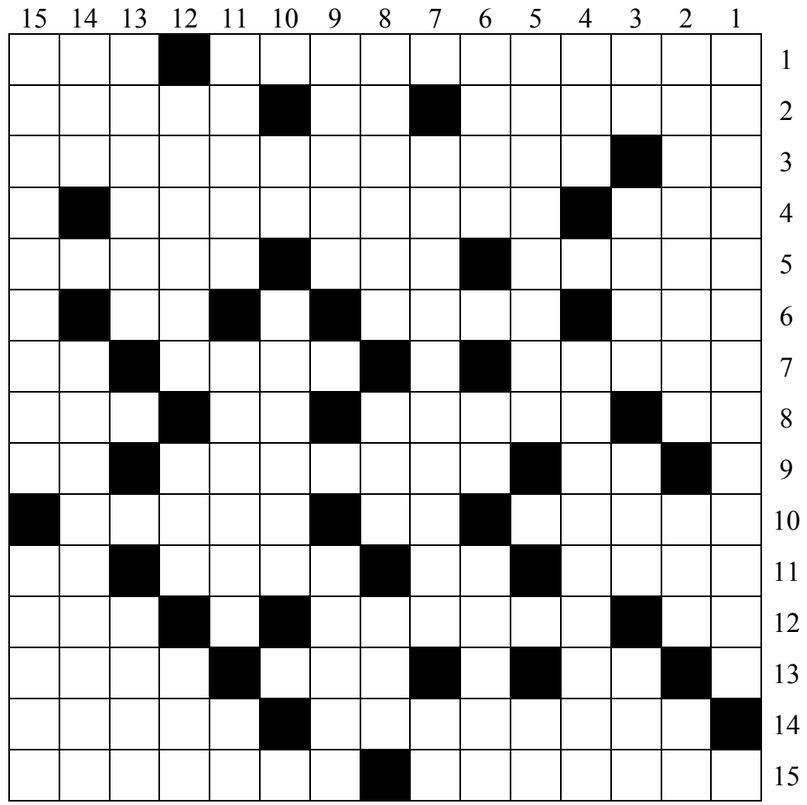

أفقيا

-1 شاعر عُماني راحل من مدوناته الشعرية «حجرة النوم» - اغضب وهيّج -2 عاصمة اوروبية – ربط وشدّ – رماح صلبة قويمة -3 من اعضاء الجسم – احد سلاطين المماليك قتل في معركة مرج دابق -4 من اسماء الغزال – هدّاف كأس العالم في كرة القدم عام 1982 -5 شعوب افريقيا الجنوبية الزنوج – من الحيوانات – مصباح كهربائي صغير يُضاء ليلا عند النوم -6 بقع صغيرة بنيّة اللون تظهر على الجلد – خسيس ومنحط – بلل العجين بالماء -7 العراق باللغة الاجنبية – ارض واسعة مقفرة كالصحراء – ضمير متصل -8 سنوّر – تسمية تطلق على المكسرات او الحمضيات – للتعريف – سلفة من المصرف -9 نعم بالروسية – مدينة سويسرية – ضجر -10 درجات الموسيقى او مراق – خنزير بري – مؤشرات صلبة تدور حول قرص الساعة لتحديد الوقت -11 صوّت طائر اللقلاق – للتفسير – دولة افريقية – بذر الارض -12 صفرة البيض – يستضيء – عائلات -13 هكذا بالاجنبية – مدينة ايرانية – وكالة الانباء الكويتية -14 عسكري وسياسي لبناني راحل – ولد النمر -15 شاعر عباسي – بحيرة لبنانية

عموديا

-1 حكيم الشعراء في الجاهلية له معلقة -2 من مزارات روما الدينية كناية عن مقابر محفورة تحت الارض – طعّم الشجرة – بئر واسعة عميقة -3 زجره ليسكت – قطعة منزلية لتجفيف الغسيل – حرف ابحدي – لقب الامير -4 كدر الماء – احدى الامارات العربية المتحدة -5 مدينة سياحية مكسيكية – للتمني -6 اطول انهار سيبيريا الشرقية في روسيا – عائلة – ملك الهون -7 ممثلة ايطالية فرنسية من آخر النجوم الكبار الذين لمعوا خلال العصر الذهبي في هوليوود – شعور -8 جذورهم – تكلمت – اصفر بالاجنبية -9 ولد الشاة – دار ازياء ايطالية فاخرة -10 للمساحة – الاحمق والطائش -11 ينسون الهموم والاحزان – احدى الرتب العسكرية – ضمير منفصل -12 ثياب منظفة بالماء بعد ازالة الاوساخ عنها – بحيرة تركية – جود وسخاء -13 صناديق معدنية ضخمة لتخزين البضائع وحمايتها – نهر في اثيوبيا -14 ولد الفرس – من سادة الجاهلية مدحه زهير بن ابي سلمى -15 فنانة مصرية راحلة من اغانيها «حارة السقايين» – علم يبحث في العلاقة بين الطباع وملامح الوجه

مثل في الدائرة

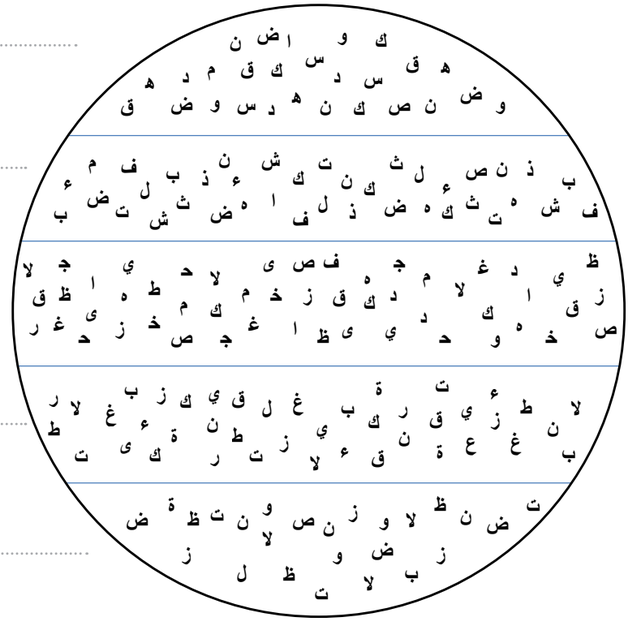

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

و	ر	ي	ب	ا	ل	ف	ل	ا	س	ف	ة	س	و
ت	و	ت	ل	س	و	ن	ي	ج	و	ي	د	ط	س
ا	ا	خ	ا	س	و	ك	ا	ت	ي	ب	س	و	ا
ق	و	ل	م	د	ا	ر	س	و	ن	ر	ر	و	س
ب	ب	ي	ج	ط	ف	ش	ع	ر	ا	ي	ف	س	خ
ا	ر	د	ا	ي	ء	ا	ن	غ	م	ا	س	و	ي
س	ا	ر	ل	س	ف	ا	ن	و	ص	ر	ب	ا	ل
م	ق	و	ك	ر	و	ي	ه	ن	و	ث	ي	ي	و
س	ن	س	م	و	ا	ل	ل	ن	ك	ن	ا	و	س
ل	ح	ر	ا	س	د	م	و	ا	و	ر	س	ر	ش
ا	و	د	ي	م	و	س	ن	ن	ط	ن	ي	ي	ق
ا	ي	د	ي	ج	ا	ر	ت	ب	ف	ن	ي	و	ن
ي	ب	ي	ط	ل	ا	س	ط	ا	ر	ق	ا	ز	ن
ق	ي	ر	غ	ا	ي	و	ر	ب	ي	د	س	ي	س

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 8 حروف:
شاعر ومسرحي اغريقي صديق سقراط وافلاطون

اقراطس الطيبي – الفلاسفة – انكريون – اوديموس – اسخيلوس – ارسطو – اغريق – اوبرا – بيتاكوس – بندار – بيرو – تراجيديا – تخليد – جمال – ديوجينوس – دارسون – زويلوس – زينون – سبياس – سقراط – سولون – سمو – شعر – صافو – طاليس – غناء – فيلون – فن – مسابقات – مسارح – نثر – نقش – هوميروس – يوربيديس

تسلية

حروف مبعثرة

ق ة ر ش ا	د ا ن ف ر	ج ل ي ت ب	ب ق ع ف ر ا ك = 34
د و ر ر د	ف ي ت ي غ ر ا	ا ر ف ج	ه و ر ت ي ا ل = 29
ل ا س و	ح ا ف ج ا	ع ل ي ب ش	ا م و ن ه = 36
و ل ا ن د	ك ي ن ا ك م ا	د ر ا غ ن	ط ب و ر ا = 37
= 36	= 34	= 35	= 31

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- الانهيار الثلجي
2- بلدة لبنانية في قضاء البترون فيها اقدم اشجار زيتون في العالم
3- كتابة ورسومات على الجدران بطريقة غير مرغوب فيها ومن دون اذن صاحب المكان
4- خفة الحركة وسرعتها
5- اعلى بلدة مسكونة في لبنان
6- انهر الماء وسواقيها
7- ضرر في حق موظف لم يعط ما يستحق
8- مدينة في زامبيا هي العاصمة التجارية في البلاد
9- تيار بحري عنيف
10- جسر معلق في ولاية ميشيغان الاميركية
11- تعظيم وتقدير بالغ
12- بحيرة موسمية في منطقة سيستان على الحدود الافغانية الايرانية
13- صف طويل من السيارات
14- مدينة فرنسية
15- سياسي وعسكري روماني انتصر في اول حرب اهلية في تاريخ روما
16- سيل قوي يأخذ كل ما في طريقه

أسماء من التاريخ

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16

زعيم لبناني (1815-1895). قاد ثورة الفلاحين في منطقة كسروان ضد الاقطاع واعلن انشاء جمهورية فيها.

3+5+13+2+1 = مرض معد خطير
16+15+8+9+7 = وثيقة رسمية تثبت نجاح الطالب
11+14+6+4+11 = شهر ميلادي
12+10+3 = مدينة فرنسية

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

آذار 1804: اعتماد قانون نابليون في القانون المدني الفرنسي.

آذار 1902: تأسيس نادي ريال مدريد الاسباني.

آذار 1910: الغاء الرق في الصين.

آذار 1979: الرئيس جيمي كارتر يقوم بأول زيارة لرئيس اميركي الى مصر.

معلومات عامة

السلحفاة ليست مجرد كائن بطيء بل هي واحدة من اقدم الزواحف على وجه الارض. تعتبر رمزا من رموز الصمود وهي نوعان: السلاحف البرية والسلاحف البحرية، ومعدل اعمارها يتجاوز القرن. ويالاسف السلاحف البحرية مهددة بالانقراض ويعود السبب الى الصيد الجائر وتدمير موائلها الطبيعية.
من المعلومات الطريفة ان بعض الاميركيين اوائل القرن العشرين كانوا ينظمون سباقات للسلاحف ويراهنون عليها باموالهم كما في سباق الخيل. اما في لبنان فقد تحولت صدفة السلحفاة بعد موتها الى منفضة سجائر.

طرائف

احد اصدقاء المؤلف المسرحي والشاعر الانكليزي اوسكار وايلد سأله بسخرية: "ماذا فعلت اليوم؟ ".
أجابه: "لقد كنت مشغولا جدا. في الصباح وضعت فاصلة في احدى قصائدي".
عندما سأله الصديق عما فعله في المساء؟ اجابه: "لقد حذفتها".
في نهاية احدى مسرحيات وايلد صفق له الجمهور بحماسة لا توصف، لكن احد الكارهين رماه ببصلة بدلا من زهرة فالتقطها وايلد بهدوء قائلا: "كلما تذكرت ان رائحة هذه الزهرة ستجعلني ابكي، ادركت مدى تأثر هذا الرجل بفني".

اقوال مأثورة

"يبدو ان بعض الكتب قد كُتبت لا ليتعلم منها الناس شيئا، بل ليعرفوا منها ان المؤلف كان يعرف شيئا"
(غوته).

SU DO KU

6								1
	2						9	
			1	2	4			
		6				7		
		5				8		
			7		5			
		4		5		6		
	9			8			2	
7				3				4

مستوى صعب

		6			4		5	
		4			5		1	
		3		8	9		7	
7			9	5	3			2
9	3						6	8
5			8	1	6			3
	1		5	4		6		
	8	7	3			4	2	
	2		7			9		

مستوى سهل

						4		6
5		1	8		7			
	2			3	1			
3	8						9	2
		2				6		
4	6						8	5
			1	8			5	
			5		3	9		1
6		5		7			2	

مستوى وسط

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 149

حل حروف مبعثرة

1- الشاهين 2- الفهد 3- الشيا
4- جندار 5- النجوى 6- الزاوية
7- ترباس 8- غارون 9- اقليد 10- ماجيوري 11- هيثم 12- اجانتا
13- انسولين 14- نيلسون 15- بحبوحة 16- الزبرجد

حل الكلمة الضائعة

وليد العلايلي

حل اسماء من التاريخ

براين بيتر غابرييل

حل مثل في الدائرة

غيمة شباط ولا صحوة كانون

حل SU DO KU

2	6	1	7	5	3	4	9	8
3	5	7	4	8	9	1	2	6
4	8	9	6	1	2	7	3	5
5	4	6	2	9	1	3	8	7
7	1	2	8	3	4	6	5	9
8	9	3	5	6	7	2	1	4
6	2	5	3	4	8	9	7	1
1	3	4	9	7	5	8	6	2
9	7	8	1	2	6	5	4	3

مستوى صعب

4	6	8	5	1	3	9	2	7
2	1	5	6	9	7	8	4	3
7	3	9	8	2	4	1	6	5
5	9	4	3	8	1	6	7	2
6	2	3	4	7	9	5	1	8
1	8	7	2	6	5	3	9	4
3	4	1	7	5	6	2	8	9
8	7	6	9	3	2	4	5	1
9	5	2	1	4	8	7	3	6

مستوى وسط

9	3	1	7	6	8	4	2	5
5	6	8	1	2	4	7	9	3
7	2	4	3	5	9	8	6	1
4	9	3	2	7	1	5	8	6
8	5	7	9	3	6	1	4	2
6	1	2	8	4	5	3	7	9
3	7	9	5	8	2	6	1	4
2	4	5	6	1	7	9	3	8
1	8	6	4	9	3	2	5	7

مستوى سهل

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

1- فهد بن عبد العزيز 2- رابع – وسام الامير 3- آر – قسي – مارلبورو 4- نوال الزغبي – وتين 5- سد – يل – اندب – ا ا 6- وزان – سجن – وهاد 7- لباقة – انشاد 8- هلماهيرا – سل – ممر 9- وهم – وب – نشوية – اي 10- ليلو – القرمز – بلغ 11- ابل – دبس – نو – بترا 12- يقيل – رو – اللبن 13- داكار – جو – ربي 14- المهب – ارعن 15- عبد السلام عارف

عموديا

1- فرنسوا هولاند 2- هارودز – لهيب – اتب 3- دب – المماليك 4- بعقلين – قانا 5- سال – لهو – دير 6- عويل – سبي بابل – اس 7- بس – زنجار – لس – جلل 8- دامغ – نقانق – روما 9- امابا – شرنو – هم 10- لارينو – سومو – ربع 11- علل – دهاليز – اب 12- زابوبان – بلبار 13- يموت – دشم – بتل – رف 14- زيريا – ام الربيع 15- رونالد ريغان – نف

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

... حين يتحوّل الإهمال إلى قدرٍ

لم تعد حوادث انهيار الابنية المتصدعة في طرابلس مجرد اخبار عابرة في الاعلام، ولا حوادث استثنائية يمكن تفسيرها بسوء الحظ او تقادم الزمن. ما يتكرر في المدينة، وربما لاحقا في اماكن اخرى، هو نمط واضح من الكوارث التي تصنعها السياسة والادارة والفساد، اكثر مما تصنعها الطبيعة. انها مأساة بطيئة، تتراكم طبقة فوق طبقة، حتى يأتي يوم يسقط فيه البناء، ويسقط معه بعض ما تبقى من الثقة بمؤسسات الدولة.

في كل الدول، تقع الكوارث. هذه حقيقة لا جدال فيها. لكن الفارق الجوهري بين دولة واخرى يظهر قبل الكارثة وبعدها: في الوقاية، في الجدية الادارية وفي المحاسبة. فالدولة القديرة والمحترمة، لا تنتظر سقوط المبنى كي تتحرك، ولا تكتفي بإرسال فرق الاغاثة بعد وقوع الفاجعة، بل تضع خططا وقائية، وتفرض قوانين صارمة، وتراقب التنفيذ بلا استثناءات.

في لبنان، تبدو الصورة معكوسة. لدينا لجان وهيئات ومجالس وقرارات، لكن معظمها يتحرك بعد الكارثة لا قبلها. هناك هيئة عليا للإغاثة، ولجنة وطنية لإدارة الكوارث، واجتماعات متكررة وخطط مكتوبة. لكن على الارض، تبقى الابنية المتصدعة قائمة، والسكان داخلها، ينتظرون ما يشبه المصير المؤجل.

اسباب الانهيارات معروفة ومكررة. ابنية قديمة بنيت في ظروف هندسية متواضعة، او من دون تراخيص واضحة. طوابق اضيفت فوق طوابق، من دون دراسات او اشراف هندسي جدي. مخالفات تغطيها تدخلات من كل حدب وصوب. بلديات عاجزة او غير مهتمة، اجهزة رقابة لا تملك القدرة او الارادة لفرض القانون.

في هذا المشهد، تتوزع المسؤوليات على أكثر من طرف. هناك مالك يريد ان يضاعف ارباحه ولو على حساب السلامة العامة. وهناك مقاول يختصر في الكلفة. وهناك موظف يقبل الرشوة او يخضع للضغوط. وهناك سياسي يفتح باب الاستثناءات لأسباب انتخابية أو زبائنية. وفي النهاية، هناك مؤسسات غائبة عن ابسط واجباتها: حماية حياة المواطنين.

في طرابلس، تأخذ هذه المعادلة طابعا أكثر قسوة. فالمدينة التي تعاني من نسب فقر مرتفعة، تضم احياء كاملة من الابنية المتعبة، التي يسكنها اشخاص لا يملكون خيارا آخر. بالنسبة لهؤلاء، المسكن ليس استثمارا عقاريا، بل ملاذا اخيرا، حتى لو كان مهددا بالسقوط. هكذا، يتحول الفقر نفسه الى عامل خطر، وتصبح الحياة اليومية اشبه بالمقامرة.

عندما يقع الانهيار، يبدأ العرض السياسي المعتاد. زيارات رسمية، تصريحات غاضبة ووعود بفتح التحقيقات. يتحدث الجميع عن "المسؤولية"، لكن احدا لا يحدد من هو المسؤول فعلا. ترمى التهم على "الدولة" بوصفها كيانا مجردا، وكأن الدولة ليست مجموع هؤلاء المسؤولين أنفسهم، ممن تعاقبوا على الوزارات والبلديات والمجالس.

المشهد يتكرر الى حد الملل. ضحايا تحت الركام، تعاطف اعلامي واسع، وعود بالمحاسبة، ثم صمت طويل. بعد اسابيع، تختفي القضية من الواجهة وتعود الابنية المتصدعة الى صمتها، وتعود معها احتمالات الكارثة التالية.

المشكلة لم تعد تقنية او هندسية فقط، بل اخلاقية وسياسية في العمق. فالدولة التي لا تحاسب احدا على موت مواطنيها، تفقد تدريجا شرعيتها المعنوية. والسياسة التي تتعامل مع الضحايا كأرقام أو فرص للظهور الاعلامي، تتحول الى نوع من القسوة الباردة، حيث يصبح الموت جزءا من المشهد الطبيعي.

ان ما يحدث في طرابلس ليس حادثا محليا معزولا، بل صورة مكثفة عن ازمة أعمق يعيشها لبنان كله. فالدولة التي تفشل في مراقبة الابنية، هي نفسها التي تفشل في ادارة الكهرباء والمياه والمصارف. والسلطة التي تعجز عن حماية سقف فوق رأس المواطن، هي نفسها التي تعجز عن حماية لقمة عيشه أو مدخراته.

المطلوب اليوم ليس بيانات تعزية، ولا جولات تصويرية فوق الركام، بل قرار سياسي واضح: فرض القانون بلا استثناءات، إطلاق مسح شامل للأبنية المهددة في كل المناطق، وتأمين حلول سكنية للفئات الاكثر هشاشة. والاهم، ربط اي موقع رسمي بمبدأ المساءلة الفعلية، لا بالحصانة الدائمة.

كل مبنى ينهار في طرابلس، يذكر اللبنانيين بأن المشكلة لم تعد في الجدران المتصدعة فقط، بل في دولة قامت منذ سنوات طويلة على اساسات سياسية هشة. وما لم تتغير هذه الاساسات، سيبقى الركام هو اللغة الاكثر صدقا في وصف الواقع.

إلى العدد المقبل

BOB

Pay smarter!

Download our app to get your card instantly